مقتطف الصحف الصهيونية

الاثنين 13 شباط 2023

أبرزعناوين الصحف

هآرتس:

- الرئيس الإسرائيلي يدعو إلى وقف تدهور الأوضاع

- المجلس الوزاري المصغر يقر شرعنة 9 بؤر استيطانية وبناء 10 آلاف وحدة سكنية في المستوطنات

- إسرائيل تمنع الفلسطينيين دون سن 22 من الدخول في منظمات تدعو إلى السلام

- زهافا جلؤون تكتب: الحكم بالإعدام هذا هو الإرهاب

- افتتاحية الصحيفة: يوم الإثنين الأسود

معاريف:

- الرئيس الإسرائيلي: أوقفوا التدهور إلى الهاوية

- الائتلاف الحكومي: انتهينا من التملق والنفاق ونواصل خطتنا بكل قوة

- مظاهرة ضخمة اليوم في القدس والمئات يعلنون الإضراب العام

- بن غفير يصر على العملية في القدس ويقول "لا سيادة ولا ردع بالقدس الشرقية"

- الرئيس المصري يهاجم إسرائيل بسبب اقتحامات الأقصى ومحاولة تهديد القدس

يديعوت احرونوت:

- الرئيس الإسرائيلي يقترح حلا وسطا للأزمة القضائية

- وزير القضاء يرفض اقتراح الرئيس الإسرائيلي: لن نؤجل إقرار القوانين

- ناحوم برنع يكتب: لا يوجد شركاء للاتفاق وحان وقت الانتقام

- بايدن يتطرق إلى الإصلاحات في الجهاز القضائي: يجب أن تتم بالتوافق

- الاحتجاج يصل إلى القدس واليوم مظاهرة كبيرة أمام "الكنيست" خلال التصويت على القوانين لإضعاف الجهاز القضائي

- الخطوات التي اتخذها المجلس الوزاري المصغر لشرعنة بؤر استيطانية من شأنها أن تؤدي إلى التصعيد

- نقل 200 شرطي إلى القدس

تايمز أوف اسرائيل:

.بدء مظاهرات حاشدة ضد خطة الإصلاح القضائي، والمتظاهرون يغلقون طريق المطار

.عشرات الآلاف يتظاهرون في القدس ضد خطة الإصلاح القضائي

.هرتسوغ يحذر من "الانهيار المجتمعي" الذي يلوح في الأفق، ويقترح تسوية بشأن الإصلاح القضائي

.إخلاء السفيرة الإسرائيلية لدى إسبانيا بعد اقتحام نشطاء المقاطعة خطابها في إحدى جامعات مدريد

* * *

عين على العدو الإثنين 13-2-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **جيش العدو**" :قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 4 فلسطينيين من أنحاء الضفة الغربية وصادرت أسلحة."
- **جيش العدو** :في ختام نشاط مشترك لوحدة "دوفدفان" و"الشاباك" تم اعتقال كمال الجوري وأسامة الطويل من سكان نابلس، واللذين نفذا العملية التي قتل فيها الجندي "عيدو باروخ"، كما اعتقلت القوات ثلاثة مشتبهين آخرين – خلال عملية الاعتقال اندلعت اشتباكات مع المطلوبين

الذين أصيبوا خلالها حيث ألقت القوات القبض عليهما فور إصابتهما، في أعمال التمشيط في المبنى تمت مصادرة سلاحي – M-16 لم تقع إصابات في صفوف القوات.

- **جيش العدو** :متابعة للتقارير عن تفعيل الإنذارات في غلاف غزة، تم رصد إطلاق 4 صواريخ أرض-جو من غزة أحدها سقط في منطقة مفتوحة، و3 انفجرت في الهواء.
- **جيش العدو** :أغارت طائرات حربية قبل قليل على موقع تحت الأرض لإنتاج المواد الخام الصاروخية لمنظمة حماس وسط قطاع غزة، حماس تتحمل مسؤولية كل ما يحدث من غزة وستدفع ثمن أي انتهاك.
- **حدشوت حموت** :استمر إطلاق النيران المضادة من غزة نحو طائرات سلاح الجو طيلة فترة الغارات.
- **القناة 14 العبرية** :الكابينت قرر دعم خطة "بن غفير" الأمنية في شرقي القدس.
- **جيش العدو** :السجن 14 شهراً وغرامة مالية لـ أحمد حمارشة لإدانته بالتحريض ودعم أفعال نجله الذي نفذ عملية في مارس 2022.
- **يديعوت أحرونوت"** :بن غفير": "مصمم على شن عملية السور الواقي 2 في شرقي القدس."
- **إنقاذ بلا حدود** :أضرار في مركبة للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة جنوب شرق نابلس.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **معاريف** :تعليمات لوفد الإنقاذ التابع لـ "الجيش الإسرائيلي" في تركيا بالعودة إلى "إسرائيل" في أسرع وقت ممكن بسبب تهديد أمني وشيك ضدهم.
- **إذاعة جيش العدو** :الحادث الرابع خلال الشهر الماضي: الجيش الأمريكي يسقط جسم مجهول فوق بحيرة "هورون" بين كندا والولايات المتحدة.
- **جيش العدو** :بدأ اليوم (الأحد) تمرين قيادة "الجيش الإسرائيلي" والقيادة المركزية للجيش الأمريكي "جونيبر فالكون"، التدريبات هي جزء من سلسلة مناورات "الجيش الإسرائيلي" مع القيادة المركزية للجيش الأمريكي وتم التخطيط لها كجزء من خطة التدريب لعام 2023، سيركز تمرين المقر على سيناريوهات الدفاع الجوي والسايبر والاستخبارات واللوجستيات، وسيختبر "الجاهزية الإسرائيلية" والأمريكية المشتركة أمام سيناريوهات مختلفة، وسيعزز الارتباط العملياتي بين الجيشين، هذا التمرين الثاني بالاشتراك مع القيادة المركزية الأمريكية في عام 2023، بعد تمرين "جونيبر أوك."

- **يديعوت أحرونوت** :عبر السفن والطائرات: "إيران هربت طائرات مسيرة لروسيا تم تصنيعها في المنشأة التي هاجمتها إسرائيل."
- **القناة 12 العبرية** :الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في **مؤتمر القدس** بالقاهرة: "مصر تؤكد أنها ترفض وتدين أي خطوة إسرائيلية لتغيير الوضع التاريخي والقانوني للقدس، بما في ذلك المسجد الأقصى، وتحذر من العواقب التي قد تترتب على ذلك، وسنواصل جهودنا لمواجهة التحديات وسنعمل على تهدئة الضفة الغربية وقطاع غزة ودعم إعادة إعمار قطاع غزة."

الشأن الداخلي:

- **يديعوت أحرونوت**" :بن غفير" طلب في اجتماع الكابينت شرعنة 77 بؤرة استيطانية.
- **قناة كان العبرية**" :هرتسوغ" يعرض حلاً وسطاً لخطة الإصلاحات القضائية، السلطة القضائية يجب أن تكون بيتا لجميع الآراء والتيارات المختلفة.
- **مكتب نتنياهو** :رداً على العمليات الدامية في القدس، قررت اللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي (الكابينت) بالإجماع شرعنة 9 بؤر استيطانية في الضفة، هذه البؤر موجودة منذ سنوات عديدة وبعضها عقود، كما سينعقد المجلس الأعلى للتخطيط في الإدارة المدنية في الأيام المقبلة للمصادقة على بناء وحدات استيطانية جديدة في المستوطنات القائمة في الضفة، اتخذت اللجنة الوزارية سلسلة من القرارات الإضافية في إطار الكفاح الحازم ضد الإرهاب، بما في ذلك تعزيز قوات الشرطة والأمن في القدس، وزيادة النشاط العملياتي للشرطة ضد المحرضين وداعمي العمليات، أكد رئيس الوزراء نتنياهو أن الأجهزة الأمنية ستعمل بشكل هادف ضد مرتكبي الإرهاب ولن يكون هناك عقاب جماعي.
- **يديعوت أحرونوت** :أعلن معهد "التخنيون" عن إلغاء الامتحانات التي كان من المفترض إجراؤها اليوم وغد بسبب الهجوم السيبراني الذي تعرض له أمس والذي لا يزال قيد التحقيق.
- **يديعوت أحرونوت** :اعتقال "إسرائيلية" (35 عاماً) شوهدت تتجول في ساحة حائط البراق مرتدية ملابس داخلية فقط، احتجاجا على "قانون الاحتشام" لحزب شاس.
- **شرطة العدو** :استنفار لقوات الشرطة في منطقة مفرق كفر "ياسيف/أحيهود" في الجليل بعد مخاوف من وقوع حادث أمني، تم اعتقال المطلوب.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **"إيتمار بن غفير"**: "يسعدني أن الكابينت قبل طلبي هذا المساء بالموافقة على شرعنة 9 بؤر في الضفة، هذا ليس كافياً ونريد المزيد لكنها بداية مهمة، هذا إلى جانب النشاط الأمني المكثف في شرق القدس وسلسلة من الإجراءات الأخرى لردع الإرهاب.
- **"نتنياهو"**: "أدعو المعارضة للتصرف بمسؤولية، يجب عدم تجاوز الخطوط الحمراء."
- **الوزير السابق "أفيغدور ليبرمان"**: "يجب العودة إلى سياسة الاغتيالات ضد قادة حماس، ووقف تمرير الأموال القطرية لقطاع غزة."
- **"موشيه يعالون"**: "إلى كل محبي دولة إسرائيل اليهودية والديمقراطية، لقد فشل رئيس الدولة في وقف التشريع الذي يؤدي إلى الديكتاتورية، لذلك ضاعفوا الاحتجاج، من أجل مستقبلنا ومستقبل أطفالنا، تعالوا إلى القدس نحو مبنى الكنيست."
- **"يوآف غالانت"**: "عمل مقاتلو الجيش في جميع القطاعات لحماية الأمن الإسرائيلي، الليلة في الهجمات على مواقع الإنتاج العسكري في غزة، وفي عملية ناجحة في نابلس للقبض على قتلة الجندي الراحل عيدو باروخ."
- **"إيتمار بن غفير"**: "في منتصف الليل وصلت إلى سديه بوعز، واحتفلت مع السكان بالقرار الذي قُدته في الكابينت مع وزراء آخرين لتحويل بؤرهم، و8 بؤر أخرى، إلى مستوطنات كاملة، هذا يوم عظيم، وخطوة مهمة للغاية وبداية جيدة لتعزيز الاستيطان في الضفة وكل أرض إسرائيل."
- **وزير القضاء "ياريف ليفين"**: "لا يجب الربط بين التفاوض والمضي قدماً في التشريع، أمامنا الكثير من الوقت حتى نصل إلى التصويت النهائي."
- **زعيم المعارضة "يائير لابيد"**: "المقترحات التي قدمها الرئيس مناسبة، ولكن من الإلزامي إيقاف التشريع على القانون بالقراءة الأولى كشرط لإجراء المفاوضات."

* * *

مقالات

i24NEWS: إقرار مشروعي قانون يمهدان لتمرير الإصلاح القضائي في الكنيست وسط مشهد احتجاجي غير مألوف

سيشكل القانونان المعنيان أساس خطة الحكومة للقضاء فعليًا على قدرة المحكمة العليا على مراقبة الكنيست، وهو الإصلاح القضائي الذي كان أساسًا للاحتجاجات العارمة فقد صادقت لجنة القضاء

والقانون والدستور في الكنيست اليوم الإثنين بالقراءة الأولى على مشاريع قوانين الإصلاح القانوني، والتي تنص على أن الائتلاف سيتحكم بتعيين القضاة ويمنع محكمة العدل العليا من مناقشة قوانين الأساس، وسط مشهد احتجاجي غير مألوف.

وشهدت لجنة الدستور والقانون والقضاء بالبرلمان الإسرائيلي (الكنيست) يوم الإثنين معارك شديدة غلب عليها الصراخ والغناء وخروج دراماتيكي حيث تنازع أعضاء الائتلاف والمعارضة حول التشريعين المقرر إقرارهما لتمرير الإصلاح القضائي الذي تقوده الحكومة . وسيشكل القانونان المعنيان أساس خطة الحكومة للقضاء فعليًا على قدرة المحكمة العليا على مراقبة الكنيست، وهو الإصلاح القضائي الذي كان أساسًا للاحتجاجات العارمة التي عمت جميع أنحاء البلاد لعدة أسابيع. تم اقتراح هذه الإصلاحات لأول مرة من قبل وزير القضاء ياريف ليفين في أوائل كانون الثاني/ يناير.

سيسمح مشروع قانون روتمان - المسمى "فقرة التغلب" - للكنيست بإصدار قوانين تتعارض مع 12 قانون أساس دون تدخل من المحكمة. يتطلب مشروع القانون من المحكمة أن توافق بالإجماع على أن التشريع غير دستوري، وإذا لم يوافق أحد القضاة الخمسة عشر، يمكن للكنيست إعادة تمرير القانون بأغلبية.

استمرت الاضطرابات لأكثر من نصف ساعة، مما منع اللجنة من المضي قدمًا. أخيرًا، ومع ذلك، فقد تم تمرير مشروع قانون الإصلاح القضائي الأول 9-7 لصالح مشروع القانون، فيما واصل أعضاء المعارضة الاحتجاج بالصراخ. قام عضو الكنيست سيمحا روتمان بطرد أعضاء المعارضة الذين بدأوا في الغناء وسط هتافات متعالية وترديد لكلمة "العار العار"! التي كان يمكن سماعها من المتظاهرين الذين تجمعوا خارج البرلمان. أحد مشاريع القوانين الذي كتبه روتمان بنفسه، سيمنع المحكمة العليا الإسرائيلية من عرقلة التشريع الذي يتعارض مع أحد قوانين الأساس لإسرائيل، والتي تعمل بمثابة دستور البلاد الفعلي.

* * *

i24news: انطلاق الأعمال الاحتجاجية ضد "الانقلاب على النظام" بإغلاق مدخل وزير الأحياء والجليل والنقب، والمظاهرة الكبرى أمام الكنيست

جاء على لسان المحتجين: "وصلنا اليوم إلى منزل الوزير فاسرلاف من حزب عوتسما يهوديت الكاهانية للتوضيح بأن الانقلاب لن يمر. وقد بدأت منذ ساعات الصباح الباكرة الأعمال الاحتجاجية ضد الانقلاب على النظام وفق تعبير الشق المعارض لخطة الإصلاح القضائي المقترحة من جانب الحكومة الإسرائيلية برئاسة

نتنياهو. فقد قام حوالي 20 ناشطًا وناشطة من مجموعة "عدم تمرير الانقلاب" بإغلاق مدخل منزل وزير الأحياء والنقب والجليل يتسحاك فاسيرلاف في حي شابيرا في تل أبيب صباح اليوم.

وجاء على لسان المحتجين: "وصلنا اليوم إلى منزل الوزير فاسرلاف من حزب عوتسما يهوديت الكاهانية للتوضيح بأن الانقلاب لن يمر. الحكومة الإسرائيلية السادسة والثلاثون أعلنت الحرب على وجود دولة إسرائيل كدولة ديمقراطية، نحن مجموعة من الشباب والشابات القلقين على مستقبلنا، قررنا الوقوف معًا والمقاومة بأي طريقة غير عنيفة ضد محاولة الانقلاب على النظام. الانقلاب يهدد حياة جميع مواطني البلاد، ولذلك نحن نعتبر أن محاربتها واجب مدني وأخلاقي. فمواطنو دولة إسرائيل لا يريدون أن يعيشوا في ظل ديكتاتورية ولن نسمح لمجموعة صغيرة من المتطرفين بجرنا إليها. وندعو كل المواطنين والمواطنات الذين يشعرون مثلنا أن يتحلوا بالشجاعة وينضموا اليوم للاحتجاج. وبودنا أن نبلغ جميع أعضاء الحكومة أن لن نقف صامتين حيال تدمير مستقبلنا. هذه الخطوة ليس سوى البداية."

أمسن ألقى رئيس الدولة يتسحاك هرتسوغ وقد بدا عليه التأثر، خطابا مطولا دعا من خلاله الأطراف المتنازعة إلى الالتقاء وتسوية الخلافات حول الإصلاح القضائي بعيدا عن إعمال مزيد من التصدعات داخل المجتمع اليهودي على نحو سينتهي لا محالة، بخسارة جامعة، وفق تعبيره . وفي الوقت نفسه، أضربت القطاعات الخاصة اليوم الإثنين للمرة الأولى احتجاجا على خطة نتنياهو-ليفين دون أن تنضم نقابة العمال العامة الهستدروت إلى الإضراب. عند الساعة 12:00 ستقام المظاهرة الرئيسية أمام مبنى الكنيست ومن المتوقع حدوث ازدحام مروري في المنطقة. وسيتم ذلك بالتزامن مع تصويت اللجنة الدستورية على بعض أقسام خطة التغيير في النظام القضائي، بالقراءة الأولى.

* * *

i24news: المسلحون الفلسطينيون في مخيم جنين يستخدمون مسيرات لمراقبة تحركات الجيش الاسرائيلي في المخيم

مخاوف لدى الاجهزة الامنية الإسرائيلية من تركيب عبوات ناسفة على هذه المسيرات؛ فقد أفادت هيئة البث الرسمية "كان" أن المسلحين الفلسطينيين في مخيم جنين باتوا يستخدمون طائرات مسيرة لمراقبة تحركات الجيش الاسرائيلي لدى دخولهم المخيم وتنفيذهم أنشطة أمنية مختلفة . واستخدام المسيرات يتم لرصد تحركات عناصر الجيش الذين يدخلون للمخيم لتنفيذ عمليات اعتقال وغيرها من الأنشطة، وبعد رصد هذه التحركات ومواقع القوات الإسرائيلية ينشر النشطاء صورا بشبكات التواصل ويرسلون الى هناك مسلحين لمهاجمة هذه القوات . وذكر التقرير أن المخاوف لدى الأجهزة الأمنية الإسرائيلية من أن يقوم هؤلاء المسلحين

بوضع عبوات متفجرة على هذه الطائرات، التي تستخدم اليوم لغرض التصوير، لكنها وسيلة جديدة، ووصف مسؤول أمني إسرائيلي استخدام المسيرات بأنه خطوة الى الأمام، حيث أنه يمكنهم لاحقا تسليحها بالمتفجرات.

* * *

i24news: مارك سيفيرز: "القادة يريدون تغيير العقليات والآراء حول الهولوكوست"

أشار مارك سيفيرز، إلى أنه "منذ الافتتاح من مكتب آي جاي سي، عملوا على نطاق واسع مع حكومة الإمارات ووزارة الخارجية ووزارة التسامح"

ناقش مدير اللجنة اليهودية الأمريكية، في الإمارات مارك سيفيرز، في تصريح لـi24NEWS ، القضايا المحيطة بالجالية اليهودية في الدولة الخليجية، وأوضح أن "السلطات الإماراتية دعتنا إلى فتح هذا الهوائي قبل وقت قصير من توقيع الاتفاقيات الإبراهيمية." وقال مارك سيفيرز، "إنها نتيجة عقود من اللقاءات التي أجراها زملائي أمامي في اللجنة اليهودية الأمريكية في أبو ظبي والبحرين ." وأشار مارك سيفيرز، إلى أنه "منذ الافتتاح من مكتب آي جاي سي، عملوا على نطاق واسع مع حكومة الإمارات ووزارة الخارجية ووزارة التسامح"، وأضاف "نحن في قلب الحوار بين الأديان في الخليج، مع جميع المؤسسات الإسلامية والمسيحية في المنطقة، بهدف تأسيس بيت عائلة إبراهيم في أبو ظبي في القريب العاجل ." وأكد مارك سيفيرز: "بمجرد وصولي إلى هنا، أدركت كيف كان الحوار بين الأديان جزءًا من المشاريع لتحسين التماسك بين المجتمعات المختلفة الموجودة في الإمارات والبحرين"، وأردف "لقد علقت في اللعبة واكتشفت الاختلافات التي يمكن أن توجد بين السكان اليهود في دبي وأبو ظبي". وأوضح مارك سيفيرز، "القادة يريدون تغيير العقليات والآراء المعينة حول الهولوكوست. إنكار الهولوكوست ظاهرة أعرفها جيدًا. إنها مدرسة فكرية لا تقتصر على العالم العربي: لقد انتشرت عبر العديد من الأيديولوجيات في العالم. اليوم، الامور تتغير ومن المثير ان نشهد ذلك".

* * *

تايمز أوف إسرائيل: هرتسوغ يحذر من "الانهيار المجتمعي" الذي يلوح في الأفق، ويقترح تسوية بشأن الإصلاح القضائي

رئيس الدولة يقول إن الخطة الحالية سيكون لها "تأثير سلبي على الأسس الديمقراطية لإسرائيل"؛ ويطرح 5 مبادئ كأساس للإصلاح، ويدعو الحكومة لتأجيل التشريعات

بقلم جيريمي شارون

في خطاب مفعم بالتأثر ألقاه مساء الأحد، دعا الرئيس يتسحاق هرتسوغ إلى حل وسط بشأن خطط الحكومة لإصلاح جذري للنظام القضائي، محذرا مما قال إنه صراع وشيك وحتى إراقة دماء محتملة. ومتحدثا من مقر رؤساء إسرائيل في القدس، قال هرتسوغ إن البلاد على وشك "الانهيار المجتمعي والدستوري"، وناشد المواطنين على جانبي الطيف السياسي الامتناع عن العنف، "لا سيما العنف ضد الموظفين الحكوميين والمسؤولين المنتخبين." وقال الرئيس إنه يشعر بقلق عميق إزاء طبيعة إصلاحات الحكومة، مشيرا إلى أنه قلق من احتمال إلحاق الضرر بـ"الأسس الديمقراطية" في البلاد. لكنه قال إن "التغيير" و "الإصلاح" هما مع ذلك مسعى مشروع، واقترح خطة من خمس نقاط كأساس عام لاتفاق حل وسط.

ودعا بشكل خاص رئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست، عضو الكنيست من حزب "الصهيونية الدينية" سيمحا روتمان، الذي ينسق الحملة التشريعية، إلى عدم إجراء تصويت يوم الإثنين على إرسال مشروع القانون إلى الكنيست للتصويت عليه في قراءة أولى كما هو مقرر، وبدلا من ذلك النظر في مقترحاته في اللجنة أولا – وهو طلب سارع روتمان إلى رفضه. (قال روتمان في وقت لاحق الأحد: "في النهاية، فإن طلب التوقف أو التأجيل هو مطلب معارضة. ليس لدينا وقت بلا نهاية للقيام بالأشياء، وبالتالي فإن وقف التشريع هو محاولة لوقف الحكومة، ونحن لدينا التزام تجاه ناخبينا... يمكننا إجراء محادثات بين القراءة الأولى والثانية والثالثة.")

تعمل الحكومة حاليا على تطوير تشريعات من شأنها إصلاح النظام القانوني، والحد بشكل كبير من سلطة محكمة العدل العليا لممارسة المراجعة القضائية، ومنح الحكومة أغلبية تلقائية في لجنة اختيار القضاة، والسماح للمشرعين بإلغاء أحكام المحاكم بأغلبية ضئيلة والسماح لوزراء الحكومة بتعيين مستشاريهم القانونيين. وأثارت المقترحات معارضة شديدة من العديد من قطاعات المجتمع الإسرائيلي وأدت إلى مظاهرات حاشدة أسبوعية في تل أبيب ومدن رئيسية أخرى، بالإضافة إلى إضرابات منسقة، من المقرر تنظيم إحداها يوم الإثنين.

قال هرتسوغ في الخطاب الاستثنائي الذي أعرب فيه عن عدم ارتياحه وقلقه الشديدين إزاء الوضع السياسي والمجتمعي الذي وجدت البلاد نفسها فيه: "أشعر ونشعر جميعا أننا ما زلنا لحظة ما قبل المواجهة، بل حتى المواجهة العنيفة." وتابع قائلا "برميل البارود على وشك الانفجار، والإخوة على وشك رفع أيديهم ضد إخوتهم. أطلب وأناشد كل واحد منكم – إخوتي وأخواتي الإسرائيليين: التهديدات [لإسرائيل] من الخارج كبيرة بما

يكفي. إن العنف من أي نوع – وحتى العنف ضد الموظفين العموميين والمسؤولين المنتخبين – هو خط أحمر يجب ألا نتجاوزه تحت أي ظرف من الظروف."

وقال إن التغيير والإصلاح يمكن أن يكونا مشروعين، وأقر بأن هناك حاجة لمزيد من التنوع في القضاء، بما في ذلك المحكمة العليا. وقال هرتسوغ إن الرغبة القديمة لليمين الإسرائيلي في إصلاح النظام القضائي مفهومة، موضحا أن هناك "معسكرا [سياسيا] يشعر بأن عدم التوازن قد تطور بين فروع الحكومة، وأن الحدود قد تم تجاوزها في هذا الأمر على مر السنين."

وفي إشارة إلى منتقدي القضاء، أعرب الرئيس عن أسفه لـ "عدم وجود تنوع" في المحاكم، بما في ذلك المحكمة العليا – مشيرا على وجه التحديد إلى نقص تمثيل اليهود من أصل سفاردي – والذي قال إنه "يزعجه حقا." وقال الرئيس "هذا الألم الذي يشعر به إخواننا وأخواتنا حقيقي، ومن الخطأ الكبير رفضه أو تجاهله." لكنه أكد أيضا أن القضاء هو عنصر حاسم في مصلحة إسرائيل كدولة، مشيدا بالمحكمة العليا باعتبارها "فخر بلدنا" ومثنيا على إنجازات النظام القانوني.

وقال هرتسوغ "أعتقد أن مجموع كل أجزاء الإصلاح، في شكله الحالي، يثير مخاوف عميقة بشأن تأثيره السلبي المحتمل على الأسس الديمقراطية لدولة إسرائيل." وأضاف "تحمي المحاكم والقضاة الإسرائيليون المجتمع والدولة بالفعل من الجريمة، ومن الهجمات [القانونية] الخارجية على جنود جيش الدفاع، وضد فقدان أسس العدالة والقانون والأخلاق، وكذلك ضد انتهاك الحقوق الفردية". نحن دولة تحكمها سيادة القانون بفضل القضاء المهني والمسؤول والمستقل والذاتي." وأضاف أن "ملايين المواطنين هنا، إلى جانب يهود الشتات والداعمين الكبار لإسرائيل في جميع أنحاء العالم، يرون في الإصلاح تهديدا حقيقيا للديمقراطية الإسرائيلية." وقال إن هؤلاء "يخشون من أن الإصلاح في شكله الحالي يمحو ويقتلع كل الضوابط والتوازنات ويخشون ألا يبقى أحد يحمي المواطنين من سلطة الحكومة"، مضيفا أن هذا التخوف صادق وبالتالي لا ينبغي رفضه أو تجاهله.

قال هرتسوغ إنه في الأسابيع الأخيرة التقى وتحدث مع قادة من جميع مناحي الحياة الإسرائيلية ومن كل مجال من مجالات الخبرة، بما في ذلك المؤيدون والمعارضون لحزمة الإصلاح الحكومية. وفي إشارة إلى سلسلة من الهجمات الفلسطينية الدامية التي وقعت مؤخرا، قال هرتسوغ إن عائلة أحد الضحايا طلبت منه "أن يفعل كل شيء لوقف هذا الجنون." وقال الرئيس "من خلال هذه المحادثات الطويلة والعميقة والشاملة، يمكنني

أن أقرر على وجه اليقين: يمكننا التوصل إلى حل وسط واسع يضع [مصلحة] مواطني إسرائيل فوق أي نزاع – إنه أمر ممكن"، وطرح خطة من خمس نقاط لتكون بمثابة أساس لمثل هذا الاتفاق.

النقطة الأولى التي شرحها هي ضرورة تشريع قانون أساس شبه دستوري جديد: التشريع يحدد بوضوح وضع جميع التشريعات – القوانين العادية وقوانين الأساس – وبالتالي تمكين الاستقرار الدستوري. وقال "لا مزيد من القوانين الأساسية التي تنبت مثل الفطر بعد المطر"، مشيرا إلى التغييرات المستمرة لهذه القوانين في السنوات الأخيرة. سيتم تمرير هذا القانون وجميع قوانين الأساس فقط "باتفاق واسع" وعبر أربع قراءات للكنيست، بدلا من القراءات الثلاث المعتادة. لن يكون هناك "إشراف قضائي على قانون أساس يتم تشريعه بهذه الطريقة، قانون الأساس: التشريع "يحمي حق المحكمة العليا في الإشراف القضائي" على القوانين غير الأساسية، "من خلال هيئة قضائية وأغلبية يتم الاتفاق عليها". كما سيحدد الشروط التي يمكن للكنيست بموجبها إلغاء قرارات المحكمة بإلغاء القوانين، "من خلال الأغلبية وعملية سيتم تحديدها من خلال الحوار والاتفاق."

المبدأ الثاني في خطة الرئيس هو تخفيف "العبء القضائي" على القضاة، والذي قال إن الإسرائيليين يدفعون ثمنه.

والثالث مصمم لتحقيق كفاءة أكبر للنظام القضائي وبالتالي المساعدة في زيادة ثقة الجمهور في المحاكم، حيث قال هرتسوغ إنه سيطلب من وزير العدل ياريف ليفين ورئيسة المحكمة العليا إستر حايوت التوصل إلى اتفاق "يضع حدا للتأخير اللانهائي للعدالة والتباطؤ الذي لا يطاق."

رابعا، دعا إلى إعادة تشكيل لجنة اختيار القضاة بحيث لا يتمتع أي طرف بأغلبية تلقائية، قائلا إن جميع فروع الحكومة سيكون لها تمثيل متساو في اللجنة، جنبا إلى جنب مع شخصيات عامة التي سيتم تعيينها "بالتنسيق والاتفاق" بين وزير العدل ورئيس المحكمة العليا. وقال إن اختيار القضاة "يجب أن يقوم على أساس التعاون والاتفاق – وليس على أساس التنازلات والنقض."

وأخيرا، حذر من أن مبدأ "المعقولية" القضائي يمكن أن يساء استخدامه من قبل المحاكم إن لم يكن محدودا، مؤكدا أنه لا يزال هناك مكان له "في حالات اللامعقولية المفرطة" كما هو الحال حاليا. ومستشهدا بمعرفته بمواقف الطرفين، قال هرتسوغ إنه يعتقد أن بإمكانهما التوصل إلى اتفاقيات حول الشروط. وقال هرتسوغ إن نقاطه الخمس هي "أساس لاتفاق" وناشد حايوت وليفين وروتمان، "بطلب من أعماق قلبي"،

بـ"وقف رقصة الشياطين، وبدء الحديث ... وخفض لهيب النيران"، ورأى أنه "يمكن التوصل إلى اتفاق في وقت قصير على أساس المبادئ" التي وضعها.

كما حث روتمان والائتلاف على عدم طرح بعض التشريعات للتصويت عليها في قراءة الأولى في الهيئة العامة للكنيست يوم الإثنين، كما هو مقرر حاليا. وناشدهم قائلا "لا تطرحوا التشريع [المخطط الحالي للتصويت عليه] في قراءة أولى" وسط الخلفية الانقسامية الحالية، مضيفا "ادرسوا المبادئ التي طرحتها اليوم كأساس للنقاش قبل القراءة الأولى." وقال هرتسوغ إنه على استعداد أيضا للمثول شخصيا أمام اللجنة إذا لزم الأمر لتوضيح مقترحاته. وأضاف أن مكتب الرئيس مفتوح للجميع وفي جميع الأوقات للدفع بالعملية قدما. واختتم الرئيس خطابه بالتأكيد على أنه يصدر مقترحاته وندائه للحوار من أجل جميع الإسرائيليين، "من أجل وثيقة الاستقلال التي هي أساس وجودنا" و "من أجل إسرائيل بصفتها دولة يهودية وديمقراطية."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: إخلاء السفيرة الإسرائيلية لدى إسبانيا بعد اقتحام نشطاء المقاطعة خطابها في إحدى جامعات مدريد

يُظهر مقطع فيديو متظاهرين يحاولون دخول الغرفة حيث كانت روديكا راديان جوردون تحت الحراسة، بينما يوجه أحد عناصر الأمن مسدسًا نحوهم؛ تمكنت متابعة حديثها لاحقًا

تم نقل سفيرة إسرائيل في إسبانيا من قبل حراس مسلحين هذا الأسبوع بعد أن قاطعت مجموعة من النشطاء المؤيدين لحركة المقاطعة خطابا كانت تلقيه في إحدى الجامعات في مدريد. وقد وقع الاضطراب يوم الاربعاء عندما ألقت السفيرة الاسرائيلية روديكا راديان جوردون خطابا فى جامعة كومبلوتنسي في مدريد بمناسبة مرور 30 عاما على توقيع اتفاقيات "أوسلو" بين اسرائيل والفلسطينيين. وبعد أن اقتحم المتظاهرون قاعة المحاضرات، تم نقلها إلى حجرة أخرى من قبل عناصر الأمن، الذين يضمون حراسا إسرائيليين بحسب تقارير إعلامية عبرية.

وفي مقطع فيديو من الجامعة، يمكن رؤية النشطاء وهم يركضون نحو الغرفة التي كانت السفيرة داخلها، حيث سحب أحد الحراس عند الباب مسدسا نحوهم. ثم دخل الحارس الغرفة بينما قام عناصر الأمن الآخرون بمنع دخول المتظاهرين الصاخبين، الذين شرعوا بالهتاف والتلويح بالأعلام الفلسطينية خارج الغرفة. وتم تفريق المتظاهرين في وقت لاحق من قبل الشرطة، واستأنفت راديان جوردون خطابها. وفي بيان مصور، تعهدت السفيرة بمواصلة التحدث مع الطلاب في الجامعات الإسبانية، "حتى بعد الحادث العنيف."

وأصدرت وزارة الخارجية بيانا قالت فيه إنها "صُدمت من عنف المتظاهرين المناهضين لإسرائيل." وقالت: "نشكر العميد على قيادته الحازمة والشجاعة لنقاش أكاديمي مفتوح ومتوازن." وبحسب البيان، اتصل وزير الخارجية إيلي كوهين بالسفيرة مساء الأربعاء للإشادة "بموقفها ضد المتظاهرين المتطرفين المناهضين لإسرائيل... على الرغم من المحاولة الصادمة لمنع المحاضرة بعنف."

وجاء الحادث في نفس اليوم الذي أعلنت فيه رئيس بلدية برشلونة أن المدينة ستعلق العلاقات مع إسرائيل، متهمة إسرائيل بانتهاك حقوق الفلسطينيين. وفي اليوم التالي، عرض رئيس بلدية مدريد توأمة المدينة الساحلية الإسرائيلية بدلا برشلونة، وندد بخطوة برشلونة ووصفها بأن لديها "رائحة كريهة من معاداة السامية."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: بدء مظاهرات حاشدة ضد خطة الإصلاح القضائي، والمتظاهرون يغلقون طريق المطار

الآلاف يسيرون في تل أبيب قبل المظاهرة الرئيسية في القدس، حيث من المقرر أن تقوم الشرطة بإغلاق الطرق المحيطة بالكنيست؛ إضافة قطارات لجلب المتظاهرين إلى العاصمة

بقلم شارون فروبل

بدأت مظاهرات حاشدة صباح الإثنين في جميع أنحاء البلاد في وسط إضراب واسع النطاق مخطط له احتجاجا على خطة الحكومة لفرض تغييرات جذرية وكاسحة على نظام القضاء. ويسير آلاف أولياء الأمور والطلاب في تل أبيب، حيث أغلق المتظاهرون المدخل الرئيسي إلى المطار بيتما تظاهر آخرون من أمام منزل مشرع من اليمين المتطرف. وسار أولياء أمور وطلاب في شارع "نمير" بتل أبيب، حاملين الأعلام الإسرائيلية ولافتات كُتب عليها "نريد ديمقراطية" و "لا تربية بدون ديمقراطية". كما أغلقت الشرطة عدة طرق في شمال تل أبيب مع بدء المتظاهرين بالسير في الشوارع. كما أغلق عشرات المتظاهرين لفترة وجيزة مدخل مطار بن غوريون على الطريق 1.

في مظاهرة أخرى في تل أبيب، أغلق حوالي 20 متظاهرا من مجموعة تطلق على نفسها اسم "أوقفوا الانقلاب" مدخل منزل العضو في حزب "عوتسما يهوديت" يتسحاق فاسرلاوف، الذي يشغل منصب وزير النقب والجليل والأرياف. وقالت المجموعة في بيان إن الحكومة "أعلنت الحرب على وجود إسرائيل كدولة

ديمقراطية" وتعهدت باتخاذ جميع الخطوات السلمية لوقف الإصلاح القضائي المخطط له. وقالت "الانقلاب يهدد حياة جميع مواطني الدولة، وبالتالي فإننا نعتبر محاربته واجبا مدنيا وأخلاقيا. إن مواطني دولة إسرائيل لا يريدون العيش في ظل ديكتاتورية ولن ندع مجموعة صغيرة من المتطرفين تدفعنا إلى ذلك." وردا على الاحتجاج خارج منزله، كتب فاسرلاوف في تغريدة: "المظاهرات ومحاولات تهديدي تزيدني جرأة. جئنا لإجراء إصلاحات وسنواصل القيام بذلك."

في غضون ذلك، احتشد مئات الأشخاص في محطات القطار في تل أبيب متوجهين إلى القدس، وحمل الكثير منهم الأعلام الإسرائيلية. وأضافت شركة "قطار إسرائيل" عدة قطارات من وسط البلاد إلى القدس لتلبية الطلب. ومما زاد الازدحام عدم توجيه وزارة المواصلات لشركات الحافلات بزيادة خدمات النقل للعاصمة رغم التدفق المتوقع للمتظاهرين. وكان من بين ركاب القطار المتجه إلى القدس عاملان من مستشفى "إيخيلوف."

وقالت إحداهما لـ"تايمز أوف إسرائيل" متحدثا شريطة عدم الكشف عن اسمه، "سُمح لنا، بل وحتى شُجعنا، على القيام بالإضراب في القدس. قررنا ركوب القطار بينما كان من المفترض أن يصل آخرون من المستشفى إلى القدس في حافلات." وأضافت وهي تقف محصورة في ممر القطار "نأمل في صنع تغيير لوقف هذا الجنون. نخشى أن يترك التشريع المقترح لنا نظاما ليس له قاع."

وخرج مئات المتظاهرين من القطار الذي وصل إلى القدس وهم يهتفون "ديمقراطية."! وقالت ايتي باس (74 عاما)، وهي سيدة من سكان رمات غان والتي وصلت لوحدها، "أخشى على مستقبل أحفادي الثلاثة. ستكو ن هناك دكتاتورية مثل تلك التي في المجر وبولندا"، مضيفة "عندما كنت أصغر سنا لم يكن لأمر كذلك"،

من المتوقع أن يحتشد عشرات الآلاف من المتظاهرين في القدس في ظهيرة الإثنين في الوقت الذي من المقرر أن يبدأ الإئتلاف بدفع مشاريع قوانين بشأن أجزاء من الإصلاح قدما. وقالت الشرطة إنها ستغلق الشوارع الرئيسية حول الكنيست أمام حركة المرور صباح الاثنين قبل الاحتجاج، وتتوقع حدوث اضطرابات كبيرة في حركة المرور في العاصمة.

وسمحت المئات من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الفائقة (الهايتك) وشركات المحاماة وغيرها من شركات القطاع الخاص لموظفيها بالانضمام إلى إضراب عمالي مدني على مستوى البلاد يوم الاثنين ضد خطط الإصلاح القضائي، والتي تهدف إلى إضعاف محكمة العدل العليا بشكل كبير وتأمين السيطرة السياسية على تعيين القضاة، من بين تدابير أخرى. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن ينضم آلاف الأطباء والمتخصصون في

الصحة النفسية إلى الإضراب. في الوقت الحالي، لا ينوي الاتحاد العام لنقابات العمال الإسرائيلية "الهستدروت"، الذي يمثل نقابات القطاع العام، الانضمام إلى حركة الاحتجاجات.

بالتزامن مع المظاهرة في القدس سيتم تنظيم مظاهرات في مدن أخرى يوم الاثنين مع بدء الجولات الأولى المتوقعة من التصويت على التشريع في لجنة برلمانية. وأشار الإئتلاف في وقت متأخر من يوم الأحد إلى أنه لن يؤجل التصويت في اللجنة يوم الاثنين على الدفع قدما ببعض مشاريع القوانين التي تشكل خطة الحكومة، لكنه سينتظر أسبوعا قبل طرحها على الهيئة العامة للكنيست للتصويت عليها في قراءة أولى – بدلا من القيام بذلك على الفور.

جاء ذلك بعد أن وجه رئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ نداء نادرا للحوار وللتسوية بشأن الخطة وعرض مقترحا من خمس نقاط للمفاوضات بشأن التعديل القضائي. ففي خطابه المتلفز يوم الأحد، قال هرتسوغ إن البلاد على وشك "الانهيار المجتمعي والدستوري"، وناشد المواطنين على جانبي الطيف السياسي الامتناع عن العنف، "لا سيما العنف ضد الموظفين الحكوميين والمسؤولين المنتخبين." وقال الرئيس إنه يشعر بقلق عميق بشأن طبيعة إصلاحات الحكومة، مشيرا إلى أنه قلق من احتمال إلحاق الضرر بـ"الأسس الديمقراطية" للبلاد، لكنه قال إن "التغيير" و "الإصلاح" مع ذلك هما مسعى مشروع. واقترح الرئيس خطة من خمس نقاط كخطة عامة لتسوية بشأن خطة الحكومة المثيرة للجدل، بينما حث الائتلاف على عدم المضي قدما في العملية التشريعية. ورحبت المعارضة وآخرون باقتراح هرتسوغ لكن بعض نواب "الليكود" رفضوا الدعوة للتأجيل.

وقال قادة الاحتجاج يوم الاثنين، بقيادة قطاع الهايتك، إنهم يأملون في "إرسال رسالة، بصوت عال وواضح، مفادها أنه يجب

حماية النسيج الديمقراطي الإسرائيلي الهش." ومن بين الشركات التكنولوجية وصناديق رأس المال الاستثماري التي أعربت بالفعل عن دعمها لعمالها للانضمام إلى الإضراب المدني، والتي يصل عددها إلى نحو 300 شركة: ويز، كالتورا، بيتانغو، بايونير، لايك ويب، أبس فلاير، فايربلوكس، رسيكيفايد، بلانتيش، ناتشورال انتيلجنس، آيرون سورس، آلغوسيك، أولترا سايت، تيم 8، إيكوسريت، تي ال في بارتنرز، فيرتكس فينتشرز، كومرا كابيتال، جيروزاليم فينتشر(JVP) ووفقا لقادة الاحتجاج في قطاع الهايتك، ستنقل أكثر من 45 حافلة موظفين من تل أبيب ورحوفوت وبئر السبع ونهاريا ومواقع أخرى إلى الاحتجاج في القدس يوم الاثنين.

يأتي إضراب القطاع الخاص المخطط له بعد أن شهدت مظاهرة نُظمت لليلة السبت السادسة على التوالي مشاركة 145 ألف شخص في تل أبيب، و 83 ألفا آخرين في مناطق أخرى في جميع أنحاء البلاد، بحسب المنظمين. الشرطة لم تقدم أرقاما رسمية. والإصلاح القانوني، الذي طرحه وزير العدل ياريف ليفين وبدعم من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، من شأنه أن يمنح الحكومة سيطرة كاملة على تعيين القضاة، بما في ذلك المحكمة العليا، ويحد بشدة من قدرة المحكمة العليا على إلغاء التشريعات، وتمكين الكنيست من إعادة تشريع قوانين ألغتها المحكمة بأغلبية ضئيلة من 61 عضوا.

يقول منتقدو الخطة أنه إلى جانب تشريعات أخرى مقترحة، فإن الإصلاحات الشاملة ستؤثر على الطابع الديمقراطي لإسرائيل من خلال زعزعة نظام الضوابط والتوازنات، ومنح السلطة بشكل شبه كامل للسلطة التنفيذية، وترك حقوق الأفراد والأقليات بدون حماية، وهي انتقادات رفضها نتنياهو. ويرفض نتنياهو وأعضاء آخرون في الائتلاف الحاكم الانتقادات.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: وزير العدل يتهم النائبة العامة ورئيسة المحكمة العليا بقيادة محاولة "انقلاب"

"لا يختلف عن الانقلاب مع دبابات": ليفين يهاجم المسؤولين القانونيين لمطالبتهم نتنياهو بالرد على التماس لإعلانه غير مؤهل لقيادة البلاد بسبب تضارب مصالح مزعوم

اتهم وزير العدل ياريف ليفين يوم الأحد النائبة العامة غالي بهاراف-ميارا ورئيسة المحكمة العليا إستر حايوت بالسعي إلى "تنفيذ انقلاب" ضد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. وهاجم في بيان التماسا للمحكمة العليا يسعى لإجبار نتنياهو على أخذ إجازة. وجادل الالتماس، الذي قدمته مجموعة لمراقبة الحكم الرشيد الأسبوع الماضي، بأن نتنياهو – في سعيه لسن تغييرات قضائية شاملة – ينتهك ترتيب تضارب مصالح يمنعه من الانخراط في أمور قد تؤثر على محاكمته الجارية في تهم فساد. وزعم ليفين أن "محاولة عزل رئيس الوزراء غير قانونية، وتدوس على الخيار الديمقراطي، ولا تختلف عن الانقلاب الذي يتم تنفيذه بالدبابات." وقال: "النية هي نفس النية، والنتيجة هي نفس النتيجة. لن نسمح بمحاولة الانقلاب هذه، الأمر الذي يوضح مدى حاجة النظام القضائي للإصلاح – إصلاح من شأنه أن يعيد الديمقراطية والضوابط والتوازنات بين السلطات الحكومية." هذه مجموعة من المحامين لا يحترمون نتائج الانتخابات ويعملون الآن على تنفيذ انقلاب وإعلان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو غير مؤهل." وأضاف: "لا عجب أن الشركاء في هذه الخطوة هم نفسهم الذين

يقودون معارضة الإصلاح القانوني: المنظمة اليسارية المعروفة باسم الحركة من أجل جودة الحكم، والنائبة العامة، وقاضية المحكمة العليا"، في إشارة إلى بهاراف- ميارا وحايوت.

ورفض إليعاد شراغا، مؤسس الحركة من أجل جودة الحكم، التي قدمت الالتماس لإجبار نتنياهو على التخلي عن منصبه، ادعاء ليفين بأن منظمته يسارية، قائلا إنه سيكون على استعداد لاختبار مزاعم الوزير في المحكمة. وقال شراغا في بيان: "الحركة من أجل جودة الحكم هي حركة تعمل على الحفاظ على سيادة القانون من اليسار واليمين. الاتهام الذي لا أساس له من الصحة بأنها منظمة يسارية لا يصمد. أدعو الوزير ليفين إلى الاعتذار عن كلماته، أو بدلا من ذلك إسقاط حصانته [البرلمانية]، وسنتحقق مما إذا كانت كلماته تصمد أمام التدقيق القانوني."

يوم السبت هاجم قادة الائتلاف محكمة العدل العليا لسماعها الالتماس، زاعمين أن تداول المحكمة حتى في مثل هذا الاحتمال يرقى إلى مستوى انقلاب عسكري. واستشهد الالتماس بتشريع مثير للجدل تقدمه حكومة نتنياهو المتشددة الجديدة والذي من شأنه أن يحد بشكل كبير من قدرة المحكمة العليا على إلغاء القوانين، ويمنح السياسيين السيطرة الكاملة على تعيين القضاة. وقالت المحكمة يوم الجمعة إنه سيتعين على نتنياهو وبهاراف-ميارا تقديم حججهما بحلول 12 مارس.

وزعمت مؤخرا تقارير في وسائل الإعلام العبرية أن بهاراف-ميارا كانت تبحث في إمكانية إصدار أمر لنتنياهو بالتنحي عن منصبه بسبب انتهاكه لاتفاق تضارب المصالح، في ضوء تصريحاته العلنية الداعمة للإصلاح القضائي والإجراءات المزعومة للدفع بها إلى الأمام. ونفى مكتب النائبة العامة هذه التقارير. وقالت الحركة من أجل جودة الحكم في بيان لها إن رئيس الوزراء "أثبت أنه غير قادر على الفصل بين شؤونه القانونية وإدارة الدولة، ويحاول تدمير الديمقراطية."

بموجب اتفاق تضارب المصالح الذي تم التوصل إليه في 2020 وصاغه النائب العام آنذاك أفيحاي ماندلبليت لتمكين نتنياهو من البقاء كرئيس للوزراء حتى أثناء المحاكمة، لا يمكن لنتنياهو المشاركة في أي أمور تؤثر على الشهود أو المتهمين الآخرين في المحاكمة، أو في التشريعات التي من شأنها أن تؤثر على الإجراءات القانونية ضده. كما أنه لا يستطيع التدخل في أي مسائل تتعلق بوضع العديد من كبار مسؤولي الشرطة والنيابة العامة، وفي عدة مجالات تحت مسؤولية وزارة الاتصالات، أو في لجنة اختيار القضاة، التي تعين قضاة في المحكمة المركزية في القدس – حيث تجري محاكمته – وفي المحكمة العليا، التي ستنظر في أي استئناف في القضية. ويُحاكم نتنياهو في ثلاث قضايا فساد حيث يواجه تهما بالاحتيال وخيانة الأمانة في

قضيتين، والرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة في الثالثة، وينفي ارتكابه أي مخالفات ويقول إن التهم ضده ملفقة في انقلاب سياسي تقوده الشرطة والنيابة العامة.

وأقرت الحركة من أجل جودة الحكم في التماسها بأن المحكمة حكمت بعدم اتخاذ مثل هذه الخطوة الجذرية في الماضي. ومع ذلك، بالنظر إلى المقترحات الكاسحة التي تتقدم بها الحكومة الآن للحد بشكل كبير من سلطة القضاء، فقد أصبحت حاجة نتنياهو للخروج إلى إجازة أكثر إلحاحا، كما أكدت. كما اعترض الالتماس على قرار نتنياهو الأخير بتعيين عضو الكنيست عن حزب "الليكود" دافيد أمسالم في منصب وزير صغير في وزارة العدل، وطالب المحكمة بتجميد الخطوة على الفور. وأشارت الحركة من أجل جودة الحكم إلى أن نتنياهو التقى مؤخرا بأمسالم لمناقشة الإصلاح القضائي المخطط له، وهو ما قالت الحركة إنه يرقى أيضا إلى انتهاك رئيس الوزراء لاتفاق تضارب المصالح.

في مقابلة بُثت يوم الخميس، حذر ماندلبليت من أن الإصلاح في النظام القضائي يرقى إلى "تغيير للنظام" وسيقضي على النظام القانوني. كما اتهم النائب العام السابق نتنياهو بالمضي قدما في الإصلاح من أجل إنهاء محاكمته الجنائية الجارية قبل الأوان وأصر على أنه كان محقا في توجيه لوائح اتهام ضد رئيس الوزراء على الرغم من عدم الاستقرار السياسي الذي أعقب ذلك.

أعطى ائتلاف نتنياهو الأولوية لإعادة الهيكلة القضائية الدراماتيكية التي من شأنها زيادة سيطرة الحكومة على القضاء. ووفقا لاستطلاع رأي نشرت القناة 12 نتائجه يوم الجمعة، فإن واحدا فقط من كل أربعة إسرائيليين يؤيد المضي قدما في تشريع الإصلاح المقترح في شكله الحالي. ويقول منتقدو الخطة أنه إلى جانب تشريعات أخرى مقترحة، فإن الإصلاحات الشاملة ستؤثر على الطابع الديمقراطي لإسرائيل من خلال زعزعة نظام الضوابط والتوازنات، ومنح السلطة بشكل شبه كامل للسلطة التنفيذية، وترك حقوق الأفراد والأقليات بدون حماية، وهي انتقادات رفضها نتنياهو.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: في أول تعليق مباشر على الإصلاح القضائي في إسرائيل، بايدن يحث على "بناء التوافق"

بينما تمضي حكومة نتنياهو قدما في حزمة تشريعية مثيرة للجدل، ردد الرئيس الأمريكي نداء نظيره الإسرائيلي، الذي حث على وقف العملية لإجراء الحوار

بقلم جيكوب ماغيد

علق الرئيس الأمريكي جو بايدن علنا للمرة الأولى يوم السبت على خطة حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لإضعاف القضاء الإسرائيلي بشكل كبير. قال بايدن في تصريح لصحيفة "نيويورك تايمز" إن "عبقرية الديمقراطية الأمريكية والديمقراطية الإسرائيلية هي أنهما مبنيان على مؤسسات قوية وضوابط وقضاء مستقل." وأضاف إن "بناء توافق في الآراء بشأن التغييرات الأساسية مهم لضمان تقبلها من قبل الناس كي تكون مستدامة." وصدر البيان قبل يومين من موعد قيام حكومة نتنياهو بطرح بعض المقترحات التشريعية الأكثر إثارة للجدل للتصويت في الكنيست، على الرغم من مناشدات الرئيس إسحاق هرتسوغ للائتلاف بوقف جهوده من أجل إجراء حوار يسعى إلى بناء التوافق على خططها المثيرة للجدل.

يبدو أن تصريح بايدن يتماشى مع موقف هرتسوغ ويتناقص مع مساعي حكومة نتنياهو لتنفيذ إصلاح شامل للقضاء. وتحد المقترحات بشدة من قدرة المحكمة العليا على إلغاء القوانين والقرارات الحكومية مع "بند تجاوز" يمكّن الكنيست من إعادة تشريع القوانين الملغاة؛ منح الحكومة سيطرة كاملة على اختيار القضاة؛ منع المحكمة من استخدام اختبار "المعقولية" للحكم على التشريعات والقرارات الحكومية؛ والسماح للوزراء بتعيين مستشاريهم القانونيين، بدلا من الحصول على مستشارين يعملون تحت إشراف وزارة العدل. ويمثل تصريح بايدن تصعيدا إضافيا للموقف الأمريكي ضد المساعي الإسرائيلية.

وبعد يوم من إعلان وزير العدل ياريف ليفين عن الحزمة التشريعية في 4 يناير، قال مسؤولان أمريكيان لتايمز أوف إسرائيل إن الولايات المتحدة لا تخطط للضغط على إسرائيل بشأن تنفيذ الإصلاح الشامل. وأوضح المسؤولون أنها مسألة إسرائيلية داخلية، وأن واشنطن تفضل الاحتفاظ بانتقاداتها للتدخل في السياسات التي تؤثر بشكل مباشر على الجهود المبذولة لتعزيز حل الدولتين. ولكن عندما بدأ عشرات الآلاف من الإسرائيليين في النزول إلى الشوارع للاحتجاج على خطط الحكومة، بدا أن الولايات المتحدة تغير موقفها ليتوافق معهم بشكل تدريجي. وفي 9 يناير، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بيانا غامضا قالت فيه إن "المؤسسات المستقلة في إسرائيل ضرورية لدعم الديمقراطية المزدهرة في البلاد، وقيمنا الديمقراطية المشتركة هي في صميم علاقتنا الثنائية."

وبعد عشرة أيام، قال مسؤول كبير في إدارة بايدن لوسائل الإعلام أن مستشار الأمن القومي جيك سوليفان ناقش الإصلاح القضائي خلال لقاء فردي مع نتنياهو في القدس. ثم ذهب وزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكن إلى أبعد من ذلك، متطرقا إلى الاحتجاجات المناهضة لنتنياهو أثناء حديثه إلى جانب رئيس الوزراء

بعد اجتماعهما في 30 يناير. وقال بلينكن في تعليقات سلطت الضوء على القيم الديمقراطية المشتركة بين البلدين: "لقد رأينا مؤخرا مدى حيوية المجتمع المدني الإسرائيلي. يتضمن ذلك دعمنا للمبادئ والمؤسسات الديمقراطية الأساسية، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان، والمساواة في إقامة العدل للجميع، والحقوق المتساوية للأقليات، وسيادة القانون، والصحافة الحرة، ومجتمع مدني قوي – وقد ظهرت حيوية المجتمع المدني الإسرائيلي بشكل كامل في الآونة الأخيرة."

ومتطرقا بشكل مباشر أكثر إلى خطط حكومة نتنياهو، شدد بلينكن على أن "بناء التوافق في الآراء بشأن المقترحات الجديدة هو الطريقة الأكثر فاعلية لضمان تبنيها واستمرارها." وقد أشار بايدن إلى نفس النقطة في بيانه يوم السبت. لكن صدور هذه التصريحات مباشرة من الرئيس تشير إلى مدى جدية تعامل الإدارة مع القضية.

* * *

طاقم تايمز أوف إسرائيل: مفوض عام سابق للشرطة يهاجم بن غفير "المهووس بإشعال الحرائق"، ويقول أنه "غير مؤهل على الإطلاق" للمنصب

موشيه كرادي يقول أهداف وزير الأمن القومي لاستعادة الأمن هي "شعبوية غير جدية"

هاجم مفوض عام سابق للشرطة يوم السبت وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير بعد أن أمر الأخير بعملية أمنية كبيرة في القدس الشرقية في أعقاب هجوم دهس وقع يوم الجمعة، متهما إياه بالشعبوية. فعقب الهجوم الذي أسفر عن مقتل ثلاثة إسرائيليين، أصدر بن غفير بيانا قال فيه إن أوعز للشرطة بالاستعداد لعملية كبيرة الأحد، مستحضرا بالتحديد عملية عسكرية شهيرة للجيش الإسرائيلي في عام 2002 ضد الفصائل الفلسطينية. إلا أن بن غفير يفتقر إلى الصلاحية للمصادقة على مثل هذه الخطوة من تلقاء نفسه، وقد رفض مسؤول حكومي كبير تصريحاته. وقال المفوض العام الأسبق للشرطة موشيه كرادي متحدثا خلال حدث في ريشون لتسيون: "بن غفير مهووس بإشعال الحرائق مع خزان وقود."

وأشار كرادي إلى أن مثل هذه العملية ستتطلب تحضيرات مكثفة تستمر لأشهر، وأضاف: "بن غفير لا يفهم هذا، لأنه لم يقد قط حتى نصف فرقة ولم يرتد يوما زيا رسميا". (لم يتم تجنيد بن غفير من قبل الجيش الإسرائيلي بسبب نشاطه السياسي اليميني المتطرف). وأضاف المفوض العام الأسبق للشرطة، الذي قاد القوة بين 2004-2007، إن بن غفير غير ملائم للمنصب، وقال "لقد حصل على وظيفة هو غير مؤهل لها على الإطلاق"، على حد قول كرادي. بن غفير لا يفهم أن الشرطة بحاجة إلى منع الجريمة والتحقيق وجلب

[المشتبه بهم] للمحاكمة. إذا أردت إغلاق أحياء كعقاب، عليك تقديم طلب للمحاكم، وليس للشرطة."
وأضاف قائلا: "هو لا يدرك على الأرجح أن شعفاط هو جزء من دولة إسرائيل"، في إشارة إلى حي في القدس.
"إن المقارنة بين جنين والعيساوية سخيفة."منفذ هجوم الدهس يوم الجمعة من سكان حي العيساوية بالقدس، الذي قال بن غفير إنه أمر الشرطة بوضع الحواجز في محيطه وزيادة عمليات التفتيش الأمنية فيه.

وقال كرادي: "لا أذكر وزيرا للدفاع يبلغ حماس بأننا سندخل حيا في غزة يوم الأربعاء. فقط من لا يفهم أي شيء عن الشرطة يمكنه فعل ذلك."إذا كان جادا حقا، فلماذا عليه القيام بذلك من على الرصيف في منتصف النهار"، كما قال في إشارة إلى دعوة بن غفير إلى إجراء عملية أمنية. "هذه شعبوية غير جدية"، على حد تعبير كرادي.

جاء انتقاد كرادي لبن غفير بعد يوم من تصريح مسؤول حكومي كبير لعدة وسائل إعلام عبرية دون الكشف عن هويته أن "قرارات بهذا الحجم لا تصدر في تصريحات وزير أو آخر على رصيف في مكان الهجوم."وقال المسؤول إن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لن يتخذ قرارا بشأن أي عملية إلا بعد التشاور مع المؤسسة الأمنية وبعد مناقشة منظمة في مجلس الوزراء، الذي من المتوقع أن يُعقد يوم الأحد.وأضاف أنه لا توجد نية "لمعاقبة جماعية في القدس الشرقية"، وأن أي إجراءات يجب أن تأخذ في الاعتبار شهر رمضان القريب وضرورة السماح بحرية العبادة في المدينة.

خلال فترة الانتخابات قاد بن غفير، الذي يرأس حزب "عوتسما يهوديت" المتطرف، حملة انتخابية تعد بمحاربة الهجمات الفلسطينية والجريمة في الوسط العربي. ولقد واجه انتقادات من اليمين المتطرف بعد عدد من الهجمات في الأسابيع الأخيرة، حيث قال منتقدوه إنه فشل حتى الآن في الوفاء بتعهداته في "سحق الإرهاب وفرض عقوبات مشددة وغير مسبوقة ضد منفذي الهجمات وعائلاتهم، بما في ذلك عقوبة الإعدام للمدانين بتنفيذ هجمات."

عند وصوله إلى موقع هجوم الدهس يوم الجمعة، قوبل بن غفير بصيحات استهجان من قبل عدد من الأشخاص الذين تجمهروا في المكان، وصرخ أحدهم "أكبر الهجمات الإرهابية حدثت تحت مراقبتك". قبل نحو أسبوعين، قُتل سبعة إسرائيليين في هجوم إطلاق نار وقع بالقرب من كنيس في حي "نيفيه يعكوف" في المدينة.

هجوم يوم الجمعة وقع عند محطة للحافلات بالقرب من موقع "النبي صموئيل"، بين القدس ومدينة رام الله الفلسطينية. ومنفذ الهجوم حسين قراقع، قام بدهس مجموعة من الأشخاص، مما أسفر عن مقتل يعكوف

يسرائيل بلاي (6 سنوات) وشقيقه آشر مناحيم بلاي (8 سنوات)، والتر شلومو لدرمان (20 سنة).وأصيب شقيق الطفلين موشي (10 سنوات) بجروح طفيفة وتم تسريحه من مركز "هداسا" الطبي في نهاية الأسبوع، بينما لا يزال يرقد والد الأطفال (42 عاما) في المستشفى في حالة متوسطة. وقال مسؤولون طبيون إن المصابين الآخرين في الهجوم هما شابان في العشرينات من عمرهما وكلاهما في حالة خطيرة.

* * *

هآرتس.. ضباط متقاعدون لرئيس الأركان: الجيش الإسرائيلي مقبل على حرب استنزاف في الضفة الغربية

بقلم عاموس هرئيل

ترجمة: صحيفة القدس العربي

تحذير رئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية الـ "سي.آي.ايه"، وليام بيرنز، حول احتمالية اندلاع انتفاضة ثالثة في "المناطق" [الضفة الغربية] يعكس ما سمعه بيرنز في زيارته هنا قبل أسبوع. حتى لو لم توافق جميع الأجهزة الأمنية في إسرائيل على مفهوم "انتفاضة" كتنبؤ قاطع، إلا أنهم جميعاً يدركون بأن تدهوراً ملحوظاً بدأ في الساحة الفلسطينية، وثمة توقع بحدوث تصعيد آخر قبل بداية رمضان أو حتى قبل ذلك. ويضيف بيرنز إلى هذه الأقوال منظوراً لدبلوماسي مخضرم، الذي هو الآن رجل مخابرات والذي سبق وكان في صورة ما حدث هنا عندما اندلعت الانتفاضة الثانية في العام 2000.

فترات الهدوء بين الهجمات القاتلة، إلى جانب أخبار كبيرة في ساحات أخرى، سواء من الانقلاب النظامي وحتى الهزة الأرضية في تركيا، تخلق في الرأي العام هنا شعوراً عبثياً، وكأن ما كان هو ما سيكون. ولكن الأرض في الضفة تهتز، خصوصاً من نابلس وشمالها. حتى الطرف الفلسطيني ليس فيه فترة هدوء خصوصاً في تواصل أعداد القتلى بنار الجيش الإسرائيلي، حيث أكثر من 40 قتيلاً منذ بداية السنة، معظمهم من المسلحين.

إليكم قائمة جزئية من أحداث الأسبوع الماضي: الجمعة الماضي، أطلقت الجنود الإسرائيليون النار وقتلوا فلسطينياً يقول الجيش إنه خرج من سيارته قرب قاعدة لواء شومرون (نابلس) وعرض الجنود للخطر؛ ويوم السبت عمل الجيش الإسرائيلي في مخيم عقبة جبر للاجئين قرب أريحا وأطلق صواريخ مضادة للدبابات وأصاب ستة من الفلسطينيين؛ ويوم الأحد أطلقوا نار رشاشات من القطاع وأدت إلى تشغيل صافرات الإنذار في غلاف غزة وإطلاق القبة الحديدية ليومين متتاليين.

الاثنين، عاد الجيش الإسرائيلي إلى مخيم عقبة جبر وقتل خمسة فلسطينيين مسلحين (وسائل الإعلام الإسرائيلية انفعلت من مشاركة مجندات من الجيش الإسرائيلي في المعركة)؛ والثلاثاء قتل مسلح فلسطيني ابن 17 شاركاً في تبادل إطلاق النار مع قوات الجيش في نابلس؛ وفجر الأربعاء دخلت قوة للجيش الإسرائيلي إلى قبر يوسف في نابلس، وأصابت فلسطينيين بالنار؛ وأمس أطلقت قوة النار وقتلت فلسطينياً قرب الخليل. وحسب أقوال الجيش، فإن القتيل شريف ربعي، قد هدد جندياً بسكين. كل ذلك دون ذكر أي كلمة عن الأحداث الثابتة مع الجيش الإسرائيلي والإدارة المدنية والمستوطنين المرتبطة بأعمال الصيانة اليومية للاحتلال.

من خلال فهم هذا الواقع والحاجة إلى أخذ الضغوط غير المعتدلة في الحسبان، التي استخدمها قطار جوي لمبعوثي الإدارة الأمريكية في الأسابيع الأخيرة، فالسبب يكمن في المواقف المنضبطة نسبياً التي تتخذها الحكومة رغم المواعظ والدعوات من القسم اليميني المتطرف جداً في الائتلاف، الذين يملون السياسة في هذه الأثناء وهم رئيس الحكومة ووزير الدفاع وكبار جهاز الأمن. لذلك فقد تم حتى الآن تجميد مبادرات مثل إقامة بؤر استيطانية جديدة أو هدم مبنى كبير في شرقي القدس، وهذه خطوة سارع الوزير ايتمار بن غفير لتسويقها للصحف قبل اكتشاف أنه ليس لديه تصريح للدفع بها قدماً.

ناصر اللحام، الصحافي الفلسطيني المخضرم والمحرر لوكالة أنباء "معا"، في مقالات لهيئة التحرير نشرها في هذا الأسبوع، يسمي الأحداث في الضفة "انتفاضة بقيادة ذاتية". النضال ضد الإسرائيليين، كتب، يتحول إلى حرب استنزاف تجري في الواقع منذ سنة ونصف، أي منذ عملية "حارس الأسوار". حسب أقواله، لا تنجح إسرائيل في قمع الانتفاضة الجديدة التي لا تشبه سابقاتها، ويصعب توقع مؤداها. هذه الانتفاضة، كتب اللحام، لا قيادة لها أو رأس أو قائد يقودها أو من يسيطر على الأموال، لأنها نبتت من الأسفل، من الجيل الشاب خائب الأمل. حتى لو انجرف قليلاً في خطاب هجومي فإن تشخيصه يظهر دقيق تماماً.

جهات رفيعة في جهاز الأمن تنسب جزءاً كبيراً من الفوضى في الضفة لضعف قيادة السلطة. ورغم أن صراع وراثة الرئيس محمود عباس أصبح يجري بشكل علني، إلا أنه لا يبدي أي قدرة أو استعداد لفرض النظام، سواء في محيطه القريب أو في شمال الضفة، حيث سيطرة السلطة ضعيفة. هناك جهات رفيعة تعتقد أن إعلان عباس بالتحديد عن هوية وريثه أو ورثته (منذ سنوات يتحدثون عن إمكانية أن تتبلور قيادة ثلاثية من كبار فتح من تيارات مختلفة) يساعد على الوصول إلى استقرار نسبي. لا توجد في هذه الأثناء أي إشارات على حدوث هذا.

خلفية للاحتجاج

محاربة الانقلاب القانوني الذي يقوده رئيس الحكومة نتنياهو تبلور حولها مجموعة كبيرة ومختلفة من داخل المجتمع في إسرائيل. كالعادة، في نضالات اليسار – وسط يتم إعطاء وزن كبير، وربما مبالغ فيه، للخلفية الأمنية للمشاركين. ظهرت في الشهر الماضي مبادرات احتجاج لخريجي دورات طيران ودورات رجال البحرية وضباط مدفعية وغيرهم. يبدو أن الغضب من خطوات الحكومة يجر معه في هذه المرة جمهوراً واسعاً ومتنوعاً أكثر. من بين الموقعين على عرائض قديمة أشخاص ابتعدوا في السابق عن كل تماه سياسي مثل ابتعادهم عن النار.

أول أمس، بدأت "حملة إنقاذ الديمقراطية"، وهي مسيرة إلى القدس يقف خلفها انتظام واسع لجنود في الاحتياط. هذه ليست المرة الأولى التي يستخدم فيها جنود الاحتياط الخلفية العسكرية للدفع قدماً بأفكار سياسية. أحياناً، في السابق، كان هذا مرتبطاً بمبادرات رافضين من اليسار على خلفية الاحتلال أو الانتفاضات. حتى في حرب يوم الغفران في 1973 وفي حرب لبنان الأولى في 1982 فإن جنوداً في الاحتياط هم الذين قادوا الاحتجاج ضد سياسة الحكومة؛ في الحالة الأولى بسبب استعداد معيب للحرب، وفي الثانية بسبب شن الحرب.

خرجت المبادرة في هذه المرة وفي الخلفية بداية أزمة عميقة في منظومة الاحتياط. هذه نتيجة لعدة عمليات وظواهر اندمجت معاً حتى قبل الاندلاع الأخير للأزمة السياسية. قلل الجيش الإسرائيلي خلال السنين من العبء على من يخدمون في الاحتياط، وعلى خلفية شكاوى حول عدم المساواة في العبء والمبالغة في فترة الاحتياط في السابق. النتيجة أن نسبة صغيرة، 1 في المئة من الإسرائيليين، تخدم في الاحتياط (النسبة المطلوبة لغرض اعتبار الخدمة بالفعل متدنية جداً، 20 يوم احتياط في ثلاث سنوات)، لكن حدث في السنة الأخيرة انقلاب، لأن الجيش احتاج إلى مزيد من وحدات الاحتياط إزاء التصعيد في الضفة.

ثمة خطر اشتعال أكبر في "المناطق"، الذي قد يحدث في نفس الوقت (مع صلة) بالأزمة السياسية غير المسبوقة. إن اندماج هاتين الظاهرتين سيضع محل التساؤل أحد البنود الأساسية في العقد غير المكتوب بين المواطن والدولة – التجند عند الحاجة. ألن تضر مواجهة داخلية سياسية طويلة في الأشهر القادمة بأداء الجيش والتجند لخدمته، أولاً في الاحتياط وبعد ذلك في الخدمة النظامية؟ في يوم الأمر يصعب توقع أي مشكلة. منظومة الاحتياط سجلت في العقود الأخيرة نسبة امتثال كبيرة في عملية "السور الواقي" وفي حرب لبنان الثانية وفي العمليات في غزة. السؤال هو ماذا سيحدث في احتكاك مرتبط بالظروف السياسية – استمرار الاحتلال وتحقيق طلبات المستوطنين؟ يقف في الخلفية تهديد آخر، وهو نية الأحزاب الحريدية استكمال سن قانون تجنيد مخصي، سيوفر شرعية قانونية نهائية للتهرب الجماعي لشبابها من الخدمة.

حذر الجيش الإسرائيلي من ذلك ولا يصرح بشكل علني بهذه الأمور؛ لسببين: كبار الضباط لا يريدون هز ثقة الجمهور بالجيش، ويخشون من التورط في السياسة. ولكن هاكم ما يقوله ثلاثة أشخاص مطلعون ومجربون – العميد (احتياط) اريئيل هايمان الذي كان ضابط الاحتياط الرئيسي الأول في الجيش، والعميد (احتياط) يوفال بيزك، والعقيد (احتياط) غابي سيبوني الذي خدم في عدة مناصب في منظومة الجيش النظامي والاحتياط. ونشر هايمان مؤخراً مقالاً في موقع معهد بحوث الأمن القومي، وبيزك وسيبوني في موقع معهد القدس للاستراتيجية والأمن.

هايمان، الذي كتب بأن التجند للاحتياط تحول بالفعل من واجب إلى تطوع، يطالب رئيس الأركان الجديد، هرتسي هليفي، العمل فوراً لمنع أزمة في هذا الجهاز، الذي حسب رأيه ما زال مهماً جداً للأمن الوطني. وقد أشار إلى أن منظومة الاحتياط ستنتقل من هذه السنة إلى نموذج فترتي خدمة على الأقل، ثلاث سنوات بدلاً من سنة واحدة. وحسب قوله، هناك الآن انخفاض كبير في نسبة الامتثال للتدريبات والنشاطات العملياتية (ضابط كبير قال للصحيفة، بصورة نادرة، بأن كتائب الاحتياط لم تنجح مؤخراً في استكمال كل حصة أيام الاحتياط التي خصصت لها بسبب مشكلات في امتثال الجنود). الجيل الجديد الذي يوصف أحياناً بأنه جيل "الزيد" لا يطالب فقط بتسهيلات في فترة الامتحانات في الجامعة، ويعتقد بعضهم أنه يمكن أن يؤجلوا دعوتهم للاحتياط إلى حين استكمال اللقب الأول.

يقدر هايمان بأن الصعوبة في الخدمة لن تصل إلى درجة التعبير عنها بمظاهرات واحتجاجات، بل بنسبة تجند متدنية وتهرب رمادي. وحسب قوله: "كان من الصعب الخدمة دائماً. ولكن ما ظهر في السابق معقول، 35 يوم احتياط في السنة لا يعتبر معقولاً الآن. في الوقت نفسه، حدث تغيير في موقف المجتمع، الذي يبدو أقل إصغاء للاحتياط، وأقل دعماً وتضامناً. هناك ضغط على جنود الاحتياط، سواء كان مخفياً أو صريحاً، لعدم المثول للخدمة بشكل روتيني. يصل الضغط من المشغلين، ومؤسسات التعليم، والعائلة القريبة ومن المحيط بشكل عام. الأيام ستقول لنا ما إذا كانت تشكيلة الحكومة الجديدة والأيديولوجيا الموجهة لها وسياستها ستكون ذات مغزى من ناحية رؤية جنود الاحتياط للدعوة للخدمة... في كل مرة يتم فيها خرق العقد بين الجيش ورجال الاحتياط تتآكل المنظومة ما يضاف إلى التآكلات السابقة. يخطئ الجيش إذا اعتقد بأن المنظومة ستتجند كالعادة إذا تم استدعاؤها. ستأتي الصعوبة بتهرب رمادي مثل مشكلة صحية". وحذر هايمان أيضاً من أن أي تغيير آخر سيؤدي إلى أزمة، التي يتوقع أن لا رجعة عنها. "أقترح على هليفي ألا يعتقد بأن كل شيء سينتظم كما كان في السابق"، كتب هايمان.

وقد أضاف بيزك وسيبوني، حسب قولهما، الخلفية المقدرة. ويبدو أن ليست العوامل الاقتصادية هي التي تقف وراء انخفاض أهلية منظومة الاحتياط، بل تيارات عميقة وقوية وأكثر أهمية. مقاربة الأساس في عقيدة الأمن التي بحسبها سيصد النظامي ويحسم الاحتياطي (أثناء الحرب)، تم إهمالها على مر السنين، ومعظم قوات الاحتياط تنشغل الآن بالأمن الجاري، ولا يناسب مستوى تأهيلها العملياتي ما ينتظرها في وقت الحرب. عرض الاثنان استطلاعاً يدل على مستوى عال من الأهمية التي يوليها الجمهور بشكل عام ومن خدموا في الاحتياط بشكل عام، لمنظومة الاحتياط. كيف مع ذلك وجدنا أنفسنا عالقين في أزمة؟ إن ضباط الاحتياط يقولون ما يريد الجيش الإسرائيلي أن يتنكر له. الأمور تجري على خلفية المقاربة التي "وجدت لها قبولاً أيضاً في المستويات العليا في الجيش والتي تقول بأن لمنظومة الاحتياط في البر مهمة هامشية، وأن تصميمها تقلص في أعقاب خارطة التهديدات الجديدة".

هما يصفان نوعاً من الدائرة المجنونة: "في السنوات الأخيرة تطور اعتقاد بأنه يمكن توسيع هامش الخطر لإدارة منظومة الاحتياط في البر. هذا المزاج أدى إلى تقليص حجم الاحتياط وتنفيذ تعديلات في البنية والتنظيم، مع تآكل أهلية الوحدات واستعدادها للحرب"، كتبا. "كاستمرارية مباشرة، يمكن تشخيص انخفاض في نوعية قيادة وحدات الجيش في اليابسة بشكل عام وفي وحدات الاحتياط بشكل خاص، وأيضاً تغيير مستمر في التركيبة البشرية في الوحدات القتالية. هذه العمليات أدت إلى المس بتجانس الوحدات، التي هي حجر الأساس في كل المنظومة". لكن بيزك وسيبوني يختلفان على ما يصفانه كاستنتاج الجيش. حسب رأيهما، "الظروف القائمة تجبر إسرائيل على امتلاك قوة احتياط برية كبيرة ومؤهلة أمام تهديدات الإسناد على الدولة، وأنه محظور التنازل عن نموذج جيش الشعب في الاحتياط في هذا الوقت. مطلوب إجراء إصلاحات شاملة في نموذج الاحتياط وملاءمته مع الظروف القائمة لضمان أن تشكل منظومة الاحتياط دعامة ثابتة للأمن الوطني، ولا يقل أهمية عن ذلك، مصدر قوة للمجتمع الإسرائيلي. تم التعبير عن انخفاض ثقة القيادة العسكرية بمنظومة الاحتياط بنقص الاستعداد لتفعيل وحدات الاحتياط في المهمات الرئيسية. ومن الجهة الأخرى، باعتماد متزايد على الوحدات النظامية في مخططات الطوارئ وفي المعارك والعمليات المحدودة. التفكير الذي تطور في السنوات الأخيرة بأنه يمكن الاعتماد على المنظومة النظامية، في حين أن الاحتياط انقضى زمنه، زادت من الاستعداد لمواصلة تآكل أهلية منظومة الاحتياط أكثر فأكثر. وهذا أدى بدوره إلى المس بالشعور بأهمية ودافعية رجال الاحتياط. وبعد ذلك، أدى إلى ظاهرة متزايدة من التهرب الرمادي".

هل ستتأثر أزمة منظومة الاحتياط بالانقسام السياسي في إسرائيل؟ هايمان لا يتوقع موجة رفض للخدمة على خلفية سياسية. لكنه يخشى من أن يتم التعبير عن الإحباط في معسكر الوسط – يسار من الانقلاب القانوني بنقص الدافعية للخدمة وانخفاض آخر في معدل المثول للخدمة في الاحتياط. حسب قوله، "منظومة الاحتياط هي أصلاً في وضع هش. والخلافات السياسية قد تزيد من شدة الوضع".

في حياته المهنية، يعدّ هايمان دكتوراً في الجيولوجيا، متخصصاً في الزلازل. وفي هذا الأسبوع خصوصاً بعد الهزة في تركيا، كان شخصاً مطلوباً لإجراء المقابلات معه في وسائل الإعلام الإسرائيلية. وقد سئل مرة تلو الأخرى: هل تتوقع هزة أرضية أيضاً في إسرائيل؟ وعندما سألته ما الذي يقلقه أكثر من بين التهديدين، أجاب: "الأمران مقلقان، لأن هناك خطراً حقيقياً منهما على أمننا الوطني"، أجاب وقدم مقارنة مرضية بدرجة معينة "هذا مثل الفرق بين الجلطة ومرض السرطان. هزة أرضية قوية قد تأتي بلحظة وتضربنا ضربة شديدة. إذا حدثت هزة قوية في غور الأردن فستؤثر بشكل سيئ على معظم الإسرائيليين الذين يسكنون باكتظاظ. ومثل الجلطة هذا يقتلك بلحظة. منظومة الاحتياط تواجه مرضاً خبيثاً، يمكن التعايش معه على المدى القريب، لكن سيضرنا شيئاً فشيئاً، وفي النهاية قد يقتلنا".

* * *

إسرائيل اليوم: بعد التسونامي القضائي.. لنتنياهو: عليك تقديم الاستقالة في زمن تضارب المصالح

بقلم يوسي بيلين

مبدأ تضارب المصالح هو جزء لا يتجزأ من الفكر الديمقراطي الحديث. بالنسبة للويس الرابع عشر، كان مفهوماً من تلقاء ذاته أن "الدولة هي أنا". وقد اعتبر هذا القول ذروة غرور الزعيم الذي جاء أغلب الظن من مكان من شخّص نفسه تماماً مع بلاده وعلى أي حال لا يمكنه أن يضرها، لأن أي ضرر يلحق بدولته هو ضرر له ذاته. غير أن هذا التماثل يشكل خطراً حقيقياً على الدولة، لأنه يجعل صاحب القرار يصدق بأنه حين يحسن لنفسه فهو يحسن للعموم أيضاً، بينما في معظم الحالات العكس هو الصحيح.

يقنع رؤساء منظومات عديدة أنفسهم بأنه حتى في الأوضاع التي لا يكونون فيها في أفضل حالهم، فإنهم أفضل بكثير من كل من يحيطون بهم كبدائل، ويميلون للتصديق بأنه إذا ما انتقلت المنظومة إلى أياد أخرى فإنها ستنهار. وهكذا يلحقون ضرراً جسيماً بالمنظومة في حالات عديدة. الناس الذين يحيطون بهم يكثرون من التأثر من الذاكرة التي لا تخون ظاهراً بـ"الرئيس" أو "الرئيسة"، بحدة اللسان بالاطلاع، ظاهراً، وبالتجديدات التكنولوجية ويحيطونه بشكل مصطنع، وبإحساس الزعامة بأن عليه أن يبقى في المكان الذي هو فيه.

أما مبدأ تضارب المصالح فجاء ليقول للزعيم إنه ليس دولة، وإن له أحياناً مصالح تتعارض مع مصلحة العموم التي تمنعه من العناية بها. بشكل عام، يدور الحديث عن أمور محددة جداً، تكون معالجتها كفيلة بأن تحقق له مزايا مهمة جداً. مثلاً، إذا كان قرار اقتصادي معين كفيل برفع قيمة أملاكه، فثمة تضارب مصالح ينشأ بين صلاحياته ومصلحة العموم، وعليه أن يبلغ بذلك ويمتنع عن التدخل في اتخاذه.

عندما يتعلق تضارب المصالح هذا بمواضيع كثيرة جداً، أو عندما يكون تضارب هذه المصالح مؤقتاً، ومع ذلك لا يوجد إنسان ذو صلة بالأمر مستعد للاستقبال، حينئذ تتاح فترة انعدام أهلية تنبع من أسباب صحية تمنع صاحب القرار من تأدية مهامه كما ينبغي أو لأسباب أخرى.

عندما يصبح من هو في ذروة إجراء قضائي طويل بريئاً ثم يجد نفسه في السجن، يعين في أثناء هذه الفترة وزير عدل ينفذ كلمته كي يعالج جهاز القضاء وصلاحيات المحكمة وصلاحيات المستشار القانوني (بما في ذلك خلق منصب جديد يكون فيه المدعي العام هو صاحب الإصلاحات لسحب ملفات في أثناء المحاكمة كي "يدرسها من جديد") قبل أن ينشأ تضارب مصالح من أعلى الدرجات. هذا هو التناقض الذي بين إرادة الزعيم للدفاع عن نفسه (حتى لو كان هو نفسه ينفي ذلك ويقنع نفسه بأن كل ما يفعله هو لصالح العموم) وبين مصلحة الدولة، التي تفترض الحاجة لحماية جهاز القضاء ومعالجة حذرة جداً للتغييرات التي تجرى فيه لأجل نجاعته والحفاظ على مكانته في إطار الديمقراطية. في هذا الإطار، المحكمة ليست نوعاً من العقل الاصطناعي القادر على تفسير القانون بأغلبية بالحد الأدنى من التفكر، وعليها أن تضمن إحقاق العدل في ظل هذا التفسير وتمنع قرارات وأفعالاً غير معقولة، لم يتوقعها المشرع عند التشريع في معظمها.

إن استقالة الزعيم الذي يعلق -في غير صالحه وغير إرادته بشكل عام أيضاً، في وضع من تضارب المصالح بحجم لا يمكن تحديده، تكون هي الفعل اللازم والصحيح. عندما ينفي الزعيم هذا الوضع أو يعتقد أنه في صالح المصلحة العامة وأن عليه أن يبقى في منصبه، فإن الإطار ذاته ملزم بخلق وضع يتوقف فيه "ولو مؤقتاً" عن اتخاذ القرارات ويخلي مكانه لشخص آخر حتى لو لم يكن مضطراً للتنازل عن لقبه. إن من أوقع علينا التسونامي القضائي لا يمكنه أن يقف للمحاكمة حتى لو انتخبه كثيرون، وإنه لا يحق له أن يمر في الضوء الأحمر.

* * *

هآرتس: العاروري بين "الصبر الاستراتيجي" والحرب الإقليمية.. و"الجهاد": إسرائيل تعبث بالجهود المصرية

بقلم جاكي خوري

التوتر المتزايد في الضفة الغربية وفي شرقي القدس يطرح سؤالاً: إلى متى سيتم الحفاظ على الهدوء النسبي في قطاع غزة، الذي ظهر إزاء قتل نشطاء من حماس والجهاد الإسلامي في جنين وأريحا في عمليات نفذها الجيش الإسرائيلي مؤخراً، يضاف إلى ذلك هدم البيوت بشكل مستعجل في القدس وضغط الوزير ايتمار بن غفير لتشديد ظروف السجناء الأمنيين؟

على هذه الخلفية يبرز الانضباط الذي تظهره الفصائل في القطاع. في الأسابيع الأخيرة كان هناك في الواقع حالات من إطلاق الصواريخ نحو إسرائيل، آخرها أمس السبت، التي هاجم الجيش الإسرائيلي رداً عليها منشآت لحماس والجهاد الإسلامي. ولكن الطرفين كانا حذرين في عدم الانحراف عن قواعد اللعب. أي تنظيم في القطاع لم يتحمل المسؤولية عن الإطلاق ولم ينشر أي بيان رسمي في أعقابه، باستثناء بيان لحماس بحسبه الذراع العسكري فيها نفذ إطلاق نار باتجاه طائرات سلاح الجو التي شاركت في عملية القصف. إلى جانب ذلك، باركت التنظيمات العمليات الأخيرة وطلبت "توحيد الصفوف تحت مظلة المقاومة".

هذه السياسة تسمى "صبراً استراتيجياً". وهو المصطلح الذي استخدمه نائب رئيس المكتب السياسي لحماس، صالح العاروري، في محادثة مغلقة نشر تسجيلها في هذه الأيام عبر الشبكات الاجتماعية. وفي المحادثة غير المعلوم موعد إجرائها، أوضح العاروري بأن ضبط النفس ينبع من قرار مدرك، ويوضح غايته: السماح للمقاومة في الضفة الغربية بأن تتسارع، دون جذب انتباه القطاع. وحسب قوله، فإن الحديث يدور عن درس من أحداث عملية "حارس الأسوار" أو "سيف القدس"، كما تسمي حماس القتال الذي وقع في أيار 2021.

"هناك من يقدمون لنا المواعظ الأخلاقية. أين غزة، لماذا لا تساعدنا غزة"، قال العاروري، "لكن على المستوى الاستراتيجي، ومن أجل أن تتطور المعركة في الضفة بالاتجاه الصحيح، فالمطلوب هو ضبط نفس في غزة". وحسب قوله، فإنه "في اللحظة التي ستدخل فيها غزة إلى القتال سيؤدي هذا إلى رد عسكري بمستوى أعلى، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض حجم النضال الشعبي والنشاطات السرية، لأن الناس سيدخلون إلى مرحلة الاستعداد لضربة واستيعابها. هذا تعلمناه في معركة "سيف القدس" حيث انتقل كل الاهتمام من الضفة والقدس إلى قطاع غزة". حسب العاروري، العبرة هي وجوب "إعطاء المقاومة في مناطق الضفة فرصة للتطور، ومساعدة قوات المقاومة في الضفة بكل الوسائل باستثناء فتح معركة وإطلاق صواريخ كثيف".

في الرسالة التي وجهت أيضاً لإسرائيل، أوضح العاروري بأن استراتيجية الصبر ليست أبدية. "قيادة حماس وقيادة الذراع العسكرية مستعدة للتدخل، وتفعل ذلك عند الحاجة وتستخدم ما بحوزتها. نقول لهم بأن يعطوا المقاومة في الضفة فرصة كي لا تكون إسرائيل مطمئنة، وأنا أحذر من أن استمرار التصعيد من قبلها قد يوسع ساحة النضال إلى ما وراء الضفة، وحتى إلى ما بعد غزة، وسيصل إلى معركة إقليمية".

يشارك في هذه المقاربة أيضاً أعضاء رئيسيون في حماس والجهاد الإسلامي الذين تحدثوا مع "هآرتس". شخص من المستوى السياسي في حماس قال إن حماس ترى أن الساحة الأكثر راحة للتصعيد هي الضفة، لأن مسؤولية ما يجري هناك ملقاة على عاتق السلطة الفلسطينية وعلى إسرائيل، أو لأن التركيز على القطاع سيؤدي إلى خطوات عقابية مثل منع خروج العمال للعمل وتقليص حجم الدخول والخروج للبضائع وتقييد مجال الصيد.

يضاف إلى ذلك "المصالح المصرية الواضحة للحفاظ على الهدوء في جبهة غزة"، حسب أقوال عضو حماس. مؤخراً، تعقد في القاهرة محادثات بين المخابرات المصرية برئاسة الجنرال عباس كامل وشخصيات رفيعة من حماس والجهاد الإسلامي، على رأسها إسماعيل هنية وزياد نخالة. حسب البيان الذي نشرته حماس، فإن محادثات أمس "ركزت على التحديات التي يضعها سلوك الحكومة الجديدة في إسرائيل، والمطالبة بتخفيف الحصار على القطاع وعلى قضية السجناء الفلسطينيين".

الجهاد الإسلامي يعتبر الأجواء التي سادت المحادثات مع المصريين إيجابية، ووجه أصبع الاتهام لإسرائيل. حسب مصدر رفيع في المنظمة، خالد البطش، فإن العملية في أريحا واعتقال ناشط "الجهاد" في الضفة، الشيخ خضر عدنان، تدل على أن إسرائيل تستخف بالجهود المصرية للحفاظ على التهدئة. مع ذلك، امتنع عن الدعوة إلى إطلاق الصواريخ أو تنفيذ عملية عسكرية أخرى. ويبدو أن منظمته شريكة في الرؤية التي تبنتها حماس.

* * *

هآرتس: بانتظار العقوبات.. إلى متى سيصدق العالم كذبة "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط"؟

بقلم عكيفا الدار

انظروا إلى الأمريكيين الوقحين. كيف يسمح وزير خارجيتهم لنفسه أنتوني بلينكن، بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ديمقراطية، من هو أصلاً كي يقدم المواعظ الأخلاقية لزعيم إسرائيلي انتخب في انتخابات ديمقراطية؟ هل يخطر بالبال أن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، يتجرأ ويتدخل في الانتخابات الأمريكية؟ العفو، هذا مثال غير جيد، اسألوا باراك أوباما.

والرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، له ما يقوله، فجأة، عن قرارات منتخبي الجمهور في إسرائيل. قبل دس أنفه في شؤوننا، عليه معالجة دول الاتحاد الأوروبي. مثلاً هنغاريا، العفو، أيضاً هذا مثال سيئ. قبل ثلاثة أشهر قرر الاتحاد تجميد منحة لهنغاريا بمبلغ 7.5 مليار يورو (ما يعادل 5 في المئة من إنتاج الدولة). السبب: هنغاريا تحولت من ديمقراطية إلى أوتوقراطية منتخبة. هل سمعتم عن ذلك، منتدى "الجامعة"؟

الملاحظات حول الانقلاب النظامي التي يسمعها زعماء دول يتبجحون بلقب "أصدقاء إسرائيل" قليلة جداً، وربما جاءت متأخرة جداً. وأقوال واحتجاجات لن توقف عائلة الجريمة التي سيطرت على الكنيست والحكومة، مروراً بالمحكمة العليا والخزينة العامة والإعلام المستقل. صندوق الأدوات الأمني والسياسي والاقتصادي في الولايات المتحدة وفي الاتحاد الأوروبي مليء بوسائل إقناع ناجعة، وقد حان الوقت لاستخدامها.

الرئيس جورج بوش الأب طلب من إسرائيل الاختيار بين الاستيطان والمساعدات الأمريكية. الرئيس جو بايدن يجب أن يطلب منها الاختيار بين الديكتاتورية والمساعدات الأمريكية. في موقع وزارة الخارجية الأمريكية مكتوب بأحرف كبيرة باللون الأبيض: "الأمريكيون والإسرائيليون متوحدون حول الالتزام المشترك بالديمقراطية". نادمون؟ لا تريدون التدخل في الأفعال الشائنة التي تفعلونها بديمقراطيتكم؟ هذا جيد. في المرة القادمة التي ستطلب فيها وكالة الطاقة النووية من إسرائيل التوقيع على ميثاق عدم انتشار السلاح النووي، سيسارعون ممثلو الولايات المتحدة وأوروبا الذين يمنعون هذا الطلب بشكل عام، في الذهاب إلى المراحيض.

كيف سيشرحون لماذا تقوم إسرائيل بتطوير سلاح نووي بدون أي إزعاج وعدم وجود رقابة (حسب مصادر أجنبية بالطبع)؟ هل لأن إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط؟ أو لأن حكومتها تخضع لرقابة مجلس النواب والمحكمة؟ أو لأن الكهنة عندنا لا يسيطرون على جهاز التعليم والثقافة؟ يصممون على تصفية المحكمة العليا، الغطاء الرئيسي لمشروع الاستيطان. لا توجد مشكلة، عندما يصوت مجلس الأمن على عقوبات ضد إسرائيل بسبب الأبرتهايد في "المناطق" [الضفة الغربية] فإن السفير الأمريكي في الأمم المتحدة سينسى رفع سلاحه.

أوروبا حتى لا يمكنها توبيخها كرفع العتب. على رأس موقع الاتحاد الأوروبي في الإنترنت، كتب بأن اتفاق الشراكة من العام 2000، الذي يشكل قاعدة قانونية للعلاقات بين الاتحاد وإسرائيل، "ينص كمكون أساسي في داخله على احترام حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية". المعنى أن الانحراف عن قواعد الديمقراطية، مثل فصل السلطات واستقلالية المحاكم والحفاظ على حقوق الأقليات، يشكل خرقاً للاتفاق. لذلك، يجوز للاتحاد الأوروبي، إن لم يكن ملزماً، تعليق الاتفاقات بناء على اتفاق الشراكة. لا توجد ديمقراطية إذا لا توجد اتفاقية تجارة حرة (نحو ثلث حجم تجارة إسرائيل). وبدون فصل السلطات انسوا برنامج "إيراسموس" للاتحاد الأوروبي، ودعم الثقافة والتأهيل ومنح الأبحاث وتطوير التكنولوجيا.

إعلان الاستقلال يطلب من دول العالم ويتوسل إليها "لمد يد المساعدة للشعب اليهودي في بناء دولته وقبول دولة إسرائيل في أسرة الأمم". الأصدقاء الحقيقيون لإسرائيل لا يسمح لهم بالوقوف مكتوفي الأيدي عندما يسعى أشرار من أبناء الشعب اليهودي إلى تدمير دولة إسرائيل وإلقائها إلى أسرة الأمم المجذومة.

* * *

إسرائيل اليوم: بن غفير و"قرارات الرصيف".. الوزير الذي ضرره أكثر من نفعه

بقلم يوآف ليمور

العملية الأليمة في القدس التي حدثت مساء السبت جرّت إسرائيل مرة أخرى إلى جدال دائم عن الطرق الناجعة لمكافحة الإرهاب. ألقيت بكل الكليشيهات المعروفة إلى الفضاء وإلى الشبكات الاجتماعية: سور واق 2، وطرد، وهدم، وإغلاق وعقوبة إعدام للمخربين. يجب قول الحقيقة حتى في اللحظات القاسية. لن يكون لإسرائيل حل للإرهاب "ضربة واحدة وانتهينا" في المستقبل. من يطلق شعارات كهذه إلى الهواء يذر الرماد في العيون، وضرره أكثر من منفعته. دعك حين يقال هذا من المعارضة (وإن كان في هذا أيضاً بعد لا بأس به من انعدام المسؤولية من جانب منتخبي الجمهور)، لكن عندما يفعل هذا وزراء في الحكومة، فهذا مس حقيقي بالأمن القومي.

وصل وزير الأمن القومي ايتمار بن غفير يوم الجمعة إلى ساحة العملية. مجرد وصوله أمر مبارك، يشهد على مدى المسؤولية الواجبة. لكنه فضلاً عن هذا، يواصل التصرف كاستفزازي ويدل مرة أخرى على أن له فهماً صفرياً في شؤون وزارته وفي الأمن أو في الحرب ضد الإرهاب. كانت إعلاناته في الميدان صبيانية وأغضبت "مصدراً سياسياً كبيراً في القدس" الذي أوضح، وعن حق، بأن القرارات بحملات عسكرية لا تتخذ على الرصيف والدم يغلي، بل بعد وضع خطط مناسبة وبحث في الكابينت.

السور الواقي – في حينه والآن

كخدمة للوزير، ثمة بضعة فوارق بين حملة "السور الواقي" الأصلية في فصح 2002 وبين الوعود عديمة الغطاء بحملة "سور واق 2" اليوم. في حينه، خرجت إسرائيل إلى الحملة لتستعيد السيطرة الأمنية على المدن الفلسطينية؛ ولها اليوم حرية عمل كاملة في "المناطق" [الضفة الغربية]، وبالتأكيد في شرقي القدس – أرض إسرائيلية لكل معنى وأمر. في حينه، كان العدو منظمات إرهاب مسلحة بمئات الانتحاريين وبمختبرات التخريب، ممن جندوا ومولوا بشكل مرتب. أما العدو اليوم فهم مخربون أفراد يعملون بتأثير الشبكات

الاجتماعية. واستمر إعداد الحملة في حينه نحو سنتين (حتى قبل أن تنشب الانتفاضة) وتضمن بلورة دعم دولي واسع؛ أما اليوم فلا شيء جاهزا لحملة بمثل هذا الحجم في شرقي القدس، التي هي تحت مسؤولية الشرطة وليس مسؤولية الجيش.

لا يدور الحديث عن مسألة دلالة لغوية. الجيش لا يعمل في أراضي الدولة ضد سكان إسرائيليين، وليس للشرطة القدرة على إجراء حملة بالحجم الذي ألمح به الوزير المسؤول. وعلى أي حال، ليس واضحاً ما الذي يفترض بمثل هذه الحملة أن تحققه، إذا كان العدو مجهولاً ولا معلومات مسبقة عنه. حتى الإعلانات الأخرى التي صدرت أول أمس لا غطاء لها، فالبيت الذي سكن فيه مخرب، بيت مأجور وليس واضحاً إذا كان ممكناً إغلاقه (وهكذا حتى قبل البحث في مسألة أهليته النفسية). إن طرد عائلات مخربين هو عقاب مشكوك أن يجتاز العائق القضائي، وعقوبة إعدام للمخربين – الممكنة اليوم أيضاً – كفيلة بأن تردع جزئياً، لكنها ستحول المحكومين بالإعدام إلى أبطال عظام وستركز اهتماماً لا نهاية له حولهم وحول العمليات التي نفذوها.

هذا ليس عطلاً، بل خطر

وعليه، فمن الأفضل لإسرائيل أن تعود لتفعل ما تفعله بامتياز لعشرات السنين: مكافحة الإرهاب بحكمة، بتصميم وبرباطة جأش، والأهم بصبر، وانطلاقاً من الفهم بأنه لا توجد خطوة واحدة ستحل المشكلة صباح غد. والجمهور يدرك هذا وهو ناضج بما فيه الكفاية، خصوصاً إزاء الوعود العابثة – أساساً من الوزير الغر – التي ألحقت ضرراً تحديداً حين ترافق معها أعمال عديمة المسؤولية مثل محاولة توبيخ قائد لواء القدس، والتي تشهد على انعدام فهم أساسي في عمل الشرطة، في مدرج القيادة وفي مجالات صلاحيات الوزير. كان يمكن أن نعتبر سلوك بن غفير عطلاً سيصلح في إطار الرحلة، لكنها ليست أياماً عادية – لا في الساحة الداخلية ولا في مكافحة الإرهاب. أمام موجة عمليات في "المناطق" وفي شرقي القدس، وعدم الاستقرار في غزة، واقتراب رمضان (ناهيك عن المظاهرات ضد الثورة القضائية) تحتاج إسرائيل إلى أياد مستقرة ومسؤولة ليس فقط في ديوان رئيس الوزراء ووزارة الدفاع، بل وفي وزارة الأمن القومي.

* * *

هآرتس: وهي تهدم البيوت على الأطفال الفلسطينيين.. إسرائيل: أرسلنا "بعثة إنقاذ" إلى تركيا

بقلم جدعون ليفي

العيون تدمع والقلب يتسع بفخر: جنود الجيش الإسرائيلي أنقذوا جثثاً ليهوديين قتلا في أنطاكيا. العيون تدمع والقلب يتسع: بعثة "أغصان الزيتون" أنقذت أول أمس طفلاً ابن 9 سنوات و19 شخصاً، ومثل كل شيء آخر، أعطى الجيش هذه العملية اسماً طفولياً وثمة علاقات عامة من قبل مكتب العلاقات العامة الأكبر في الدولة، ووحدة المتحدث بلسان الجيش الإسرائيلي. إسرائيل هي الثانية بعد أذربيجان من حيث حجم بعثة الإنقاذ التي أرسلتها إلى تركيا. وثمة شك بأن أكثر الصحف انتشاراً في أذربيجان قد خرجت بعنوانها الرئيسي "مهمة قيمية" كما فعلت صحيفة "إسرائيل اليوم". امتلأ القلب فخراً.

ما يفعله الجيش الإسرائيلي في تركيا في الحقيقة يثير التقدير: قضوا أياماً وليالي وهم ينبشون في الأنقاض في دولة أجنبية، وبعد ذلك تقديم العلاج للناجين بإخلاص ليس له حد، وأيضاً في دولة شبه معادية. كل الاحترام للجيش الإسرائيلي. ولكن هل هذا هو الجيش الإسرائيلي الذي عرفناه؟ الجيش الإسرائيلي الذي صدمنا منه؟ ينقذ أطفالاً في تركيا ويقتل أطفالاً في الضفة؛ ينبش في الأنقاض ويبحث عن جثث لأتراك ويخطف عشرات الجثث لفلسطينيين ويحفظها في الثلاجات؛ يخلي أنقاض البيوت التي تدمرت في الزلزال ويهدم بالجرافات مئات البيوت في السنة. من غير الغريب إذا كان نفس الجنود الذين أرسلوا إلى تركيا هم أنفسهم الجنود الذين يهدمون في مسافر يطا. والضابطة التي أغلقت أمام العدسات بيت عائلة خيري علقم في الطور، ربما أيضاً هي التي تخلي الأنقاض الآن في تركيا بانفعال.

هذا ما يبثه الجيش الإسرائيلي: انفعال لمرة واحدة، أخلاقي ومثير للفخر. هو يفعل ذلك من خلال الشعور بالمسؤولية، بالتأكيد، ولكن لا يمكن إخفاء الجهود الكبيرة المبذولة للحصول على مكاسب من عملية إنسانية. كم هو مؤثر إحضار جثماني ترتونا وشاؤول من أنطاكيا لدفنهما في إسرائيل – وماذا بشأن جثمان وديع أبو رموز (17 سنة) من سلوان؟ هل نحتاج إلى النبش من أجل دفنه؟ لا نحتاج أكثر من إخراجه من الثلاجة التي تم اختطافه وإدخاله إليها. وماذا بشأن مئات العائلات التي صادر الجيش الإسرائيلي جثامين أعزائهم، وهي تقوم بالحداد عليهم بدون وجود قبور لهم؟ كيف يمكن فهم أن جيشاً كهذا بهذه الوحشية والبربرية يمكن أن يغير جلده مرة واحدة ويتحول إلى جيش خلاص. نفس القادة ونفس الجنود ونفس الزي – ينقذون ويقتلون، يرممون ويصلحون ويهدمون، ينقذون من تحت الأنقاض وفي الوقت نفسه ينزلون الدمار على الآخرين.

لا يوجد أي فرق بين ضحية زلزال وضحية هدم على يد إنسان من ناحية الكارثة التي نزلت عليهم. هؤلاء وأولئك بقوا من دون مأوى ودون أي شيء. في اليوم الذي التقطت فيه بعثة الجيش الإسرائيلي الصور وهي في الطريق إلى تركيا، تم التخطيط لهدم بيت من عدة طوابق في سلوان، 12 شقة، 77 شخصاً جدداً أصبحوا بدون مأوى، من بينهم 12 طفلاً. ما لا يفعله الزلزال يفعله الجيش. هل سيقدم لهم الجيش مساعدة إنسانية بعد الزلزال الخاص بهم؟

هكذا نحب أن نظهر، إنسانيين جداً ومنقذين جداً. نذهب إلى منطقة الكارثة لبضعة أيام، نقوم بالإنقاذ والإخلاء وبالطبع نلتقط الصور، وبعد ذلك نعود إلى الروتين. مسموح التفاخر بالمنقذين، لكن يجب ألا ننسى بأن إسرائيل من الدول الوحشية وقاسية القلب في العالم بالنسبة لطالبي اللجوء، لاجئي الحرب والناجين من الكوارث. من السهل إرسال بعثات إنقاذ، ويصعب بدرجة أكثر استيعاب اللاجئين. الأردن وتركيا والسويد وألمانيا منارة للأغيار أكثر من إسرائيل المنقذة. هذه الدول استوعبت ملايين اللاجئين من سوريا والعراق والبلقان في السنوات الأخيرة. هي تدفع ثمناً باهظاً مقابل عملية الإنقاذ هذه، ولا يصفق لها أحد. في المقابل، لا يخطر ببال إسرائيل استيعاب عدد من الناجين من الزلزال.

تغريدة مجهولة في تويتر نشرت قصة تقول: "في الوقت الذي ينقذ فيه جنود الجيش الإسرائيلي المسلمين في تركيا، فإن مسلمين آخرين يقتلون الإسرائيليين". حقاً، ألن نحصل على المقابل الكامل عن عملية "أغصان الزيتون"؟ وكيف لا يغفر لنا الفلسطينيون كل فعلناه ضدهم؟ في نهاية المطاف، أنقذنا 19 شخصاً من تحت الأنقاض!

* * *

هآرتس: هذه الحكومة لا تمثّلني ولم أعد أنتمي لهذا الجيش

بقلم الرائد (احتياط أ)

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

في القريب، سيكون عمري خمسين سنة. طوال حياتي آمنت بقيمة الخدمة العسكرية، ورأيت فيها حقا كبيرا وليس فقط واجبا مدنيا مفهوما ضمنا. في شبابي، تنازلت عن الدراسة في المسار الأكاديمي من أجل التجند للجيش مع أصدقائي. صممت على الخدمة في وحدة قتالية رغم أن وضعي الصحي لم يناسب ذلك. خدمت جنديا وضابطا في دورية لوائية، وأرسلت لمهمات خطيرة في قطاع غزة وفي المنطقة الأمنية في جنوب لبنان قبل إخلائها. أيضا بعد التسرح كان من المهم لي مواصلة الخدمة العسكرية. ولم يخطر ببالي التهرب من الاحتياط

كما يفعل ذلك كثيرون.

تطوعتُ للخدمة في وحدة خاصة، وبعد أن كبرت انتقلت إلى وحدة في الجبهة الداخلية. في الوقت الذي وصل فيه أصدقائي إلى سن الإعفاء، وأنهوا الخدمة، ذهبتُ إلى دورة لقادة فصائل في الاحتياط، وتوليت قيادة فصيل احتياط. طلبتُ مواصلة الخدمة حتى بعد أن وصلت إلى سن الإعفاء. في موجتي "كورونا" الأوليين وعندما تم توجيه سكان الدولة للمكوث في البيوت، قمت بنقل جنود من كل الأنواع والطوائف في الأماكن التي اعتبرت في حينه الأكثر خطراً.

خدمتُ في ظل حكومات يسار، وسط، ويمين، حتى عندما كنت أعارض تماما مواقفها. قبلت "حكم الناخب"، وفهمت بأن هذه هي قواعد اللعب في الدولة الديمقراطية. هذا لم يعد قائماً. الحكومة الحالية، التي انضم فيها مجرمون ومتطرفون قوميون مسيحانيون لبعضهم، تحت رئيس حكومة متهم بمخالفات جنائية، هي خطيرة وسيئة بالنسبة لي، ولا توجد أي ثقة لي بها. خطة "الإصلاح القضائي" التي تدفعها قدما ليست سوى محاولة لانقلاب نظامي، وتغيير وجه إسرائيل كدولة ديمقراطية. لا أعتقد أن النية هي الإصلاح، هم عملاء للفوضى. بعضهم يفعلون كل ما في استطاعتهم لإشعال المنطقة، وإشعال موجة عنف ربما ستحرف الانتباه عن خطواتهم. أسمع مقولة "الشعب قال كلمته."

لقد ترددت هل يجب عليّ أن احترم في هذه المرة رأي الأغلبية، وأن أقبل سيادة الحكومة التي انتخبت بأغلبية ديمقراطية. من الواضح لي أنني في هذه المرة لن أستطيع، وذلك لثلاثة أسباب. أولاً، الحكومة الحالية لم تنتخب بشكل ديمقراطي، بل بانقلاب عنيف بكل معنى الكلمة. منذ الوقت الذي أدت فيه الحكومة السابقة اليمين، "حكومة التغيير"، اختارت أحزاب المعارضة في حينه تحطيم الأدوات وعدم احترام مبادئ الطريقة. قطعت خطابات رؤساء حكومة التغيير مرة تلو الأخرى بصراخ مخيف في الكنيست (أتذكر بشكل خاص الصراخ المشين في حفل أداء الحكومة لليمين أمام أبناء العائلات المذهولين). قطع أعضاء المعارضة النقاشات في الكنيست، وامتنعوا عن تشكيل اللجان التي كانت من صلاحيتهم، وكان هناك من واصل تسمية رئيس المعارضة في حينه بـ"رئيس الحكومة"، ولاحق مجرمون محرضون أعضاء في الائتلاف وهددوهم، بالأساس الأعضاء في القطاع الصهيوني – الديني، إلى أن انكسر هؤلاء وانسحبوا، وعلى رأسهم كانت رئيسة الائتلاف، عيديت سلمان.

في الوقت ذاته، واصلت "الأبواق" وزعران لوحة المفاتيح التحريض الوحشي – العنيف ضد رؤساء الائتلاف، وضد جهاز القضاء والقانون. أكاذيب فظة، وتشهير حقيقي، نشرت في كل الأرجاء، "هذا لوطي"، "بينيت غير يهودي"، "مليارات تحول للإخوان المسلمين"، "منطقة إسرائيلية بيعت لـ(حزب الله)" وما شابه. رؤساء الحكومة

السابقة المحرجون ووزراؤهم حاولوا مواجهة هذه الظواهر القبيحة بأدوات الحكم العادية. ولكنهم بالطبع فشلوا. لا يدور الحديث عن تبادل ديمقراطي للسلطة، بل عن انقلاب عنيف في النظام.

ثانيا، في الانتخابات الأخيرة، لم يتغلب موقف شرعي على موقف آخر، كما قلنا، فقد خلق الائتلاف الحالي ربطا مقلقا وخطيرا بين رئيس الحكومة، الذي يمثل للمحاكمة بسبب مخالفات جنائية ويفعل كل ما في استطاعته كي يشوه ويمس جهاز القضاء الذي يقوم بمحاكمته وبين جهات حريدية وحريدية وطنية؛ هؤلاء في الأصل لا يعترفون بتفوق القيم الديمقراطية على القيم اليهودية، ويطمحون بدولة شريعة دينية، فيها تحل التوراة محل سلطة القانون والقضاء. هذه الدوافع غير شرعية في نظري. الأول، جنائي. والثاني، مسيحاني وغير ديمقراطي في أساسه.

في نهاية المطاف، والاهم من كل ذلك، لا أؤمن بأن هذه هي "كلمة الشعب" أو حتى كلمة معظمه. أنا على قناعة بأن معظم من صوتوا لـ"الليكود" وأيضا الكثيرين من مصوتي الأحزاب الدينية غير معنيين بالعيش في دولة توجد فيها هيئة حكم واحدة قادرة على كل شيء، دون أي توازنات وكوابح. وإذا لم أكن مخطئا فإن رغبة الأغلبية هي في الواقع سحق الأقليات التي تعيش معها وإلغاؤها – أنا غير مستعد لخدمتها. وغير مستعد لأن اكون أداة في الأيدي المخربة لوزرائها.

لذلك، طلبتُ وبحزن كبير وقف خدمتي على الفور. وإذا كان لهذا أي معنى فكنت سأطلب أيضا إعادة رتبتي. يجب علي التوضيح بأنني لا أنتمي إلى أي حزب أو أي حركة. أنا أمتثل فقط لضميري. أنا لا أطلب من الآخرين أن يتصرفوا مثلي. كل وطريقته. أطلب من إخوتي وأصدقائي، قادتي وجنودي، يمينيين ويساريين، علمانيين ومتدينين، أبناء الطوائف والقطاعات: اخرجوا إلى الشوارع وأسمعوا صوتكم. قوموا بكل خطوة احتجاج قانونية قبل أن يصبح الوقت متأخرا جدا. لا أكشف اسمي بالكامل لأنني أخاف. أخاف من زعران لوحة المفاتيح، من أن يلاحقوا عائلتي وأولادي. أخاف من أن اكون مسجلاً ومشاراً إليه من قبل سلطة مستبدة، وأن أُصنف إلى الأبد خائناً وعدواً للشعب. أخاف من أن الوضع هنا ظلامي وعنيف ومخيف. هذه ليست الدولة التي عرفتها، هذه ليست حكومتي، وهذا لم يعد جيشي.

* * *

يديعوت أحرونوت: الشرخ الاجتماعي الإسرائيلي يهدد وحدة الجيش

بقلم يوسي يهوشع

في الجيش الإسرائيلي قلقون جداً من الشرخ المتسع في المجتمع الإسرائيلي في أعقاب الإصلاح القضائي والاحتجاج ضده، وكذا من التدخل المتصاعد في الاحتجاج لضباط في الماضي ومقاتلين في الحاضر، بعضهم

يفعل هذا بينما يحمل رموز وحدته. يوم الاثنين القادم سيسجل الاحتجاج ذروة جديدة في شكل احتجاج جماهيري أمام الكنيست وإضراباً لأجزاء معينة في الاقتصاد، وفي قيادة الجيش توجد مخاوف حقيقية من إمكانية انخراط رجال الجيش في أحداث تؤدي إلى المس بدوافع الخدمة القتالية في النظامي وفي الاحتياط. من أحاديث مع مسؤولين كبار في الجيش في الأيام الأخيرة يتبين أن هذا تخوف جسيم وحقيقي ومثله لم يُسمع به في الجيش منذ سنين على الأقل منذ فك الارتباط. وبزعمهم فإن الشرخ الاجتماعي العميق يستوجب استيعاباً بأن ليس الاقتصاد الإسرائيلي فقط قد يتضرر في موجة الاحتجاج الحالية بل الجيش أيضا. يروي ضباط بأنهم يسمعون المزيد فالمزيد من الأهالي يدعون بأنهم لن يبعثوا أبناءهم للتجنيد مطلقاً، وآخرون يوضحون بأنهم سيرفضون إرسال أبنائهم الى الخدمة القتالية، أو يهددون بان يرفضوا بأنفسهم الخدمة في الاحتياط.

ويروي مسؤول كبير في هيئة الأركان بأنه صحيح حتى هذه اللحظة لم يلقَ الجيش حالات تحقق فيها هذا التهديد بشكل معلن، لكن هذا لا يعني أن التخوف ليس حقيقياً، والجيش ملزم بأن يستعد لذلك، لا ان يتفاجأ من إمكانية أن نصطدم برفض تجنيد أو خدمة احتياط. كما أن هذا هو السبب لتوجيه التعليمات لقادة كتائب في منظومة الاحتياط للانتباه لما يجري في الميدان ومحاولة تلمس فيما إذا كانت توجد مشاكل، وفي هذه الحالة معالجتها والتبليغ عنها للمستويات الأعلى. إضافة الى ذلك طلب من قادة في الوحدات النظامية إبداء اليقظة الزائدة وعمل كل ما في وسعهم لمنع تسلل الجدال الى صفوف الجيش.

في قيادة الجيش لم يستطيبوا سلوك الضباط الكبار في الاحتياط ممن أموا الاحتجاج ولونوه بالخاكي.

وتساءل كبير في هيئة الأركان: "من الواضح أن احداً لم يدّع بأن لا حق لهم في الاحتجاج في اي موضوع لكن لماذا إدخال الجيش؟ فهم على علم بأن هذا قد يمس بالنسيج الحساس للغاية لجيش الشعب، وهذا زائد."

ويتعرض رئيس الاركان، هرتسي هليفي، لضغوط للاعراب عن موقف ضد مشاركة ضباط الاحتياط، بل وصلت الى مكتبه توجهات من عائلات ثكلى طلبت منه أن يُسمع صوتا ضد ادخال الجيش الى الجدال. ومع ذلك اختار ألا يفعل هذا في هذه المرحلة.

وبالنسبة لمدى التأثير، فلا يدور الحديث بالضرورة عن إجماع: فالكثيرون في قيادة الجيش يختلفون مع الادعاء بان الاحتجاج سيكون له تأثير عميق على الجيش، ويؤمنون بأنه في النهاية لن يكون لهذا تأثير حقيقي على الدافع للخدمة. غير أنه يوجد غير قليل ممن يفكرون بانه في هذه المرة، بخلاف الصدامات السياسية والاجتماعية السابقة، هذه أزمة عميقة أكثر لن تتجاوزها الجيش، إذ انه لا يوجد مجال في المجتمع الإسرائيلي لم يتسلل إليه هذا التوتر.

بعد شهر ونصف سيأتي تجنيد آذار، لكن لن يكون ممكنا الحصول منه على جواب على سؤال تأثير الاحتجاج على الجيش: فالمتجندون الجدد عبؤوا استبيانات التجنيد حتى قبل أن ينشب، وبالتالي فانه لا ينعكس في أجوبتهم. ومع ذلك من غير المستبعد- هكذا يخشون في الجيش على الأقل – انه في أثناء أيام التجنيد نفسها ستلحظ بوادر الأزمة، وقد تلقى صدى في الشبكات الاجتماعية وفي الإعلام، وفي شعبة القوى البشرية لا يعتزمون المساومة وعدم نقل الانطباع بأن الجيش مستعد لأن يحتوي هذا.

سواء استمر الاحتجاج بضعة اشهر أخرى أم لا فإن تأثيراته على الجيش سيكون ممكناً أن نراه في تجنيد آب الكبير. في الجيش يحاولون الإيضاح للجميع بانه من الأفضل إبقاء الجيش خارج هذه المواجهة، ويفضل إعطاؤه الفرصة ليتصدى بهدوء لجملة التهديدات التي يواجهها، لكن يبدو هذه المرة أن احتمالية ذلك متدنية.

* * *

معاريف: انفجار الضفة: الأيام القادمة "حبلى" بالتصعيد

بقلم تل ليف رام

رسالة رئيس الـCIA بشأن التخوف من اندلاع انتفاضة ثالثة هي أيضا رسالة جهاز الأمن للحكومة بأننا نقترب من تصعيد أمني دراماتيكي في "يهودا" و"السامرة". سجل الأسبوع الأخير خطاً براغماتياً ومعتدلاً لرئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع، يوآف غالنت، في محاولة لتفكيك ألغام ومحاولة وقف ميول التصعيد. من على يمينهما أيضا "الصهيونية الدينية" و"قوة يهودية"، حيث طلب من الوزراء السير على الخط. تأجل إخلاء الخان الأحمر، وأدارت مصلحة السجون رغم الإعلانات حوارا للتسوية مع قادة السجناء الأمنيين في السجون، ولم تخلَ عمارات في شرقي القدس.

أو بكلمات أخرى، اتخذت الحكومة الحالية سلسلة أعمال لتهدئة المنطقة لو أنها وقعت في عهد الحكومة السابقة لنالت شجبا حادا من وزراء الائتلاف الحالي. ومع ذلك لا نوصي بالمسارعة للإعلان بأن سموتريتش وبن غفير تراجعا قليلا إلى الوراء.

المصاعب الجوهرية في تنفيذ الاتفاقات الائتلافية بالنسبة لصلاحيات بتسلئيل سموتريتش بشأن الإدارة المدنية وأساسا رسالة الأميركيين الواضحة بأنهم لن يبدوا تسامحا مع أعمال إسرائيلية من طرف واحد، بينها بناء جديد في "المناطق"، تبشر منذ الآن بالمتفجرات السياسية التي على الطريق.

تلوح مسألة البناء في "المناطق" وتوسيع المستوطنات كلغم مركزي لنتنياهو، في شكل تورط مع الأميركيين أو

تهديد استقرار ائتلافه. تجاه الأميركيين يسعى نتنياهو ليوضح بأنه لا تغيير في السلوك وفي السياسة الإسرائيلية في "المناطق" بينما تجاه الوزراء من اليمين يتعهد بالتغييرات التي وعد بها في الاتفاقات معهم. يتعين عليه أن يتراجع عن وعد واحد أو عن اثنين.

في "يهودا" و"السامرة،" أيام ما بعد أبو مازن باتت هنا. مقابل وليم بيرنز، رئيس الـ CIA الذي قال في خطاب في جامعة جورج تاون، إن الوضع المتوتر في الميدان يذكره بعشية الانتفاضة الثانية، في جهاز الأمن لا يتحدثون بعد عن مفاهيم انتفاضة ثالثة، لكنهم يتبنون موقفا مشابها لأن احتمال تصعيد دراماتيكي آخر في الميدان أعلى بكثير مما كان في السنوات الماضية. مع حلول رمضان، الذي يأتي في نهاية الشهر القادم، في قيادة الجيش يعتقدون بأنه في هذه المرة زاوية الدخول إلى الشهر المتوتر هذه السنة حادة وخطيرة على نحو خاص.

بيرنز، فضلا عن منصبه الرسمي، يعتبر في نظر كبار رجالات جهاز الأمن عندنا رجلاً مهنياً من الدرجة الأولى، وذا تجربة ومعرفة كبيرة في كل ما يتعلق بالشرق الأوسط، إسرائيل والفلسطينيين. إضافة إلى منصبه في الماضي سفيراً للولايات المتحدة في الأردن، تولى بيرنز منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط في الإدارة الأميركية.

لم يأتِ خطاب بيرنز فقط لغرض محاضرة ثقافية في جامعة وإبداء معرفة في موضوع الشرق الأوسط. يبدو أن هذه رسالة حادة اختار الأميركيون أن ينقلها علنا قبل كل شيء للحكومة في إسرائيل، وربما أيضا للفلسطينيين، بشأن الاقتراب من حافة الهوة، مواجهة عنيفة سيكون من الصعب جدا التراجع عنها. لم يصدر قول حاد كهذا، يكاد يتوقع نشوب انتفاضة أخرى في "المناطق"، عن أي مسؤول أميركي منذ سنوات عديدة، وبالتأكيد ليس في هذا الشكل الحاد.

بلور بيرنز صورة الوضع لديه بعد اللقاءات التي أجراها هنا في البلاد. في قيادة المنطقة الوسطى، وفي الجيش، وفي "الشاباك" اللغة مختلفة. ومصطلح انتفاضة ثالثة كما أسلفنا ليس منتشرا. بقدر كبير يقترب بيرنز جدا في مواقفه من مسؤولي جهاز الأمن، حيث بنى رئيس الـ CIA أقواله بقدر كبير على أساس الاستعراضات والمحادثات التي أدارها هنا مع كبار رجالات منظومة الأمن.

بين السطور، الرسالة الأميركية واضحة، وقد قيلت في اللقاءات التي أجراها رجال أساسيون في الإدارة الأميركية في المحادثات التي أداروها هنا أيضا مع رئيس الوزراء ووزير الدفاع. فتوثيق التعاون، ومعركة مشتركة ضد ايران، وسلام مع السعودية لا يمكنها معاً أن توجد مع تصعيد كبير في "المناطق" وانعدام رضا أميركي عن السياسة الإسرائيلية في "المناطق."

إن تأجيل إخلاء الخان الأحمر، وكبح نوايا بن غفير لإخلاء المبنى غير القانوني في وادي قدوم في حي سلوان في

شرقي القدس، والحوار والتوافقات التي تحققت – رغم الإعلانات عندنا – بين مصلحة السجون وقادة السجناء الأمنيين في السجون في إسرائيل، تجسد الفهم الإسرائيلي للموقف الأميركي الذي يطالب بسياسة براغماتية ومعتدلة لا تختلف جوهريا عن السياسة التي أدارتها الحكومة السابقة، والتي انتقدها رئيس الوزراء بشدة.

أربعة عوامل مركزية

بعد أسابيع أملى فيها سلوك محرر للوزراء في الحكومة جدول الأعمال وسخن الجبهات، تمثل هذا الأسبوع بمحاولة تجاه الخارج على الأقل لتقليص فوارق الجدال في داخل الحكومة والاجتماع عند السياسة التي يسعى رئيس الوزراء لأن يتخذها في المجال السياسي الأمني. كل هذا صحيح حتى الأزمة التالية التي ستنشب حول موضوع البناء في المستوطنات.

من النشر في صحيفة "هآرتس"، هذا الأسبوع، يتضح أن وزير المالية طلب من رؤساء مجلس "يشع" للمستوطنين أن يعملوا في مواقعهم كي لا تقام بؤر استيطانية غير قانونية جديدة. بالمقابل، أوضح في بداية جلسة كتلته بأن الحكومة ملتزمة بتسوية الاستيطان وتنميته وإقامة مستوطنات جديدة. سيصعب توفير هذا على نتنياهو في وجه الضغط الأميركي الذي يطالب بالامتناع عن خطوات من طرف واحد.

هذا توتر دائم سيتعين على الحكومة في السنوات القادمة أن تتصدى له. قرارات لجنة التخطيط العليا في كل ما يتعلق بالبناء في المستوطنات تصل دوما للقرار السياسي الأعلى، والى بحث حتى مع جهات رسمية في الولايات المتحدة. هذا التوتر حلته الحكومة السابقة في أنه إلى جانب البناء في المستوطنات اليهودية أقرت بناءً فلسطينيا في المناطق "ج."

أما نتنياهو، كما هو من المعقول الافتراض، فلن يجمد البناء في "المناطق"، مثلما فعل في الماضي إبان إدارة أوباما، وهذه الرسالة نقلها للأميركيين. بالمقابل، في ضوء صلاحيات الإدارة المدنية التي لم تنقل بعد إلى سموتريتش وتوجد صعوبة حقيقية في تحقيقها، فإن الأزمة السياسية التالية باتت على الأبواب. في هذا الموضوع أيضا من الواضح أن رئيس الوزراء لا يمكنه أن يفي بشكل كامل بالتعهدات التي قطعها على سموتريتش، حتى لو توفرت قريبا آلية تزيد تدخل رئيس الوزراء في إقرار مسائل مختلفة تتعلق بالإدارة المدنية، كنوع من المحّكم الأخير بين غالنت وسموتريتش.

في هذا الواقع، حتى دون تصعيد إضافي في الساحة الفلسطينية، فإن نقطة الضعف المركزية لحكومة نتنياهو في الجانب الأمني قد تكون عدم انعدام سموتريتش للمساومة على مبادئه الأيديولوجية وإصراره على تنفيذ كل الوعود التي قطعت له عند التوقيع على الاتفاق الائتلافي.

أربعة عوامل مركزية تشكل بشكل تقليدي محفزات للتصعيد في جهاز الأمن: الأول هو عدد قتلى عال في الجانب الفلسطيني؛ والثاني هو الصراعات على الأراضي في المنطقة "ج"؛ والثالث السجناء الأمنيون؛ والرابع التوتر في الحرم. بكل المقاييس يشخص جهاز الأمن ميولا سلبية تؤثر على الميدان.

منذ بداية السنة، يحصي الفلسطينيون 39 قتيلا. من ناحية إسرائيل، الأغلبية الساحقة من القتلى هم "مخربون" نفذوا عمليات، أو قتلوا في تبادل لإطلاق النار مع قوات الجيش في مخيمات اللاجئين. أما من ناحية الفلسطينيين، فالرواية بالطبع مختلفة وعندما تكون الأعداد بهذا القدر، فثمة ما يمكن أن نتعرف من خلاله على الوضع في الميدان.

لغرض المقايسة، في السنة الماضية، التي هي الأخرى كانت شاذة، قتل 160 فلسطينيا. أما المعطيات منذ بداية السنة فتكاد تكون مضاعفة، وتبلغ بالمتوسط قتيلا فلسطينيا في اليوم. معظم الفلسطينيين قتلوا أثناء أعمال للجيش في مخيمات اللاجئين. في هذا الشأن أوضحت أوساط إسرائيلية للأميركيين بأنه لن تكون هناك مساومة، وان ضعف السلطة وأجهزة الأمن يستوجب من الجيش العمل في مخيمات اللاجئين.

كل حدث شاذ مع قتلى كثيرين يعد في جهاز الأمن محفزاً لزيادة الدافع للثأر وتنفيذ عمليات. بعد ساعات فقط من تصفية "المخربين" في مخيم عقبة جبر، قرب أريحا، وقع انفجار في سيارة في مخيم جنين. هوية النشطاء الذين ينتمون على ما يبدو لـ"حماس"، لا تدع مجالا للشك في جهاز الأمن بأن هذه حادثة عمل خلال تركيب سيارة متفجرة قد تكون معدة للثأر على تصفية نشطاء التنظيم.

في جهاز الأمن، يقدرون بأن "حماس" ستحاول تنفيذ عمليات ثأر في الضفة أو في أراضي إسرائيل. رغم العدد العالي للقتلى في صفوف التنظيم لم تطلق صواريخ من القطاع. لم يكن هذا مفاجئا كون التصعيد في الضفة يخدم أهداف "حماس" ضد إسرائيل وضد السلطة الفلسطينية، بينما مكانة "حماس" بين الجمهور الفلسطيني في الضفة في ارتفاع بعد حملة "حارس الأسوار" في غزة.

من ناحية قيادة "حماس" هذا هو دور الضفة لتتصدر مقاومة إسرائيل والانتفاضة الشعبية. إلى هناك توجه قيادة "حماس" جهود التحريض في الشبكات الاجتماعية وفي تخطيط عمليات "الإرهاب". في "حماس" يفضلون المواجهة العسكرية الأخرى في غزة إذا ما وقعت ألا تقع إلا بعد أن تشتعل الأرض في "المناطق"، وفي شرقي القدس، وفي المدن المختلطة في إسرائيل.

إيجاد التوازنات

أمام ميل "الإرهاب" المتعاظم، سيواصل الجيش العمل في مخيمات اللاجئين، وهذا قيل أيضا للأميركيين. ومع ذلك في المسائل الحساسة الأخرى، ومنها الحرم، مناطق "ج"، والسجناء، يسعى جهاز الأمن ليخفض مستوى

التوتر، وألا يشعل نيرانا أخرى مثلما فعل الوزير بن غفير عدة مرات في شرقي القدس وفي السجون الأمنية، بالذات في ذروة توتر أمني.

تحت السطح، يعتمل غضب الشباب الفلسطيني ممن لا يثقون بقيادة السلطة، ويعتقدون أنه يجب العودة إلى انتفاضة عنيفة. والى هذا ينبغي أن تضاف القطيعة المطلقة في المستوى السياسي بين القدس ورام الله والتنسيق الأمني الجاري بشكل جزئي جدا من تحت السطح. هذا الخليط المتفجر من شأنه أن يعبر عن نفسه في رمضان القريب، سواء أكان بعمليات أم بانتفاضة شعبية، وان كان صحيحا حتى الآن أن الجمهور الفلسطيني لا يخرج إلى الشوارع.

في جهاز الأمن، بما في ذلك الوزير نفسه، يحاولون إيجاد التوازنات في هذه المتاهة لأجل تخفيض مستوى الضغوط وتحرير صمامات الضغط الاقتصادية قدر الإمكان. ولكن عندما تكون بين إسرائيل والسلطة قطيعة مطلقة تصبح هذه المهمة معقدة على نحو خاص. عندما لا يكون هناك حوار بين الطرفين، وعلى الأقل رسميا لا تكون علاقات عمل، فإن الأدوات التي لدى جهاز الأمن في محاولة تخفيض التوتر تكون محدودة جدا ومن هنا أيضا تأتي التقديرات المتشائمة.

من المهم الإشارة إلى أنه على مدى السنين يحذر جهاز الأمن من وضع آخذ بالتدهور في "المناطق". فترة الأعياد، رمضان، والفصح لليهود تعد على نحو شبه دائم نقطة اختبار للاستقرار الأمني. مثلما في كل سنة، يصلون في جهاز الأمن لتمر هذه الفترة بهدوء نسبي.

* * *

يديعوت: يستطيع نتنياهو رأب الصدع الإسرائيلي

بقلم آفي يسسخروف

ولدت في حي جفعات شاؤول في القدس. وهناك أيضاً دُفن والداي. ابن لعائلة نصفها من كردستان ونصفها من بخارى. في جفعات شاؤول كانت تسكن في حينه عائلات حريدية أشكنازية، إلى جانبنا نحن الأكراد وإلى جانبهم أتباع الصهيونية الدينية.

كان جيراني الأشكناز يأخذونني بين الحين والآخر لأصلي في السبوت في مدرسة "مركاز هراف"، التي أسسها الحاخام كوك، لكني شخصيا فضلت الكنيس الذي أقامه جدي - رحمه الله - أبراهام، لأبناء الطائفة الكردية. كان أبطال طفولتي بلا شك أوري ملميليان، رقم ثمانية، ومناحم بيغن الذي قال ذات مرة، في أعقاب القول الغبي لفكاهي شهير، شيئاً ما دخل قلبي ولم يخرج منه: "أشكنازي، عراقي، يهود، إخوان، مقاتلون." عائلتي، في

معظمها كانت ولا تزال تقليدية ويمينية جداً. "الليكود"، "شاس"، وأكثر يميناً من هناك. هؤلاء هم أخواتي، أبناء أعمامي وخالاتي، هؤلاء هم جيراني، هؤلاء هم إخواني.

في الجيش كنت مقاتلاً، مستعرباً، في وحدة دوفدفان. كان في فريقي شرقيون، أشكناز، متدينون، دروز، ويهود. رفعنا الحمالة معاً، دون التفكير للحظة من هو ماذا. عندما قاتلنا، قاتلنا معاً، والرصاص الذي أطلقه "المخربون" لم يميّز بين هذا وذاك. أُصبت في اشتباك مع خلية تابعة لـ"حماس"، نفذت عمليات في منطقة الخليل وخططت للقيام بالمزيد. وسكبنا دماً، عرقاً ودموعا، دموع مقاتلين، دموع إخواني.

منذ غير قليل من السنين أغطي الإعلام في الشرق الأوسط. لدولة إسرائيل توجد وفرة من التحديات الأمنية حيال الفلسطينيين، وحيال "حزب الله" في الشمال، وحيال إيران في ساحات أبعد. مع كل شيء، مع كل تهديد خارجي، يمكن لهذه الدولة أن تتصدى.

سيتصدى هذا الشعب لكل التحديات الأمنية، مهما كانت قاسية. لكني أقول هنا للسيد نتنياهو ولمؤيديه: لا يعرف هذا الشعب كيف يتصدى ولن يستطيع في ظل الشرخ الذي داخلنا، ومع الحرب الأهلية. شرخ كهذا خطير وفتاك. شرخ كهذا يشمه أعداؤنا، ويرونه وينتظرونه بفارغ الصبر. سيكون هذا الشرخ الجائزة الكبرى التي يمكن لـ"حماس"، "حزب الله" وغيرهما أن يصلوا إليه.

وهذا هو الزمان والمكان الذي يمكنك فيه، يا سيد نتنياهو، أن تكون رئيس الوزراء للجميع، أن توحد الشعب وتقود الحوار. نعم، تعال نتحدث. توجد لديك فرصة تاريخية لتقود التغيير، بل ربما لتحقيق الإصلاح، لكن بالتوافق، بالحوار وبالوحدة.

أتوجه لمؤيديه وأطلب: امنعوا الشرخ، أوقفوا هذا الجنون، وقودونا إلى الفرصة الكبرى التي كانت لنا ذات مرة، الآن بالذات في اللحظة الأصعب من الأزمة، إلى المصالحة والتسليم. ليس حرباً أهلية، بل حبّ أهليّ.

لماذا انضممت لموجة الاحتجاج الحالية؟ لأن أحداً ما هنا يحاول تغيير قواعد اللعب وتدمير جهاز القضاء. وعلى هذا لا يمكنني أن أصمت. لا تزال لنا فرصة للتوقف والحديث مع الجميع، يهوداً وعرباً، أشكنازاً وشرقيين، متدينين وعلمانيين، أهالي الكيبوتس وأهالي البلدات، علينا أن نوحد أطراف هذا الشعب، أن نبني البيت الثاني لا أن نهدمه

* * *

هآرتس: سموتريتش ومؤيدوه ليسوا إخوتي

بقلم يوسي ميلمان

قبل أسبوعين غرّد وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، "نحن إخوة، لا توجد لنا بلاد أخرى أو دولة أخرى."
غرد هذا في أعقاب بيان رجل الهايتيك ومؤسس شركة "فيربت"، توم لفنه، بأنه سيهاجر من إسرائيل للتوقف عن دفع الضرائب احتجاجا على الانقلاب النظامي الذي تسعى حكومة نتنياهو إلى تطبيقه.
سموتريتش ومؤيدوه ليسوا إخوتي. أتفق مع الجزء الثاني من جملته، "ليس لنا بلاد أخرى أو دولة أخرى".
ولكن منذ سنوات أنا وكثيرون نشعر بأننا لا ننتمي إلى الشعب ذاته. ألقى الرئيس السابق، رؤوبين ريفلين، في 2015 خطاب الأسباط الأربعة، ودعا إلى إجراء حوار بينها من أجل الدفع قدما بحلم "الإسرائيلية المشتركة."
الأسباط الأربعة هي السبط العلماني والسبط المتدين القومي والسبط الحريدي والسبط العربي. ولكن في الحقيقة تقترب إسرائيل المنقسمة والممزقة إلى نحو أكثر من 12 سبطا. إلى أسباط ريفلين الأربعة يمكن إضافة الانقسام العرقي بين الشرقيين والأشكناز، الذي يحرض السياسيين الذين يتعهدونه، من اليمين ومن الحريديين، والذي يأبى الالتئام. وهناك أيضا الفجوات الآخذة في الاتساع بين الفقراء والطبقة الوسطى، وبشكل خاص الواحد في المئة والواحد في الألف العليا، الذين يركزون في أيديهم الثراء الفاحش.
مع ذلك، الانقسام إلى أسباط، حتى في السياق التاريخي للكتاب المقدس، يمكن أن يشير إلى أنه رغم الفروقات إلا أن هناك قاسما مشتركا بين الجميع. ربما كان هذا صحيحا في السابق. خلال سنوات كثيرة كان يوجد شعور بشراكة المصير على خلفية تهديد الدول العربية بالقضاء على إسرائيل.
الروح الإسرائيلية تم وضعها على قواعد من بناء أمة جديدة بأدوات رسمية من الحفاظ على الأمن بالمعنى الوجودي جداً للكلمة، والهجرة ودمج الشتات، والاستيطان ونشر السكان. وظهرت الشروخ الأولى بعد حرب "الأيام الستة" في العام 1967 والاحتلال، التي أحدثت هستيريا مسيحانية في أوساط أبناء الصهيونية الدينية.
أحسن الكاتب حاييم بار وصف ذلك في كتابه "وقت الحصاد". أتذكر محادثات ونقاشات سياسية وأيديولوجية مع يعقوب كاتس في أمسيات في غزة وفي شبه جزيرة سيناء أثناء خدمتنا العسكرية في دورية شكيد في الأعوام 1970 – 1972.
كاتس، الذي أصبح بعد ذلك مستوطنا وعضو كنيست من المتطرفين الذين كانوا في الكنيست، مع أصدقاء له يرتدون القبعات المنسوجة في الوحدة، أثاروا انطباعي بوضوحهم ومثاليتهم. ولكني أيضا شعرت بالخوف من تعصبهم القومي.
منذ ذلك الحين ومع مرور السنين، ورغم مشاعر "إخوة المقاتلين"، إلا أن الفروق في الآراء زادت وتعمقت.

بصفتي صحافيا وكاتبا أجد صعوبة في إيجاد شيء واحد مهم مشترك مع شمعون ريكلين، المحلل في القناة 14، باستثناء أننا نعيش في تل أبيب. كاتس وريكلين هما فقط مثال ورمز للمعسكر الذي يسيطر الآن على الدولة ويحاول فرض نفسه على المعسكر الآخر.

لذلك، حسب رأيي، فإن المعسكرين لم يعودا إخوة. لا يوجد قاسم مشترك وموحد بينهما باستثناء أنهما (إذا تجاهلنا لغاية النقاش فقط الأقلية العربية في إسرائيل) ولدا كأبناء للديانة اليهودية. وحسب رأيي فان الإيمان الديني موضوع خاص وليس عاما. الحقيقة المجردة هي أنه توجد بين المعسكرين فجوة في الرؤية العامة والرؤية السياسية والأيديولوجية والقيمية ونمط الحياة وطرق العمل. وحقيقة "جميعنا يهود" لم يعد لها أي معنى موحد.

تسير حكومة بيبي مثل شاحنة فقدت الكوابح أثناء النزول نحو طبرية، في الطريق إلى إقامة الجمهورية الإسرائيلية الثانية التي ستلغي الجمهورية القائمة هنا منذ 75 سنة.

بقيت أمام من يعارضون الحكومة عدة خيارات: إخراج أموالهم من البلاد، كما أعلن الصحافي بن كسبيت. الهجرة من البلاد والتوقف عن دفع الضرائب، كما قالت توم لفنه. والتسليم بالواقع وتطبيق ما تمت تسميته اكثر من مرة بـ"شتات داخلي" – لامبالاة بالفضاء العام وانغلاق وانطواء.

لكن يمكن أيضا إدارة نضال مدني حازم بالتدريج، أؤيده. يمكن الدعوة إلى إضراب عام رغم أنه من المشكوك فيه أن تستجيب الهستدروت لذلك؛ لأن معظم رؤساء النقابات واللجان الكبيرة والقوية هم من أعضاء "الليكود."

يجب أيضا فحص القيام بعصيان ضريبي، في مجتمع لا يوجد فيه في الأصل عدالة اجتماعية، وتوجد فيه بعض الأجزاء التي لا تتحمل العبء الاقتصادي. لذلك، يمكن تبني شعار الثورة الأميركية: لا ضرائب دون تمثيل، وتبنيه بإعادة صياغة إسرائيلية: لا ضرائب دون فصل السلطات. وإذا لم يساعد هذا فيمكن أيضا التهديد بسلاح يوم القيامة: رفض خدمة رجال الاحتياط، الذين هم بالشكل الحالي يتحملون العبء الثقيل على خلفية تهرب الحريديين من الخدمة في الجيش ومن الخدمة المدنية، وأيضا على خلفية تهرب العلمانيين لغرض الراحة. الخدمة العسكرية والأمن هي روح الإسرائيليين. لكن يبدو أنه لا توجد أي نية للحكومة للتنازل، وهي التي تعمل بصورة مفترسة وتحركها الشهوة للسلطة والنزعة للانتقام.

هي ربما ستتوقف عند الضوء الأحمر فقط إذا تم القيام بخطوات تهدد بخرق قواعد اللعب. عندها ربما سيكون بالإمكان محاولة رأب الصدع في العائلة الإسرائيلية وتحويل المحسوبين عليها مجدداً إلى إخوة، أو على الأقل أبناء عمومة.

* * *

كاتبة إسرائيلية: حكومة نتنياهو مليئة بالنازيين الجدد.. نسير نحو الانهيار

ترجمة: موقع ربي 21

طرحت كاتبة إسرائيلية، جملة من التساؤلات حتى مدى التطرف الذي تسير به حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية، ومحاولاته تدمير القضاء، مشيرة إلى وجود وزراء من النازيين الجدد في حكومته.

وأشارت في حوار أجرته الكاتبة في صحيفة هآرتس، آيليت شاني، مع المؤرخ اليهودي دانيال بلاتمان، ترجمته "عربي21"، إلى أن "إسرائيل" اليوم هي بالضبط "عند نقطة الانهيار، حيث يفهم السياسيون الفاسدون والمجرمون المدانون، أنهم إذا لم يقضوا على استقلال القضاء، فلن يتمكنوا من البقاء في مناصبهم، وستطردهم المحكمة كما حدث مع أريه درعي زعيم حركة "شاس" اليمينية، أو ينتهي بهم الأمر في السجن، وهذا ما يشكل كابوس نتنياهو الكبير. وعليه؛ فإن هدفهم هو التخلص من النظام القضائي، ومن ثم ضمان حكمهم وسلطتهم السياسية." وفيما يلي النص الكامل للحوار:

أنا دانيال بلاتمان، أستاذ في معهد اليهود المعاصرين في الجامعة العبرية، تتناول مجالات اهتماماتي الهولوكوست والنازية والفاشية والإبادة الجماعية ويهود أوروبا الشرقية خلال الهولوكوست، وأشارك في هذه اللحظة في إنشاء متحف غيتو وارسو في بولندا، "المقرر افتتاحه في سنة 2025."

لقد أرسلتُ لكم بعد مصادفتي مقالة رأي كتبتها لموقع هآرتس العبري منذ حوالي ست سنوات، ويبدو المقال كأنه كان من الممكن كتابته هذا الصباح؛ إنه مقال تنبؤي إلى حد كبير.

تعتبر كلمة "التنبؤ" كبيرة؛ إلا أنني أستطيع أن أقول إنني أدركتُ أن هناك عملية بدأت تؤتي ثمارها هنا ستؤدي إلى تصادم القوى، وأنا حقًا لست متفائلا بشأن احتمالية أن تستمر إسرائيل في ختامها في أن تعمل الديمقراطية بها بشكل صحيح.

لقد كتبتُ المقال في سنة 2017؛ عندما كان بنيامين نتنياهو لا يزال يخضع للتحقيق حول القضيتين 1000 و2000 فقط؛ حيث لم يتضح ما إذا كان سيتم تقديم لوائح الاتهام. وناقشت في المقال أنه سيتم تدمير القضاء في النهاية من أجل مساعدته على البقاء في السلطة. كان ذلك عندما بدأت تفاصيل القضايا في الظهور. انظر، أنا مؤرخ ولست بالتأكيد متنبئا، ولم أشعر أنني كنت أكتب نوعا من النص التنبؤي؛ لقد قلت؛ إن إسرائيل تتدهور إلى وضع يتم فيه تحريف النظام القضائي بأكمله لخدمة شخص واحد في السلطة، وذلك على حساب الاستقرار الديمقراطي والنظام الديمقراطي في إسرائيل؛ لقد كان ما أتخيله هو أن قائدا يبني صورة لنفسه كشخص فوق القانون وفوق المعايير التقليدية للمساواة القضائية لجميع المواطنين، وكان

إضفاء الشرعية على هذا الأمر آخذا في الازدياد، في حين صوت عدد كبير من المواطنين في الانتخابات الأخيرة ممن ينتمون لجميع أنواع الأحزاب التي تشكل اليوم الائتلاف، مثل: حريديون إلى حد ما، أو قوميون إلى حد ما - لا فرق - ويعتبر هذا الجمهور منقسما حول العديد من القضايا، ولكنه متحد حول قاسم مشترك واحد.

لقد أطلقت عليها اسم شعبوية نتنياهو، لكن بالطبع لا جديد في فكرة أن رئيس الوزراء سياسي شعبوي، فربما يمكنك أن تشرح بشكل أكثر تحديدا ما كنت تقصده؛ لأن الشعبوية مفهوم واسع، لذلك من الواضح أن التعريف المقبول عموما هو تعريف كاس مود، عالم السياسة الهولندي المعاصر، الذي قال فيه؛ إن الشعبوية تقسم المجتمع إلى مجموعتين متعارضتين: الشعب والنخب. وتعتبر الشعبوية نظاما سياسيّا تطور في القرن العشرين، واتخذ أشكالا متعددة في القرن الحادي والعشرين، لكن هذا المفهوم يخص الشعب ضد النخب - سواء كانت نخبا اقتصادية أو أكاديمية أو أرستقراطية –، حيث إنه مفهوم مشترك بين كل تلك الأشكال، كما يمكن أن تؤدي الشعبوية إلى الفاشية أو للأنواع الأخرى من الأنظمة الاستبدادية التي نعرفها من التاريخ - ليس بالضرورة النازية التي يركز عليها الناس دائما -، ولكن الديكتاتوريات العسكرية مثل الموجودة في أمريكا الجنوبية، هذا إلى جانب تلك التي تقسم المجتمع إلى فئتين: "معي" أو "ضدي." ويعني "معي" أن تكون مع القائد في صراعه ضد النخب، فهذا الزعيم يجسد التمييز والإقصاء والبعد عن مراكز السلطة التي تخضع لسيطرة النخب.

أما في الشعبوية، فالشعب هو صاحب السيادة الحقيقية، والقائد هو الصوت الحقيقي والأصلي للمجتمع الذي يصوغ الشراكة الجماعية التي تحدد الأمة؛ على عكس الآخرين من النخبويين، الذين استولوا على مراكز السلطة وبذلوا كل وقتهم في البحث عن مصالحهم الخاصة فقط، بينما يتمثل المبدأ الآخر، وهو في النهاية جوهر الشعبوية، في أن القائد هو شخصية أبوية، وهو ما يطرح سؤالا مهمًا الآن، وهو: ما الذي يعطي للأنظمة الشعبوية قوتها؟ غالبا ما نخطئ في الاعتقاد بأننا نتحدث عن دكتاتورية ترهب الجمهور؛ حيث يخشى الناس التحدث علانية والشرطة السرية تطرق الأبواب ليلا، لا إنها لا تبدو كذلك.

وتعمل الديكتاتوريات على غرار فيكتور أوربان المجري على الحفاظ على واجهة ديمقراطية، فالقمع لديها ليس عنيفا، لذلك تشبه هذه الأنظمة إلى حد كبير الديكتاتوريات الطوعية التي تأتي بتعاون الشعب.

بالمناسبة، تعد الديكتاتوريات الأكثر فظاعة في القرن الـ20، هي التي لم ترسل الناس إلى السجون ومعسكرات الاعتقال؛ حيث تميزت بالإعجاب بالزعيم، وذلك مثل ستالين وهتلر اللذين كانا قائديْن شعبييْن حتى مرحلة معينة، ويتشابه شيء ما حول الشعبوية النموذج الإسرائيلي - وأنا لا أقارن بالطبع نتنياهو بهتلر أو ستالين-، حيث يرتبط بعلاقته العميقة بشرائح واسعة من الجمهور، الذين يرونه شخصية رفيعة ذات قدرات فريدة.

بالتأكيد يعتقد الناس في الليكود - بعد كل شيء- أن معدل ذكائه هو سادس أعلى معدل في العالم، أو شيء من هذا القبيل. ويعتبر هذا الأمر جزءا من عبادة الشخصية، وذلك من خلال العلاقة الخاصة مع الشعب، التي بدأت تتشكل في وقت مبكر من سنة 2015، بعد فوز نتنياهو في الانتخابات؛ فقد اتخذت بعدًا مختلفا عندما بدأت تشابكاته القانونية، فنتنياهو ليس أول زعيم شعبوي لإسرائيل؛ وباستثناء مناحيم بيغن وديفيد بن غوريون في الوقت الحالي، فقد كان الزعيم الشعبوي الأقرب إلى تحقيق مكانة نتنياهو هو أرييل شارون؛ حيث أصبح متورطا في عدد كبير من الممارسات الفاسدة، لكنه كان ذكيا بما يكفي لتحديد المخاطر، حتى لا يتجاوز الخط ويتجنب الوصول إلى النقطة التي نحن عليها اليوم في إسرائيل، وهي: حكومة شعبوية تقترب من الفاشية، ولذلك أعتقد أننا يجب أن نسأل أنفسنا كيف حدث هذا، وكيف تحول المجتمع الذي قدس المبادئ الديمقراطية لسيادة القانون وسلطة القانون لحماية كرامة الإنسان وحريته، لتقديس القائد.

يمكن تمييز النمط الشائع في صعود الأنظمة الشعبوية، فهناك جزء من المجتمع يشعر بالفعل أنه يتعرض للتمييز؛ حيث يشعر عامة الناس أنهم حُرموا من شيء ما، وهو الشعور الحقيقي الذي يدفع الجمهور إلى التماهي مع هذه الروايات، أليس كذلك؟ فهي ليست مثارا للسخرية. وتعتبر هذه المشاعر حقيقية؛ حيث إن هناك نمطا يعيد نفسه على محور زمني في شكل تاريخي من أشكال السخرية، وتتمحور هذه المشاعر حول مشاعر التمييز والقلق بسبب الأزمات الاقتصادية، بينما يعتبر الأساس دائما هو الشعور السائد بين جمهور كبير بأنه يفتقر إلى شيء ما، وأن شيئا أساسيّا في وجوده قد تضاءل -بدءا من الكبرياء الوطني إلى الغضب الوجودي-، فهو لا يعتبر نفسه شريكا؛ حيث لا يحصل على شيء يحصل عليه الآخرون.

هل يعتبر "الشعور بالتمييز" أصيلا بين السياسيين أيضا؟ ينتمي دونالد ترامب ونتنياهو، على سبيل المثال، إلى خلفيات مميزة.

ينحدر كل من نتنياهو وترامب من عائلات ثرية، لكنهما كانا بارعين جدّا في تكوين صورة عن نفسيهما على أنهما منبوذين. وفيما يخص نتنياهو؛ يتعلق الأمر بوالده الذي تعرض للاضطهاد، والذي يلاحقه هو أيضا، ومدى صعوبة النضال للوصول إلى مركز "السلطة" ويصبح شرعيّا، لذلك دفع نفسه إلى النخب التي لم ترغب في قبوله، وهذا هراء بالطبع، حيث إن هؤلاء الناس "ترامب ونتنياهو" هم نخب، إلا أن قصة الاضطهاد تخدمهم للتواصل مع الناخبين.

ماذا عن مناحيم بيغن؟ لقد كان أول من طرح مفهوم التمييز، كما استفاد منه سياسيّا.

لم يكن بيغن شعبويّا بهذا المعنى؛ حيث كان يعزف على التمييز، ولكن حتى مع كل الاحترام الذي أظهره، لم يعتقد أحد أنه فوق القانون، ولم يكن ليجرؤ على سحق الديمقراطية، وأعتقد أنه لم يكن ليحاول حتى، وأنه

لو حاول، لما سمح حزبه بفعل أي شيء من هذا القبيل. لكن في الأنظمة الشعبوية، فإن الزعيم فوق الحزب، حتى إن الحزب ليس له أي تأثير على أرض الواقع. في النظام الشعبوي، لا يعد الحزب أكثر من مجرد أداة لمساعدة الحاكم في تحقيق أهدافه وتزويده بالخدمات. لكن الحزب في أنظمة كهذه ليس كيانا سياسيّا حيّا كما هو الحال في الأنظمة الديمقراطية، بل إنه يحتضر؛ فلا مكان للنقاش أو لوجهات النظر التعددية. إنه فقط أداة في يد الحاكم يحرّكه كيفما يشاء. أعتقد أن هذه صورة أيقونية تتنبّئ بالواقع الذي نعيشه اليوم، إذ يتناسب الفساد الذي يخيّم على الحزب الآن مع هذه الصورة. يقدّم العديد من القادة الشعبويين أنفسهم على أنهم يحاربون فساد النخب؛ خذ على سبيل المثال، رئيس الفلبين السابق رودريغو دوتيرتي ورئيس البرازيل السابق جايير بولسونارو والرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، الذين سوّقوا لأنفسهم بأنهم محاربون للفساد، ثم تورّطوا هم أنفسهم في الفساد.

أين الخط الفاصل بين ما هو فاسد وما هو شرعي في نظر المجتمع؟

نحن نتحدث هنا عن معايير مجتمع معين. فمثلا، هناك دول في أفريقيا لا تُعرَّف فيها جرائم نتنياهو بالفساد. وسيصدر الكنيست غدا قانونا ينص على أن الهدايا من الأصدقاء التي تقل قيمتها عن 100 ألف دولار ليست فسادا بل هدايا مشروعة، وهناك جمهور عريض لا ينظر إلى نتنياهو أو الحاخام أرييه درعي زعيم حركة "شاس" اليمينية على أنهم فاسدون، بل إن هذا الجمهور يدعمهم على الرغم من إدراكهم لأفعالهم. إذن، كيف يُعرّف الفساد؟ في الأسابيع المقبلة، على الأقل، هل سنظل قادرين على استخدام المعايير القانونية الموجودة؟

تعرّف الديمقراطيات الليبرالية التقدمية القواعد المعيارية وفقا للقانون. في الوقت الحالي؛ يحدث تصادم في إسرائيل بين أنظمة القيم التي لا يستطيع الهيكل الديمقراطي الليبرالي احتواءها، وهو عبارة عن تصادم بين المعايير والمفاهيم. في الأنظمة الديمقراطية؛ يُعد النظام القانوني المستقر والمستقل أساس جميع الأنشطة العامة والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ سيفضّل السياسيون دائما القضاة الضعفاء، الذين لن يتدخلوا في إعادة انتخابهم حتى لو فشلوا في تنفيذ مناصبهم أو اتهموا بالفساد. وهذا ما يجعل الديمقراطية نظامًا هشّا للغاية وعُرضة للضغوط.

إسرائيل اليوم، هي بالضبط عند نقطة الانهيار تلك؛ حيث يفهم السياسيون الفاسدون والمجرمون المدانون أنهم إذا لم يقضوا على استقلال القضاء، فلن يتمكنوا من البقاء في مناصبهم، وستطردهم المحكمة .كما حدث مع أرييه درعي زعيم حركة "شاس" اليمينية ،. أو ينتهي بهم الأمر في السجن، وهذا ما يشكّل كابوس نتنياهو الكبير. وعليه؛ فإن هدفهم هو التخلص من النظام القضائي، ومن ثم ضمان حكمهم وسلطتهم

السياسية. لقد شاهدتُ المؤتمر الصحفي الأخير لنتنياهو، عندما أعلن أن الاقتصاد الإسرائيلي ليس في خطر، وأن رأس المال الكبير لن يهرب، فيما يتساءل الناس عن العلاقة بين دخول المستثمرين إلى بلد ما، والوضع الذي تختار فيه الحكومة وحدها القضاة؟ وهنا بالضبط يأتي دور موضوع الفساد؛ فطالما لا يوجد هناك قضاء لحماية الاقتصاد، الذي هو عرضة لتعسف مسؤول سياسي فلا أحد يريد المخاطرة بأمواله؛ لأنه إذا حدث شيء ما فلن تحميهم المحكمة. لماذا لا يستثمر الناس في المجر اليوم كما كانوا يفعلون قبل تولّي فيكتور أوربان زمام السلطة؟ أعتقد أن النظام في إسرائيل لا يدرك العلاقة أو بالأحرى لا يريد أن يستوعبها. يمكننا أن نفترض أنه يستوعبها جيدا. نعم، نتنياهو يُدرك ذلك، لكني لست متأكدا من أنه يعرف كيف يتعامل معه، لأنه مُحاط بآخرين يقودونه نحو الشعبوية الأيديولوجية، لا سيما أن نتنياهو ليس مفكرا ولم يكن أبدا منظّرا. إنه يتفهم المخاطر الاقتصادية، لكنه محاط بوزراء يقودونه حيثما يشاؤون، كما أنه ينتظر محاكمة جنائية تتعلق بتهم فساد، ومن المستحيل تجاهل ذلك.

هناك مقالة لك في سنة 2017 تؤكّد فيها أن الفساد هو نوع من الشرط المسبق لصعود الشعبوية. هلّا وضحّت لنا ذلك؟

في مجتمع يقوم على قيم الديمقراطية الليبرالية والمساواة والعدالة والأخلاق، فإن معدل العائق الذي تواجهه الشخصيات العامة مرتفع، ويُحارِب النظام بشراسة جميع حوادث الفساد التي يتم الكشف عنها، وبالتأكيد في حالة المسؤولين المنتخبين. لا يمكن أن يتطور النظام الشعبوي في ظل هذه الظروف. في المقابل، عندما تكون المعايير منخفضة، وعندما لا يكون المسؤول المنتخب ملتزمًا بالعدالة والأخلاق والنزاهة، يمكنه أن يراكم القوة والسلطة في يده، لاسيما أنه لن يكون قادرا على ذلك إذا حكم وفقا للقواعد. في سنة 1977، استقال إسحاق رابين على خلفية حساب بنكي غير قانوني لزوجته في الولايات المتحدة. كان ذلك قبل أكثر من 40 سنة، وكان هذا هو المعيار في ذلك الوقت، وهذا هو الفرق بالضبط. أما اليوم، فإننا نرى أن غالبية الجمهور الذي يدعم ديري ونتنياهو لا يبالي بأفعالهم، ونرى من بين الجالسين على طاولة الحكومة اليوم سياسيين من يُشتبه في خرقهم للقانون، ومن ثبتت إدانتهم بخرق القانون، فيما يرى الجمهور الذي انتخبهم أن من المشروع لهم أن يحكموه. هذا الجمهور لا يعتقد فقط أنه من الشرعي بالنسبة لهم أن يكونوا قادتهم، بل يعتقدون أنه من المشروع لهم تعديل النظام القضائي.

بالطبع. لذلك نرى بشكل فعال كيف يُدمّر الفساد السياسة. ما هي أهمية الساحة السياسية في إسرائيل اليوم إذا لم تعد خاضعة للرقابة القضائية؟

شيء واحد نراه هنا، هو أن النظام بدأ في تنفيذ ثورة قضائية وسياسية وأخلاقية سريعة - كما هو الحال في ألمانيا. بدءا من يناير 1933، انتهى كل شيء، وفي غضون نصف سنة أصبح البلد غير معروف". المؤرخ الإسرائيلي دانيال بلاتمان

إذا تم تنفيذ هذه "الإصلاحات" القضائية، في واقع معقد مثل واقع إسرائيل، فإنها ستؤدي إلى كارثة، لاسيما أننا لسنا بولندا. في بولندا، ستكون هناك انتخابات في غضون نصف سنة. وسواء تم استبدال الحكومة أم لا، فإن الناس هناك سيعيشون معها. لكن في المكان الذي توجد فيه إسرائيل بتكوينها الاجتماعي المحلي ووجود الاحتلال ووجود أقلية من السكان العرب تبلغ 20 بالمئة من إجمالي السكان وفي مثل هذه الحالة المعقدة من حيث الأمن والمجتمع والاقتصاد، فإن الشعبوية تقود إلى الدمار؛ ليس دمار القيم الأخلاقية فحسب، بل دمار البلد بأكمله.

لا أعرف كم يمكنني الصراخ بصوت عال حول ذلك، وأنا في الحقيقة مجرد مؤرخ متواضع. إن ذلك يشكل خطرا كارثيّا على وجود الدولة. ستهرب العقول المبدعة، وستصبح الحياة مملة وصعبة وخطيرة. قد يبدو الأمر مجرد هلاوس، لكن الخطر هنا هو خطر وجودي حقيقي. هل تعلم ما هو أكبر تهديد لاستمرار وجود دولة إسرائيل؟ إنه ليس حزب الليكود، ولا حتى عتاة المجرمين، بل إنه منتدى "كوهيليت" للسياسات، مركز أبحاث يميني محافظ مدعوم من مانحين أمريكيين أثرياء.

الناس ليسوا على دراية كافية بهم، ولا يقرؤون منشوراتهم. أنا أتابعهم عن كثب، إنهم ينشئون بيانا اجتماعيّا وسياسيّا واسعا، إذا تبنته إسرائيل في النهاية، فسوف يحولها إلى دولة مختلفة تماما. قد تقول "فاشية"، لكنها لن تبدو هكذا، فلا تزال الرأسمالية موجودة، وسيظل بإمكان الناس السفر إلى الخارج - إذا سُمح لهم بالدخول إلى بلدان أخرى، وسيكون هناك مطاعم جيدة. لكن شعور المواطن بأن هناك نظاما يحميه لم يعد موجودا.

قبل ثلاث سنوات؛ قابلتُ شيبنام كورور فينسينكي، وهي أستاذة وناشطة اجتماعية من تركيا، تعرضت للاضطهاد من قبل الحكومة؛ حيث قالت شيئا كنت أفكر فيه كل يوم منذ ذلك الحين: إنه من الخارج يبدو كل شيء كما هو؛ حيث يجلس الناس في المقاهي، ويلعبون لعبة الطاولة، ويضحكون أحيانا؛ لكن في الواقع لا شيء يبقى على وضعه.

نعم؛ أنا أفهم ما تقوله، وأكثر من ذلك؛ فقبل ثلاث وأربع وخمس سنوات لم يكن ما يحدث في نظام أردوغان هو ما يحدث اليوم، وهناك عملية تكرر نفسها في هذا النوع من النظام - سواء كانت أقل تطرفا أو أكثر - حيث يحدث التصعيد.طوال الوقت، ولا تبقى الأشياء مكتوفة الأيدي، فالأمر لا يتعلق بأنه ستكون هناك

شعبوية وستستمر؛ ولكن كلما شعر النظام أنه يفقد قبضته -سواء بسبب المعارضة الداخلية، أو بسبب الاقتصاد، أو بسبب الضغط الدولي، وهي الخيارات التي ستواجهها إسرائيل كلها-، زادت حدة القمع، وسيعزز قبضته على الجمهور، وسيصل النظام إلى نقطة اللاعودة، ومع استمرار سياسات القمع والتغيير- كلما خسرت أكثر.

في تركيا؛ أصبحت العملية أكثر تطرفا، ففي السنوات الأخيرة؛ حدثت عمليات تطهير شاملة في الجيش والشرطة وقوى الأمن الداخلي، حيث يتم تعيين الموالين لأردوغان فقط، ولقد فقدت المحاكم استقلالها القضائي بالكامل تقريبا، ويتم فرض قيود خطيرة على وسائل الإعلام غير الحكومية. والأسوأ من ذلك كله؛ أن الصحفيين والمحاضرين الجامعيين يتم اعتقالهم أو فصلهم، ولديَّ العديد من المعارف - المؤرخون الأتراك المولد الذين يعيشون في الولايات المتحدة - الذين يتعاملون مع مواضيع الإبادة الجماعية للأرمن وتركيا الحديثة، والذين طلبت منهم عائلاتهم في الوطن صراحة عدم الزيارة؛ لأنه لن يسمح لهم بالمغادرة مرة أخرى. من المستحيل معرفة إلى أي مدى ستذهب؛ حيث يقول أحد أعضاء الكنيست من حزب إيتمار بن غفي، على ما أعتقد، وقال نصف مازحا: "إذا كان هذا ما نريده، فلن نجري انتخابات لمدة 10 سنوات."

"وصفة لكارثة"

لا أعتقد أنها كانت مزحة؛ فلماذا يجب أن تتخلى عن الكثير من السلطة طوعا؟ باسم من أو ماذا؟ باسم الديمقراطية؟ لن يتم ذلك عن طريق خطوة فجة لإلغاء الانتخابات، ولكن سوف يتم تمرير جميع أنواع اللوائح ببساطة، ثم ينسحبون بعيدا بهدوء. هذا يبدو خياليّا؛ فإذا قلت ذلك قبل أربع سنوات، لكان الناس اتهموك بالجنون؛ لكنك على حق. اليوم كل شيء ممكن، ففي اللحظة التي تمر فيها هذه "الإصلاحات" كما هي؛ كل شيء ممكن.

وماذا سيحدث بعد ذلك؟ ما هي السيناريوهات التي يقدمها لنا التاريخ؟

الأمثلة التي يمكنني التفكير فيها هي ديكتاتوريات أمريكا الجنوبية: البرازيل، والأرجنتين، وشيلي، التي خضعت لعمليات أدت إلى ديكتاتورية شعبوية من نوع أو آخر في 1970 و1980. انهارت تلك الأنظمة، لكن البلدان تضررت بشدة؛ حيث استغرق الأمر من تشيلي 40 عاما للتعافي من بينوشيه، ولم تتعاف الأرجنتين حتى يومنا هذا من حكومة الجنرالات، وهاجرت أفضل العقول من البلاد، ولم تدخل أي استثمارات، وأصبح الفساد متفشيّا ولم يتوقف، حتى بعد سقوط النظام الشعبوي؛ لأنه كان بالفعل متأصلا بعمق في النظام، ووجدت المحاكم صعوبة في العمل حتى عندما رفعت الحكومة القيود، فالضرر تراكمي وطويل المدى.

إسرائيل بلد صغير؛ صحيح أنها قوية عسكريّا واقتصاديًا، لكنها صغيرة وتقع في منطقة معقدة مع توترات

داخلية هائلة؛ وهذه وصفة لكارثة، فالغضب الذي يعبر عنه كثير من الناس اليوم ليس هستيريّا، لأنه يقوم على ما حدث في أماكن أخرى. لم نخترع الشعبوية - كما تعلم - لقد كانت موجودة منذ أجيال؛ ولا تحتاج إلى حرب عالمية لإحداث انهيار في البلاد. وقد يكون استبدال المستشارين القانونيين الوزاريين كافيا، فجوهر هذه القصة هو القضاء وتعيين القضاة والمستشارين القانونيين، وتفكيك محكمة العدل العليا الإسرائيلية؛ حيث تسير شعبوية بيبي "نتنياهو" - التي تدعمها قوة ونفوذ أنواع الفاشيين المسيانيين، الذين يحيطون به والسياسيين الذين لم تكن النزاهة قيمة لهم أبدا - خطواتها النهائية نحو الفاشية. ومنذ اللحظة التي عبر فيها نتنياهو نقطة اللاعودة فيما يتعلق بالحفاظ على سيادة القانون واستقلال المحكمة العليا؛ انتقل بحكم الواقع –حتى لو لم يفهمها أو يفكر فيها–، من كونه زعيما شعبويا تقليديا إلى زعيم فاشي واضح.

أكثر ما يذهلني في هذه العملية التي تتكشف الآن هو السرعة، فهنا لا يوجد بالفعل شيء يمكن القيام به، وعندما أقارن وأعود طوال الوقت إلى أحداث الماضي التاريخية؛ فأنا مندهش من السرعة التي يتم بها تنفيذ الأشياء، فلا أحد يتذكر أنه قبل ثلاثة أشهر فقط كانت هناك انتخابات، وفي تشرين الأول/ أكتوبر الماضي فقط - قبل تلك الانتخابات - لم يرغب بيبي في التقاط صورته مع بن غفير. نحن الآن في عملية كان ينبغي أن تستغرق بضع سنوات وليس بضعة أشهر، فلم نشهد مثل هذا الوضع من قبل، سواء في المجر أو في بولندا؛ حيث استغرق الأمر بعض الوقت هناك، وربما سنوات؛ حيث أعدوا المجتمع، وفعلوا ذلك تدريجيّا، وقاموا بإنشاء حملات دعائية، وتم انتخابهم مرتين وثلاث مرات من أجل الوصول إلى هذا الحد، ولكن هنا؛ ثورته كلها تحدث في غضون ثلاثة أشهر.

في اللحظة التي يمر فيها التشريع الجديد؛ سنكون في واقع آخر، فهي حقّا تعيد التذكير بألمانيا في عام 1933، ولكن ليس من حيث الطابع الأخلاقي للنظام؛ حيث إن إسرائيل لن ترتكب الإبادة الجماعية؛ كما يأمل المرء.

دعنا لا نلتزم بأي شيء في هذه المرحلة. نعم - وكما قلت - لن يكون هناك جنود بقمصان بنية في الشوارع، لكن الشيء الوحيد الذي نراه هنا هو نظام بدأ بتنفيذ ثورة قضائية وسياسية وأخلاقية سريعة؛ كما هو الحال في ألمانيا التي انتهى كل شيء فيها بداية من كانون الثاني/ يناير 1933، ففي غضون نصف عام أصبحت البلاد غير معروفة، وتم إضفاء الطابع المؤسسي على الديكتاتورية التي استمرت حتى عام 1945. وهذا يعني شيئا واحدا من وجهة نظري: أن المجتمع الألماني كان مستعدا لابتلاعه، فإذا لم يتسبب 50 مليون ألماني في توقف البلاد عندما وصل هتلر إلى السلطة، فمن الواضح أن المجتمع كان مستعدّا لقبول النظام الجديد، وهذا هو الاختبار العظيم لإسرائيل اليوم.

أليس الاستنتاج من هذه المحادثة أن المجتمع الإسرائيلي قد فشل بالفعل في الاختبار؟ وأن هناك شيء

مريض، وضعيف؛ ليس فقط في الحكومة الشعبوية ولكن في الجمهور الذي يريد مثل هذه الحكومة؟

لقد مر المجتمع الإسرائيلي بعملية تطرف، فهناك كتلة كبيرة لا تقدس القيم الديمقراطية والليبرالية، ويمكن تفسير التطرف بكل أنواع الطرق؛ تقوية الدين، والأسباب الأمنية، وشيطنة العدو العربي. في الحكومة السابقة أيضا؛ لم يرغب معظم المجتمع الإسرائيلي في رؤية القائمة العربية الموحدة هناك، وهذا هو السبب في أنني أعتقد أن التصريحات التي أدلى بها قادة المعارضة، ومفادها أنه "مع وجود نصف مقعد كنيست هنا ونصف مقعد هناك ، كنا سنفوز"، وهذا هراء.

تنتصر الشعبوية عندما ينضج المجتمع لتلقيها، وكان المجتمع الإسرائيلي مهيئا لاستقبال الحكومة الحالية؛ ليس بسبب انتصار الليكود، ولكن لأن الجناح الأكثر تطرفا جذب الجميع وراءه، وما كان يوما اليمين المتطرف أصبح اليوم هو المركز، وأصبحت الأفكار التي كانت على الهامش مشروعة. وكمؤرخ مجاله هو الهولوكوست والنازية؛ من الصعب بالنسبة لي أن أقول هذا؛ لكن هناك وزراء من النازيين الجدد في الحكومة اليوم، وأنت لا ترى في أي مكان آخر - ليس في المجر، وليس في بولندا - وزراء عنصريون خالصون أيديولوجيّا. ما نراه اليوم هو نوع من الجِنّي الذي ينفجر من الزجاجة، ولست متأكدة من أنه يمكن إيقافه، ولا أشعر بالحرج من القول إنني خائفة، وأعتقد أن مظاهرة من 100000، أو 200000 لن تساعد، فإذا لم ينهض مليونا شخص الآن ويقاتلون من أجل الديمقراطية، ومن أجل الليبرالية؛ فيجب أن يكون الاستنتاج هو أن المجتمع الإسرائيلي يقبل ما يحدث؛ إنه موجود بالفعل.

* * *

مقارنة إسرائيلية بين اغتيال يميني سابق ويساري قادم

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

زادت التقديرات الإسرائيلية بإمكانية وقوع اغتيال سياسي جديد، ولكن هذه المرة قد يكون من جانب اليساريين، وليس اليمينيين، كما كان في اغتيال رئيس الحكومة الراحل اسحق رابين في 1995، على يد الناشط اليميني يغآل عامير.

أفنير بارنياع، أحد كبار المسؤولين السابقين في جهاز الأمن العام- الشاباك، والباحث بمركز دراسات الأمن القومي بجامعة حيفا، كشف أن "شيئا ما جديدا حصل في إسرائيل، ويتمثل في استدعاء ضابطي احتياطي رفيعي المستوى، وهما ديفيد هوداك وزئيف راز، للاستجواب من قبل الشرطة للاشتباه بالتحريض على العنف بعد أن أعلنوا أنهم سيستخدمون الأسلحة إذا أصبحت إسرائيل دولة ديكتاتورية."

وأضاف في مقال نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت " أنه "رغم تراجع الاثنين عن دعواتهما باستهداف نتنياهو، فإنه بالنظر إلى الجو الساخن في دولة الاحتلال، هناك مجال لفحص احتمال وقوع اغتيال سياسي من قبل عناصر يسارية، مع التذكير أن المقال يتناول إمكانية اغتيال سياسي ليهودي على يد يهودي، وبعيدا عن الصف الطويل من اليمينيين الذين قتلوا الفلسطينيين على مر السنين، لمجرد العنصرية البحتة، أو بذريعة الانتقام، أو محاولة تحقيق هدف سياسي، كما فعلوا ذلك لوقف خطة الانسحاب عن قطاع غزة." وأكد أن "مثل هذه الأحداث تسبب الارتباك والقلق الإسرائيلي، ولكن من حيث الاستعداد وطريقة العلاج، فهاتان مسألتان مختلفتان، لأنه في الأيام القليلة الماضية ازدادت الإجراءات الأمنية للنائبة العامة لأعلى مستوى، والمعنى أن هناك تهديدات بالقتل ضد النائبة العامة ذاتها شخصياً، وربما يرجع ذلك أساسًا إلى الرأي الذي نشرته بشأن تضارب الصلاحيات بين نتنياهو بسبب محاكمته الجنائية، والتغييرات الساعية في النظام القضائي الذي يروج له الائتلاف الحكومي الذي يقوده، مع العلم أنه لم يتم الكشف عمن يهددها، ومن أي جانب من الخريطة السياسية، من اليمين أو اليسار."

وأشار إلى أن "السؤال الذي لا يزال مفتوحًا هو ما إذا كان قد تم التحقيق مع من يهددها، وما الخطوات التي تم اتخاذها ضدهم، إن وجدت، ولكن في جو المشاحنات الحالي، هناك محاولة من جانب مؤيدي الحكومة للمساواة بين الجهات التي تصدر التهديدات بإمكانية تنفيذ اغتيال سياسي جديد، سواء من الجانب اليميني أو اليساري من الخريطة السياسية الإسرائيلية، مع العلم أن نتنياهو امتنع عن التنديد الصريح والحازم بالتهديدات الموجهة للمدعية العامة، تمامًا كما امتنع عن التنديد بشدة بتصريحات مماثلة صدرت في السنوات الأخيرة ضد مسؤولي الشرطة المنخرطين بالتحقيقات ضده."

ولفت إلى أنه "من المهم توضيح الفرق بين التهديدات القادمة من عناصر يسارية مقابل تلك الموجودة في اليمين، حيث يظهر التاريخ أن العنف السياسي في العقود الأخيرة في إسرائيل، وبلغ ذروته في اغتيال رابين تم من اليمين ضد اليسار، صحيح أن تغييرا جوهريا حصل اليوم يتمثل بلجوء عناصر اليسار لتوجيه تهديد كبير لرئيس الوزراء على وجه الخصوص، واتهامه بالديكتاتورية، لكن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية دأبت على تقييم صورة التهديدات ضد رموز الدولة أو كبار المسؤولين في الحكومة، ويتم فحصها بدقة."

تعيد المخاوف الإسرائيلية من تنفيذ اغتيال يساري ضد أحد وزراء الحكومة اليمينية، وربما رئيسها، ما حصل من توجيه ناشط ليكودي مظروفًا لزوجة رئيس الوزراء السابق نفتالي بينيت، يحتوي على رصاصة حية من عيار 5.56 مللم، وورقة كتب عليها: "هذه الرصاصة ستصيب بطنك الرخوة، إذا لم تستقل"، دون القبض عليه، ومحاكمته، في حين أن الشرطة تتابع خلفية شخصية المهدِّد، ولأي مدى تورط في أفعال عنف في

الماضي، بجانب ما إذا كان التهديد محددًا ومركّزًا على شخصية معينة، أو مجرد تعبير عام، فضلا عن تقييم مدى التأثير العام للمهدد على الآخرين لارتكاب عمل عنيف.

في الوقت ذاته، قام نجل رئيس الوزراء، يائير نتنياهو، ببث ضد المتورطين في محاكمة والده، بوصف كبار مسؤولي الشرطة والنيابة بأنهم "خونة"، ويعلم الجميع ما هي عقوبة الخيانة وأنها ليست السجن، والغريب أن نتنياهو الابن يتمتع بالتأثير والشعبية بين الإسرائيليين، ومئات آلاف المتابعين على شبكات التواصل الاجتماعي، ولذلك لاقت كلماته صدى واسعًا.

الخلاصة الإسرائيلية أن هناك تخوفا متصاعدا من وجود ناشط يساري في منزله هذه الأيام يستعد لاستخدام بندقيته في تنفيذ اغتيال سياسي جديد ضد المسؤولين اليمينيين، وهذه مخاطرة سياسية غير محسوبة، لأن رئيس الوزراء الحالي قد يكون هدفًا للاغتيال السياسي من قبل الأحزاب اليسارية، بغض النظر إن كانت المخاطرة منخفضة للغاية أو معدومة.

* * *

تعاظم أزمات الاحتلال.. مطالبة باعتقال جنرالات وتحذير من "خراب إسرائيل"

ترجمة: أحمد صقر. موقع عربي21

تصاعدت حدة الأزمات السياسية الداخلية بين العديد من الأحزاب الإسرائيلية والحكومة اليمينية المتطرفة، التي يتزعمها المتهم بالفساد بنيامين نتنياهو، بالشراكة مع العديد من الأحزاب اليمينية المتدينة . وفي تطور لافت يعكس حجم الأزمة، طالب رئيس لجنة الأمن في الكنيست، النائب تسفيكا فوغل بـ"إلقاء القبض على رئيس هيئة الأركان الأسبق الجنرال موشيه يعلون والميجر جنرال احتياط يائير غولان، بشبهة التحريض والحث على العصيان المدني"، وفق ما أوردته هيئة البث الرسمي الإسرائيلي "كان ."

وقال فوغل وهو من حزب "قوة يهودية"، الذي يتزعمه وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير: "على النظام الديمقراطي اعتقال كل من يدعو إلى التمرد واستخدام السلاح"، مؤكدا أن "ما يقوم به يعلون وغولان، ينطوي على خطأ غير مغتفر في حال أساء أحدهم ترجمة أقوالهما إلى أفعال"، علما أن يعلون وغولان يدعمون الاحتجاج ضد حكومة نتنياهو الحالية .

ونبه رئيس لجنة الأمن، إلى أنه لن يتراجع عن أقواله السابقة حول إلقاء القبض على رئيس الوزراء السابق وزعيم المعارضة الإسرائيلية يائير لابيد ووزير الأمن السابق الجنرال بيني غانتس، موضحا أن فوغل سبق له أن اتهم كلا من لابيد غانتس بالخيانة، لكنه عاد وسحب هذا الاتهام .

وفي ذات متصل، تقدمت "الحركة من أجل نزاهة الحكم" إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية بالتماس، يطالب بالإعلان عن أن "رئيس الوزراء نتنياهو عاجز عن مواصلة أداء مهام منصبه؛ لأنه يخرق اتفاق تناقض المصالح الذي وقعه ." وأوضحت الحركة أن "رئيس الوزراء أثبت أنه غير قادر على الفصل بين شؤونه القضائية وإدارة شؤون إسرائيل، وهو يحاول تقويض الأسس الديمقراطية لإسرائيل، ولو بثمن خرابها ." وأفادت "كان"، أن مجموعة جنود وضباط احتياط في جيش الاحتلال، قاموا أمس بتنظيم مظاهرة عند مفرق "حيمد" قرب القدس؛ احتجاجا على "خطة الإصلاح القضائي ." وأغلق المتظاهرون طريق رقم واحد لمدة من الزمن، كما شارك جنود الاحتياط في مسيرة انطلقت من مفرق "اللطرون"، حيث يتوقع أن تصل اليوم إلى ساحة المحكمة العليا، في حين اعتقلت الشرطة الإسرائيلية إسرائيليا بشبهة إلقاء الحجارة عليهم .

وفي سياق متصل، تسبب مشروع قانون حائط البراق الإسلامي الذي يطلق عليه الاحتلال "حائط المبكى"، بعاصفة داخل أحزاب الائتلاف الحكومي والمعارضة الإسرائيلية، التي تحفظت عليه . وينص المشروع المزعوم الذي تقدم به حزب "شاس"، على "تجريم تصرفات غير لائقة في حائط البراق من بينها؛ الصلاة المختلطة (لليهود) بين الرجال والنساء، والعزف على آلات موسيقية، وارتداء اللباس غير المحتشم، والتدخين في المكان ." ويفرض مشروع القانون الذي يتوقع أن تناقشه اللجنة الوزارية لشؤون التشريع الأحد المقبل، عقوبة السجن لمدة قد تصل إلى نصف عام أو غرامة بقيمة عشرة آلاف شيكل (قرابة 2900 دولار) على كل من تصرف بخلاف ما سبق ذكره .

وانتقد رئيس المعارضة لابيد مشروع القانون بشدة، وقال: "هذا القانون يعني أن الحائط لم يعد للجميع (الجماعات اليهودية) ." وعقب العاصفة التي تسبب بها مشروع القانون، أكد رئيس الوزراء نتنياهو، أن "الوضع في ساحة حائط البراق (يسيطر عليها الاحتلال بالكامل) سيبقى كما هو عليه اليوم ." كما أبلغ وزير العدل ياريف ليفين رؤساء الائتلاف الحكومي، أن مشروع القانون لن يطرح على اللجنة الوزارية لشؤون التشريع للتصويت عليه الأحد المقبل . وذكرت هيئة البث، أن "الائتلاف الحكومي سيطلب من محكمة العدل العليا بلورة قواعد التصرف في المكان، من خلال إصدار أنظمة قانونية."

* * *

مخاوف إسرائيلية من هجرة خبراء "الهايتك" بسبب الحكومة اليمينية

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

تتصاعد الأزمة الداخلية في دولة الاحتلال، وتتصاعد المخاوف من وصولها إلى حدّ تنامي ظاهرة هجرة الأدمغة بسبب الاحتجاج على سياسة الحكومة اليمينية، مما دفع بالعديد من الأصوات الإسرائيلية للمطالبة بعدم التقليل من شأن هذه المخاوف، أو غض الطرف عنها، كونها تعبيرا حقيقيا عن فقدان الأمل لدى قطاعات واسعة من الإسرائيليين بصورة متفاقمة.

إيتاي فريشمان الكاتب في صحيفة" إسرائيل اليوم"، أكد أن "كل يهودي صهيوني حول العالم يتأثر بكلمات فقدان الأمل في الدولة، حيث يشعر كثيرون أن التغييرات القانونية المقترحة ستؤدي في النهاية، من خلال هذا التحالف الحكومي أو الذي يليه، لفقدان الحرية، بل باتوا يشعرون بتهديد مباشر لأسلوب حياتهم."

وأضاف في مقاله أن "الكثير من الإسرائيليين المتشائمين يكتبون في أعمدة الرأي أنه من لا يحبون هذه الإجراءات الحكومية يجب أن يغادروا الدولة، وبالنسبة للكثيرين فهذا خيار حقيقي، وليس مجرد تهديد، والبعض منهم لا يضطر حتى إلى المغادرة، لأنهم ببساطة لم يعودوا هنا، ولن يعودوا، وفي بعض الأحيان، خاصة في شركات التكنولوجيا الفائقة، يكون النقل مطلوبًا كجزء من الوظيفة، حيث يحزم الموظف أغراضه، وينتقل مع عائلته إلى وادي السيليكون أو نيويورك."

وأكد أن" خبراء الهايتك الذين يوصفون بأنهم سائقو القاطرة الإسرائيلية عالية التقنية، يسافرون خارج الدولة لأن المستثمرين يحثونهم، ولأن الانتقال مطلوب كجزء من التطور الطبيعي للشركة، وأثناء إقامتهم في الولايات المتحدة الأمريكية، ينضم معظم الإسرائيليين إلى الجالية الإسرائيلية المحلية، فيما يعرف باسم الكيبوتس الإسرائيلي في الولايات المتحدة، أرض الفرص غير المحدودة، وهذه ظاهرة غير موجودة في أي مجتمع مهاجر آخر في الولايات المتحدة." وأوضح أن "الشيء المثير في ظاهرة هجرة الأدمغة الإسرائيلية أن الأصوات التي تُسمع الآن من خبراء التكنولوجيا الضاربة في إسرائيل وخارجها حقيقية، ولا ينبغي لنا أن نقلل من شأنهم، أو نلفت أعيننا عنهم، لأنها ليست كلمات تهديد فقط، بل تعبير عن ألم حقيقي عن فقدان الأمل."

وفي الوقت الذي تنشط فيه دولة الاحتلال لاستقدام الآلاف من اليهود حول العالم، واستغلال الحرب الأوكرانية الجارية لإفساح المجال أمام هجرة اليهود الروس والأوكرانيين، لكن مثل هذه الآراء والمواقف تكشف عن هجرة من داخلها إلى خارجها، وهي تشهد قفزة حادة في أعدادهم، بما يمكن تسميتها "الهجرة المعاكسة"، لأسباب مختلفة.

يذكر أن عدد "المهاجرين اليهود" من دولة الاحتلال إلى الخارج بلغ 756 ألفا في نهاية عام 2020، ويقيمون حالياً في الخارج، وهذا الرقم لا يشمل العائدين خلال عام، بل هو عدد المغادرين "الصافي"، وفقًا لإحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي، الذي كشف أن ما بين 572 -612 ألف يهودي يعيشون خارج دولة الاحتلال، ولا يشمل هذا التقدير عدد اليهود الذين ولدوا في الخارج، مما أعاد من جديد المخاوف الإسرائيلية من نقص أعدادهم لأسباب كثيرة.

* * *

معهد أبحاث الأمن القومي: حديث بايدن عن "الانقلاب القانوني" يجب أن يؤخذ على محمل الجد

بقلم إلداد شافيت

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

رداً على سؤال الصحفي في نيويورك تايمز توم فريدمان بشأن رد الرئيس الأمريكي جو بايدن على الانقلاب الذي تقوده "الحكومة الإسرائيلية" فيما يتعلق بالنظام القضائي، صرح الرئيس الأمريكي أن "عبقرية الديمقراطية الأمريكية والديمقراطية "الإسرائيلية" هي أنهما مبنيتان على مؤسسات قوية وضوابط وتوازنات ونظام قضائي مستقل، وإن تحقيق إجماع على التغييرات الأساسية مهم للغاية لضمان قبول الجمهور لها"، إن رده القصير والمركّز ينضم إلى سلسلة من التصريحات الأمريكية، وعلى رأسها كلمات وزير الخارجية بلينكن أثناء زيارته ل"إسرائيل"، والتي تعبر عن القلق العميق لدى الإدارة الأمريكية من آخر التحركات.
بايدن، الذي لا جدال في أنه صديق كبير ل"إسرائيل" وكان حريصًا في الماضي على عدم التدخل في شؤونها الداخلية، احتاج الآن أن يشير بشكل لا لبس فيه إلى أن الولايات المتحدة ستجد صعوبة في تجاهل الإجراءات وتأثيرها السلبي على التقييم المستمر في الولايات المتحدة لطابع "إسرائيل الديمقراطي.

وفي رده، لم يتطرق بايدن إلى مسألة ما إذا كان يجب إصلاح النظام القضائي أم لا، ولكنه يذكّر (كلا الطرفين في النظام السياسي الإسرائيلي) بأنه يجب أن يكون بالتراضي ويجب أن يحافظ الإصلاح على استقلالية المحاكم، وينبغي أن يضاف إلى هذا النقد، الخوف الأمريكي من التدهور تجاه الفلسطينيين والتحذيرات المتكررة ل"إسرائيل" (والفلسطينيين) لتجنب "الإجراءات القاسية"، وهي آثار جانبية يمكن أن تؤدي إلى اشتعال الأوضاع على الأرض. ويجب أن تؤخذ كلمات الرئيس بايدن على محمل الجد، حيث تفاخر الرئيس الأمريكي مرة أخرى في خطاب وجهه إلى الأمة مؤخرا بأن الإدارة تلتزم بأجندة ليبرالية كهدف مركزي وإصرارها

على تعزيز تقوية الديمقراطيات، خاصة وأن أهمية "إسرائيل" للولايات المتحدة مستمدة أولاً وقبل كل شيء من قدرة الإدارة الأمريكية على تقديمها باعتبارها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط.

إن تحذيرات كبار المسؤولين في الإدارة لا تترك مجالاً للشك في أن "إسرائيل" لا تستطيع الاختباء خلف تفسير أنها "ديمقراطية شابة ونابضة بالحياة" وأنه يجب أن تأخذ في الاعتبار أن التقييم الأمريكي (في الإدارة والكونغرس) الذي بموجبه أن القيم المشتركة بين الجانبين تضررت يمكن أن يكون له تأثير مباشر على علاقاتهما، ولا سيما في هذه الفترة الحساسة، التي تتطلب فيها التحديات الأمنية، وخاصة من جانب إيران، التي تواصل بحزم تعزيز برنامجها النووي.

* * *

العمليات بالقدس مُشكلة معقدة وتصريحات "بن غفير" الفارغة لن تحلها

شكا محلل الشؤون العسكرية في صحيفة "إسرائيل اليوم" العبرية من عدم قدرة أجهزة أمن العدو من إحباط العمليات في القدس خصوصاً، معتبراً بأن تصريحات وزير الأمن القومي للعدو "بن غفير" حول معركة "السور الواقي 2" على المقدسيين لن تحل المشكلة. واعتبر "يؤاف زيتون" بأن العمليات التي وقعت في القدس تشير إلى الواقع المعقد في إحباط هذه العمليات قبل وقوعها، إضافة إلى أن جزءاً من هذه العمليات يقوم بها شخص منفرد، وهذا ما يزيد الصعوبة، فلا يمكن لأجهزة الأمن رصد أو الوصول لمنفذ العملية المنفرد إلا إذا ترك ورائه آثار، عبر زيارته لمواقع للتنظيمات الفلسطينية أو منشور على منصات التواصل الاجتماعي تشير إلى وصية أو نية لتنفيذ عملية. ومما يزيد الأمر صعوبة هو القرار الفوري في تنفيذ العملية عبر الطعن أو الدهس، وهذا الذي تشير إليه عمليات كثيرة حدثت بهذا النمط ودون تخطيط مسبق. وقال "زيتون" بأن هناك أربعة دروس يجب تعلمها من العملية التي وقعت في القدس وأسفرت عن مقتل مستوطنين وإصابة آخرين.

الدرس الأول :تعقيد و اقع مدينة القدس، التي أعلن العدو عن ضمها تحت سيادته بعد احتلالها في يونيو 1967، فجزء من منفذي العمليات يحملون الهوية الزرقاء يمكنهم التحرك حيثما أرادوا، إضافة لأن أي إجراءات ضد فلسطيني القدس من حصار أو "سور واقٍ 2" كما دعا "بن غفير" في مكان العملية لن يكون سهلاً. وقال: "زيتون": "قد تكون تصريحات الوزير جيدة للعلاقات العامة، لكن فعاليتها الأمنية مشكوك فيها، فالعقاب الجماعي لم يساعد قط في وقف العمليات، بل على العكس من ذلك، وتظهر جميع الأبحاث المتعلقة بالإرهاب أنه فعل العكس: فقد أضاف المزيد من الناس إلى دورة الإرهاب." مضيفاً أنه يجب وجود استجابة

مختلفة في القدس ليس فقط عبر العمل الأمني وتعزيز الشرطة، ولكن أيضاً استجابة مدنية واقتصادية وبنية تحتية طويلة الأمد تمكن الشباب من اختيار مسار حياة مختلف يبعدهم عن طريق تنفيذ العمليات. **أما الدرس الثاني** :يتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي. ففي العام الماضي (وحتى قبله)، أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي هي المحرك الرئيسي الذي يتم من خلاله نقل التحريض ضد كيان العدو، والذي تستخدمه غالباً التنظيمات الفلسطينية، مطالباً برفع قضايا تعويض ضد منصات التواصل الاجتماعي بمليارات الدولارات ضد TikTok و Facebook و Telegram وما شابه ذلك، لإجبارها على إزالة المحتوى التحريضي حسب توصيفه. **أما الدرس الثالث: فيتعلق بالنشاط الأمني** فبعد العملية السابقة في القدس، قبل أسبوعين، تم تسيير تعزيزات مكثفة في القدس وفي الضفة الغربية أيضاً، بهدف تهدئة الأوضاع ومنع التصعيد، وإحباط محاولات تنفيذ عمليات مستوحاة ولكن رغم ذلك وقعت عملية أمس على الرغم من هذا التعزيز. الواقع على الأرض يشير إلى أنه من الضروري الحفاظ على التعزيزات في المستقبل القريب، وبالتأكيد عندما يبدأ الشهر المقبل شهر رمضان المتفجر (ولاحقاً عيد الفصح). **والدرس الرابع يتعلق بـ"السياسة الإسرائيلية الداخلية** "حيث اتضح أن هوية الحكومة وأعضاءها لا علاقة لها بحل مشكلة "الإرهاب"، إن وجدت. فأولئك الذين عرفوا كيف يكونون مستشارين عظاما، وهم في المعارضة، يكتشفون الآن – أثناء جلوسهم في الائتلاف – أن الواقع أكثر تعقيداً من الكليشيهات والشعارات. علاوة على ذلك، لا يحتاج منفذو العمليات إلى أعذار لتنفيذ الهجمات، لكن الصدع الداخلي هو خبر سار جداً لأولئك الذين يكرهون "إسرائيل."

* * *

القناة 12: الفجوة بين الخطاب الإعلامي والقرارات على أرض الواقع

بقلم دانا فايس

الفجوة بين خطاب حكومة "اليمين الكامل"، وخاصة أعضاءها، وزير الأمن القومي "إيتمار بن غفير" ووزير الجيش "بتسلئيل سموتريتش"، وما يحدث بالفعل مع القرارات، آخذة في الاتساع.

طوال فترة ولايته في المعارضة خلال حكومة "بينيت لابيد"، مراراً وتكراراً، اعتاد أعضاء الحكومة الحالية الحديث عن "الرد على الإرهاب"، ولكن الآن، عندما يواجهون الواقع، يكتشف أعضاء حكومة نتنياهو السادسة أن الإرهاب ليس له حلول سحرية، وبالتأكيد عندما يتعلق الأمر بشرق القدس. عند إطلاق النار من غزة، وعندما يتم تنفيذ عمليات في القدس، فإن جميع التصريحات التي أدلى بها أعضاء الحكومة الذين كانوا في المعارضة حتى قبل بضعة أشهر ليس لها موطئ قدم. عندما تكون هناك حكومة يسارية، يمكن إلقاء

اللوم على أعضائها، وعندما تكون هناك حكومة يمينية، كان لدى نتنياهو من يلومه على ذلك يمكن لرئيس وزراء العدو "نتنياهو" دائماً إلقاء اللوم على وزراء الحكومة الذين كانوا من الأحزاب اليسارية، كان بإمكان "نتنياهو" إلقاء اللوم على الشركاء المعتدلين، لكن هذه المرة ليس لديه من يلومه.

يحاول "نتنياهو" تصوير نفسه كشخص يجب أن يوقف "بن غفير" و"سموتريتش"، وهما أكثر تشدداً منه، ولن يطول اليوم الذي سيجد فيه "نتنياهو" ووزير الجيش "يوآف غالانت"، الذي يمثل المنظومة الأمنية والذي يعرف أهمية تصريحات عقوبة الإعدام "للإرهابيين" وهدم المنازل، نفيسهما في مواجهة مباشرة مع شركائه. وفي الأسابيع الأخيرة، في الغرف المغلقة، كان هناك اتصال بين وزير الجيش ورئيس الموساد ورئيس جهاز الشاباك والشرطة، بهدف تخفيف تصريحات "بن غفير" وأفعاله. ففي الإحاطة التي قدمها المسؤول السياسي الرفيع ضد "بن غفير" ليلة (الجمعة)، والتي أدانت إعلان وزير الأمن القومي أن عملية "السور الواقي 2" ستبدأ في القدس الشرقية يوم الأحد، تساهم أيضاً في توسيع الفجوة بين الجانبين. وعلى ضوء عملية شرق القدس والتي يحمل منفذها بطاقة هوية زرقاء، فإن الفجوة بين الخطاب حول "القدس الموحدة" والواقع على الأرض آخذة في الاتساع.

على مدى عقود، تم الحديث عن القدس على أنها "مدينة واحدة"، ولكن في الواقع، شرقي القدس هي قنبلة موقوتة ومن الصعب التصرف تجاه سكانها الذين يعيشون في الشرق. ويتمتع سكان شرقي القدس بحرية العمل، ولكن عندما لا تفعل الدولة على مر السنين ما يكفي لمقارنة أوضاعهم بظروف غربي القدس، فإن اندماجهم غير موجود بالفعل. لقد تخلت الدولة عن نظام التعليم شرقي القدس، ولم تسمح بالبناء والتطوير، وتتزايد المصاعب والفقر يوماً بعد يوم، مع كل هذه الأمور يصعب العمل في هذه البيئة، فلا يمكن للمرء أن "يحتفل" بالقدس الموحدة. بالإضافة إلى ذلك، عندما تهمل الدولة الجزء الشرقي من القدس لسنوات، فإن الخطوات المهمة التي اتخذها رئيس البلدية "موشيه ليون"، الذي يبذل جهداً كبيراً ويصب الميزانيات فيه، هي مجرد قطرة في بحر. ومع كل الاحترام الواجب للخطابة، فإن الواقع أكثر تعقيدا من ذلك بكثير، يحتاج المسؤولون المنتخبون إلى التحلي بالشجاعة والتفكير في حلول مفيدة، فالاختبار الحقيقي سيكون في اليوم التالي للحكومة الحالية، عندما لن يكون "بن غفير" فيها، هل سيكرر هذا الخطاب الذي يعرفون دائماً كيفية استخدامه عندما لا يكونون أعضاء في الحكومة؟ في النهاية، عملت القدس شيئاً واحداً، إنها قاطرة تقود "إسرائيل"، ومن هنا علينا فقط أن ننظر إلى أين تتجه "إسرائيل" بعد خمس أو عشر سنوات.

* * *

إسرائيل اليوم: هذا بالضبط هو الوقت المناسب لفرض السيادة في البقاع

بقلم ديفيد الحياني

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع . أطلس للدراسات

في ديسمبر 1981، صادقت حكومة بيغن في يوم واحد (!) بالقراءات الثلاثة في الكنيست على قانون تطبيق القانون، والولاية القضائية وإدارة الدولة في هضبة الجولان، وهكذا تقرر فرض السيادة على هضبة الجولان. مرر القانون بدعم من 63 من أعضاء الكنيست، 8 من بينهم من المعارضة (المعراخ). هل في حكومة إسرائيل الـ 37 لن يجدوا ما يكفي من الأصوات لكي تفرض السيادة والقانون على البقاع الأردني؟ وحكومة إسرائيل، وسيما حكومة نتنياهو الرابعة، وعدت طوال الطريق بفرض السيادة على هذه المنطقة.

بعد كل هذه السنين، فرض السيادة على البقاع يقع في قلب الإجماع الإسرائيلي، الفوائد الأمنية واضحة حتى ليسار الوسط ويسار الخارطة السياسية. لا يكاد يكون هناك جدل بشأنها، في الحكومة والكنيست الحالية طبعًا؛ لذلك أعتقد بأن على جميع الأحزاب الصهيونية أن تدعم هذا المُقترح عندما يأتي. حتى في أيام المفاوضات مع الفلسطينيين كان واضحًا لجميع الأطراف أن إسرائيل لا تستطيع التنازل عن الاستيطان في البقاع الأردني، والتي هي أحد الأصول الأمنية الاستراتيجية.

عندما تسمع أصواتًا من حكومة نتنياهو الحالية بأنه يجب الاستمرار في عملية تطبيع العلاقات مع الدول العربية وتعزيزها، قبل العملية السياسية مع الفلسطينيين، فإنه من الواضح أن على إسرائيل أن تستغل الوقت وتهتم بتحصين سيادتها في البقاع الأردني. الحجة المركزية أمام الإدارة الأمريكية - عدا عن الأهمية الأمنية والاستيطانية - يجب أن تقوم على أساس أنه إلى جانب المصالح الأمنية، أن إسرائيل دولة ديمقراطية، وهذه هي رغبة الشعب.

جزء من أعضاء الحكومة الحالية يعرفون مسبقًا، والجدد يجب أن يعرفوا، أننا احترقنا عدة مرات في الماضي عندما كنا نظن أننا نقترب من حجم الساعة، وأن تطبيق السيادة قاب قوسين أو أدنى، لذلك فلا يجوز هذه المرة أن نفوت الفرصة. نعرف المخاوف من سيناريوهات ردود الفعل الدولية على الخطوة المتوقعة، لكنها كانت قائمة أيضًا قبل فرض السيادة على الجولان وفي القرارات المصيرية والتاريخية الأخرى.

لكي لا نضيع الوقت، على حكومة إسرائيل منذ الآن أن تبدأ بتحديد الخطوة على الساحة الدولية من خلال النشاطات الإعلامية الاستراتيجية، التي تقدم للعالم ما يعرفه كل إسرائيلي: الاستيطان في البقاع الأردني هو احتياطي أمن الدولة. ذلك، إلى جانب عرض جريان نسيج الحياة المدنية المشتركة مع جيراننا في أماكن العمل والتجارة في انحاء البقاع، وغير ذلك.

اليوم بالتحديد سنخرج في دورية خاصة بمشاركة أعضاء كنيست وشخصيات عامة رفيعة في أنحاء البقاع، كجزء من رؤية تقديم قرار فرض السيادة. أتوقع أن مستوى التأييد الأعلى لفرض السيادة على البقاع موجود في يمين الخارطة السياسية. الحكومة اليمينية الكاملة المتكاملة (هكذا زعموا) تستطيع أن تنفذ التشريع بسهولة، وبسرعة، ودونما معارضة من داخل الائتلاف، بل وبتوافق كبير مع أعضاء كنيست آخرين من الأحزاب الوطنية، حيث في الخلفية الجمهور الإسرائيلي في أغلبيته العظمى سيؤيد القرار، ومن الأجمل أن يكون ذلك مبكرًا بساعة.

* * *

هآرتس: وزير الفشل القومي

جبت عملية الدهس القاسية، الجمعة الماضية، حياة ثلاثة اسرائيليين وبينهم شقيقان، ابنا 6 و8. الثلاثة هم ضحايا آخرون للتدهور الأمني في المناطق والذي جبا قبل اسبوعين حياة سبعة اسرائيليين قتلوا بالرصاص في حي نافيه يعقوب في القدس. غير أنه في كل هذا الوقت يعمل الوزير المسؤول عن الامن القومي على احتدام الوضع وليس على تهدئته. حتى قبل ان تخلى جثث القتلى، سارع ايتمار بن غفير على الاعلان بانه وجه تعليماته للشرطة للاستعداد لحملة "سور واق 2" في شرقي القدس لنصب حواجز ولتصعيب سير الحياة على مئات الاف الفلسطينيين الذين يسكنون في المدينة. هذا مع انه تبين بعد ساعات من العملية بان ليس لعائلة حسين قراقع، منفذ العملية، علاقة بالأحداث وان عمليا يدور الحديث عن شخص ذي تاريخ نفسي متهالك وصعب. يطالب بن غفير بفرض عقوبات جماعية ستتسبب بيقين بتدهور أمني مع انه واضح لجهاز الامن بان الحديث يدور عن منفذين تلقوا الدافعية بأفعالهم من التحريض ومن الوضع في الميدان، وعملوا وحدهم.

خرج بن غفير بإعلان على عاتقه، دون أن يسمع مواقف رجال الامن ودون أن يأخذ بالحسبان تأثيرات مثل هذه الخطوة - والأخطر من هذا دون صلاحيات ودون بحث مسبق في الكابينت السياسي - الأمني. بن غفير لا يعمل كشخص يسعى لان يوقف التصعيد بل كشخص يسعى لان يفاقمه كي يدهور الدولة الى انتفاضة مشابهة لما سبق حملة السور الواقي في 2002. قوله قد يفسر في نظر الفلسطينيين كإعلان حرب ويمكن أن يشعل عمليات اضافية. لكن لا يكفي النقد على بن غفير. محظور أن ننسى من عين نشيط اليمين المتطرف الاستفزازي والمجرم المدان الذي اتخذ على نفسه هدفا السيطرة على الشرطة وجر الدولة الى صدام جهوي مع الفلسطينيين. اعضاء حزبه تواقون لـ "الثأر" بينما ينسون وظيفتهم - الحفاظ على امن المواطنين. وعليه فان إصبع الاتهام يجب أن يوجه الى من اختار تعيين بن غفير للمنصب: رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. من ينصب شخصا خطيرا كبن غفير في منصب وزير الامن القومي، فلا يعجب أن يكون تلميذ الحاخام كهانا معنيا باستغلال الوضع الأمني الصعب كي يجر الدولة كلها الى حرب شاملة مع الفلسطينيين.

من يزرع شخصية متطرفة وخطيرة كبن غفير في المنصب المسؤول عن الامن القومي، فلا يتفاجأ عندما يحصد عاصفة في شكل اعمال واقوال خطيرة من شأنها أن تشعل الدولة كلها. رئيس وزراء مسؤول كان سيقيل بن غفير ويستبدله بشخص مسؤول. غير ان نتنياهو متعلق ببن غفير في حملة الانفلات الهدامة خاصته من ربقة القانون والثمن يضطر منذ الان بان يدفعه كل مواطني اسرائيل.

* * *

يديعوت: السور الواقي والإغلاق الأمني: تكرار للفشل

بقلم رون بن يشاي

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع . مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

عملية الدهس، يوم الجمعة، في مفترق راموت بالقدس، كانت متوقعة، السؤال هو "هل كان من المُمكن منع وقوعها؟"، والجواب غاية في الوضوح: لم يكن من المُمكن منع وقوعها، ذلك أن منفذ العملية من سكان القدس ولم تكن هناك علامات اشتباه يُمكن أن تستخدم على أنها تلميحات تحذيرية "للشاباك" أو للشرطة، فقد كان غير مسلح، واستخدم سيارته كسلاح قاتل لتنفيذ العملية.

المنفذ حسين قراقع، رغم أنه امتدح على مواقع التواصل الاجتماعي منفذي العمليات السابقين؛ لكن مئات آلاف الفلسطينيين يكتبون بطريقة مشابهة على هذه المواقع، و"الشاباك" يتحرك فقط عندما يظهر توجه محدد لتنفيذ عملية أو للالتحاق بأولئك الشهداء. كان المنفذ أيضًا مستهلكًا للمحتوى التحريضي المتداول على مواقع التواصل، حيث تنشر حماس والجهاد الإسلامي فيها أقوال تحريضهما.

عندما نحلل العملية، نلاحظ أنها حدث كلاسيكي لما يوصف بأنها "عملية مستلهمة"، لا يكاد يكون هناك شك بأن عملية الدهس نفذت باستلهام من النجاح الذي حققه منفذ عملية حي النبي يعقوب، والذي قتل 7 أشخاص في يوم الجمعة قبل أسبوعين. الجمعة في العموم هي يوم الموعد، وهذه هي الساعة التي يخرج فيها آلاف المسلمين من المساجد، بينما ما تزال ترن في آذانهم خطب الأئمة والمشاعر الدينية الفياضة.

في هذه المرحلة، لا يُمكن أن نعرف فيما إذا كان المنفذ قد خطط لفعلته مسبقًا أم أنها كانت استغلالًا لفرصة سنحت، لكن من الواضح أن الأجواء العامة اليوم هي التي تخلق مثل هذه العمليات، والخوف هو أن ما يحدث اليوم هو مجرد مقدمة لما يُمكن أن يحدث في رمضان الشهر القادم. نفس الأجواء العامة في منطقة القدس تنطوي على ثلاثة عوامل تنتج رذاذ الوقود المتفجر: الأول هو المواجهة العنيفة الدائرة بين الشباب الفلسطيني في شمالي الضفة وفي القدس وبين القوات الأمنية الإسرائيلية؛ هذه المواجهة تخلّف ضحايا لدى الجانبيْن وتخلق لدى الفلسطينيين أيضًا عمليات انتقام متكررة.

العامل الثاني هو الفوضى السياسية السائدة الآن في إسرائيل، التهديدات التي يتفوه بها السياسيون، وعلى رأسهم وزير الأمن القومي ايتمار بن غفير، والتعليمات التي يصدرها وينشرها على وسائل الإعلام، تخلق جوًا من الخوف لدى الفلسطينيين ولدى الإسرائيليين أيضًا. القدس هي المكان الذي فيه الفلسطينيون يخشون أكثر من غيرهم من بن غفير، الذي أوشك هذا الأسبوع أن يهدم مبنىً كبيرًا، وفي اللحظة الأخيرة فقط منعه نتنياهو من تنفيذ مشروعه.

العامل الثالث هو تحريض حماس والجهاد الإسلامي والنشطاء على مواقع التواصل وعلى رأسها "التيك توك"، المشكلة هي أن المنفذين من المُحتمل أنهم تعلموا الحذر وعدم كتابة منشورات أو نشر مقاطع فيديو تشهد على توجههم قبل أن يخرجوا إلى تنفيذ العملية. يجب أن نعترف بصدق، كما في الانتفاضة الثانية، في بعض الأحيان هم أنفسهم يقررون أن ينفذوا عملية فقط لأنهم رأوا فريسة سهلة، كالمواطنين المتجمعين في محطة الحافلات، والميل الخفيف على المقود والضغط القليل على دواسة الوقود تمكّنه من أن يوقع فيهم المصابين والقتلى. ليس من الواضح بشكل نهائي بعد، وهذا أيضًا لا يحدث فرقًا كبيرًا، إلى أيّ تيار فلسطيني ينتمي المنفذ الذي ضرب في محطة الحافلات في مفترق راموت. في منشور له على "فيسبوك" وصف أمين عام الجهاد الإسلامي بـ" القائد الوطني"، بينما يظهر وهو يلبس بلوزة عليها صورة تشي جيفارا، وهكذا ربما لا ينتمي إلى تيار إسلامي بالذات؛ هذا الأمر سيفحص طبعًا بشكل جيد.

"الشاباك" والشرطة اعتقلوا الكثيرين من محيط المنفذ القريب وسيحققون وسيكتشفون المساعدين أيضًا، وإذا ما تحدث إلى أحد ما عن نواياه. نشك في أن هذا سيوقف العملية القادمة، ولكن ربما سيكشف فيما إذا كان المقصود تنظيم اختفى عن رادار "الشاباك" وهل أعطت عملية الدهس في راموت طرف خيط جديد "للشاباك"؟ أشك أيضًا فيما إذا كان الأمر الذي أصدره رئيس الحكومة بإغلاق بيت المنفذ سيساعد في منع العملية القادمة، فأصل المنفذ من مخيم لاجئين من محيط القدس وهو يسكن شقة مستأجرة في العيساوية، وهكذا لن يشعر أيّ أحد من أبناء عائلته بأيّ ضرر. والشاباك" لديه معلومات استخباراتية ولا يوجد تنظيمات في القدس الشرقية

الوزير بن غفير أمر الشرطة بالاستعداد لعملية "السور الواقي 2" في القدس الشرقية، لكن ليس هناك أيّ داعٍ لـ"سور واقٍ" في القدس؛ ذلك أن الحديث لا يدور عن تنظيمات ولأن "الشاباك" لا تنقصه المعلومات، ولا أيّ "سور واقٍ" يستطيع أن يتعقب منفذًا منفردًا يجلس في سيارته، يشغل ويخرج لدهس اليهود، أي ليس هناك من نقاتله عندما ندخل إلى قلب الأحياء، وليس هناك من نجمع عنهم معلومات. هل في الدخول إلى العيساوية سنقبض على المنفذ التالي، الذي ليس هناك أي علامة تدل على أنه منفذ؟ هذا الأمر سيخلق فقط احتقانًا أكثر، ويثبت أن بن غفير - الذي لم يخدم طوال حياته في الجيش - لا يفهم في المجال الذي يشرف هو عليه.

بن غفير أيضًا يريد أن يغلق حي العيساوية، وهذه أيضًا خطوة ضررها أكبر من نفعها، فالتجربة تثبت أن الإغلاق يتسبب فقط بتسخين العواطف في أوساط آخرين، وبالطبع لا يُمكن في حي من أحياء القدس الشرقية أن تستمر بهذا الإغلاق لوقت طويل. بالمناسبة، أحد اسباب ذلك على ما يبدو هو أن قسمًا كبيرًا من المنفذين ينحدرون مؤخرًا من القدس الشرقية هو حقيقة أن خط التماس يحجب بشكل متزايد المنفذين الفلسطينيين ويمنعهم، والفلسطينيون المقدسيون حملة الهوية الزرقاء يُمكنهم التحرك دون أن يعترضهم أحد. يبدو أنه لن يكون هناك بد من القيام بخطوات تفصل - على الأقل بشكل مؤقت وليس بشكل تام - بين عرب القدس الشرقية وبين اليهود.

هذا الفصل يُمكن تنفيذه من خلال حواجز ودوريات تتفحص هوايا المسافرين والمشاة في مناطق التماس بين الأحياء العربية واليهودية في القدس. كذلك ربما علينا أن نعود لتركيب أعمدة معدنية أو خرسانية تحمي المسافرين الواقفين في محطات الحافلات من عمليات الدهس، إذ أنه من الواضح تمامًا أن عملية الدهس اليوم ستثير عمليات تقليد وإلهام أخرى. لا معنى لإنكارنا حقيقة أننا نعيش وضعًا جديدًا يُسهم فيه الاحتقان الفلسطيني في شعور غياب الأمن في الأحياء اليهودية، والوضع السياسي في إسرائيل ينعكس على الأحياء الفلسطينية. لم نصل بعد إلى الوضع الذي علينا فيه أن نمنع سكان القدس الشرقية عمومًا من الوصول إلى غربي المدينة؛ لكننا قريبين جدًا من ذلك.

* * *

تقارير

القناة الـ 13: رغم التصريحات: المنظومة الأمنية تُفضل تجنب الاضطرابات قبل شهر رمضان

ترجمة: فاتن أيوب. أطلس للدراسات

أمر وزير الأمن القومي ايتمار بن غفير، اليوم الجمعة، بعد عملية الدهس في القدس بالاستعداد لعملية "السور الواقي 2" شرقي المدينة وذلك من أجل العمل ضد "أعشاش الإرهاب" كما أسماها. مع ذلك، لم يكن إعلان الوزير منسق له مع وزير الجيش يوآف غالنت أو مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، حتى أن مسؤول سياسي رفيع المستوى هاجم التصريح وقال أن "القرارات المتعلقة بشن عملية السور الواقي لا يتم اتخاذها على رصيف محطة حافلات ." وفي جلسة تقدير موقف حضرها المفوض شبتاي، قائد لواء القدس دورون تورجمان ومسؤولون في شرطة المنطقة أمرهم الوزير بالاستعداد لعملية هدفها "محاربة واستئصال الإرهاب المتجذر، الوصول لبيوت المنفذين ووقف الارهاب قبل أن يأتوا ويقوموا بتنفيذ عمليات"

بعد وقت قصير من إعلان بن غفير، خرج مسؤول سياسي رفيع المستوى ضد حديثه وقال أن "عملية السور الواقي بدأت بقرار من طرف الحكومة. من غير المسموح العمل بصورة جماعية، هناك جمهور كبير من شرقي القدس لا يقوم بتنفيذ عمليات. كما أننا في انتظار شهر رمضان ونريد أن يتمتع الناس بحرية العبادة. إن قرار شن عملية السور الواقي 1،2،3،4 لا يتم اتخاذه على رصيف محطة حافلات ."

إن أحياء شرقي القدس تقع في المناطق التي تم ضمها إلى إسرائيل وسكانها هم سكان مقيمون دائمون في إسرائيل ويحملون بطاقة هوية زرقاء وحرية كاملة في التنقل. ليس بمقدور الجيش أن يدخل البيوت في هذه الأحياء بنفس الطريقة التي يقوم بها في الضفة الغربية وذلك لأسباب قانونية. هذا على الرغم من حقيقة أن حماس ومنظمات أخرى تدفع سكان الأحياء إلى تنفيذ عمليات - على وجه التحديد بسبب وضعهم المدني الاستثنائي.

تعمل المنظومة الأمنية عادةً على أساس معلومات استخبارية دقيقة وتعمل بشكل خاص ضد التهديدات المحتملة. تشير التقديرات إلى أن الانتقال من منزل إلى منزل لن يؤدي إلى النتيجة المرغوب بها، ولكنه سيؤدي فقط إلى إشعال الأحياء وإثارة المعارضة - بغض النظر عن الصعوبة القانونية.

قبل تصريحه، زار الوزير بن غفير مكان العملية وقال أنه وجه تعليمات للشرطة بـ"وضع حواجز على الطرق حول العيسوية، وإيقاف كل السيارات وفحصها. كنت أرغب في الإقدام على إغلاق تام لكن هناك مسألة قانونية وسوف نناقشها. الإجراءات التي أقولها هنا لا تكفي، لقد تحدثت أكثر من مرة - وأريد تطبيق عقوبة الإعدام على المنفذين، نريد الانتقال من بيت لبيت دون أوامر من المحكمة". لكن في السابق تم فرض إغلاق على شعفاط، بعد مقتل المجندة على يد عدي التميمي. الإغلاق أدى إلى اضطراب عنيف وفي المنظومة الأمنية هم مهتمون بتجنب مواجهات من هذا النوع. بعد شهر ونصف سيبدأ شهر رمضان والاضطرابات في شرقي القدس ستخدم حماس، التي تحاول تحريض السكان لتنفيذ عمليات أخرى . علاوة على ذلك، خطوة فعالة نفذها وزير الجيش تتمثل في مصادرة الأموال التي تتلقاها عائلات المنفذين من السلطة الفلسطينية. حيث قرر الوزير في أعقاب العملية فرض عقوبات اقتصادية على 87 منفذ وأفراد عائلاتهم من سكان القدس الشرقية .

في نهاية تقدير الموقف، وقع وزير الجيش على أوامر مصادرة ملايين الشواكل. حسب وزارة الجيش، الحديث عن أموال خاصة بأسرى أمنيين إسرائيليين من سكان القدس الشرقية ممن يتلقون مدفوعات من السلطة الفلسطينية كمكافأة على تنفيذهم أعمال كهذه .

* * *